المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة فصلية متخصصة في المعلومات والاتصالات

تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

العدد الخامس - الربيع (مارس) 2006 ف

التعداد العام للسكان

والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 مسيحي

- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات آفاق واسعة في تشغيل المرأة
- أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل
- مستقبل الأمة العربية في رؤيتين

تقرير التنمية الإنسانية العربية وبيان حال الأمة العربية

أحاديث في العلم

المجال المغنطيسي للأرض

من إصدارات

الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

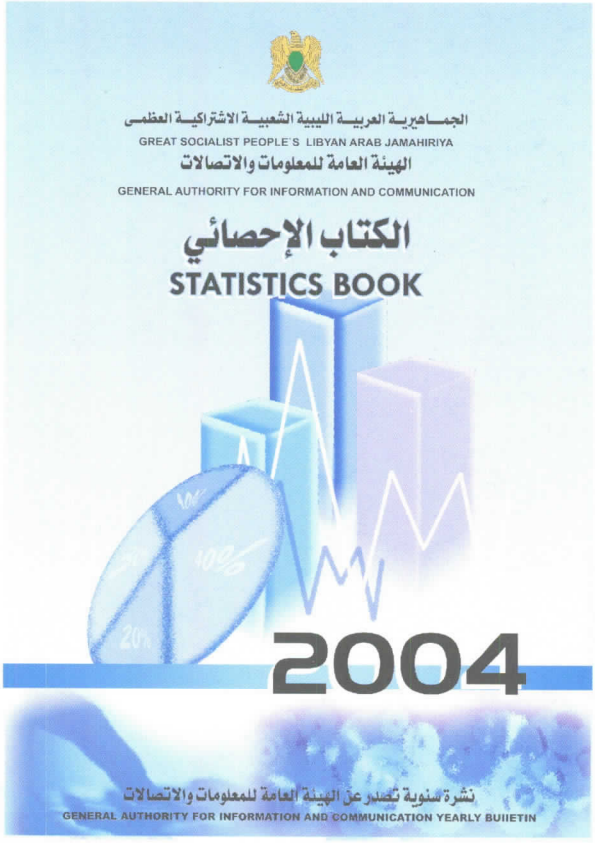

الكتاب الإحصائي

2004

نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة علمية متخصصة في المعلومات والتوثيق والإحصاء والاتصالات

الفهرس

ومضات
مصطفي أمحمد صابر — 2

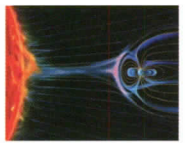

حديث العدد
أ.د. علي مصطفي بن الأشهر — 3

المشروعات الصغري والمتوسطة
انتصار الصادق ، هيفاء سلامة — 8

التحضير للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 م
إعداد: عادل الشاوش، م. فؤاد بن فضل
أ. نجاة الفيتوري — 17

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاق واسعة في تشغيل المرأة
د. أحمد مهذب الشلحي
آمنة عبد الحفيظ الكوت — 26

ماهية التصانيف الإحصائية الدولية
على عيسى عبيد — 32

تحديات مجتمع المعلومات: ظاهرة جرائم الحاسوب والإنترنت
أ. لطفى الزروق كرموس — 39

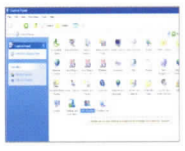

إرشادات للاستفادة المثلى من تشغيل MS - WINDOWS XP
م. هشام محمود الغرياني — 46

جداول الحياة واتجاهات توقع الحياة عند الولادة The Life Table
أمل الشرقاوي — 54

سلامة الغذاء والصحة في ليبيا
دكتور يوسف محمد الشريك — 58

أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل
أ.د. عبدالسلام بسير الدويبي — 67

الإحصائيات الحيوية
عادل الشاوش — 72

مستقبل الأمة العربية في رؤيتين
د.يوسف محمد الصواني — 78

مفاهيم ومصطلحات
بأشراف أ. لطفي الزروق كرموس — 86

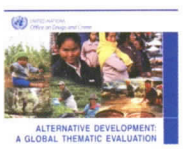

إصدارات
ربيعة الفيتوري الشارف — 88

الجديد في عالم التكنولوجيا
عادل الزروق أبوعجيلة — 91

رئيس التحرير
لطفي الزروق كرموس

أمين التحرير
مصطفى امحمد صابر

هيئة التحرير
د . صالح محمد الزليطني
أسامة أحمد قباصة
سالم أبوعائشة خليفة
ناصر ساسي عسكر

اللجنة الفنية
سالم محمد الوخي
محمود الصادق الزروق
عادل الزروق أبوعجيلة

المراجعة اللغوية
محمد التركي التاجوري

التجهيز الفني والطباعة
معالم للتصميم والأعمال الفنية
مراد أعمار بلال ، وائل الرعوبي

المراسلات
توجه باسم رئيس التحرير
المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات
ص.ب : 2313 طرابلس - الجماهيرية العظمى
هاتف : 3619903 مبرق : 22042
البريد المصور : 4442513-3603145
بريد إلكتروني:
majala@gait.gov.ly
موقع الهيئة على الإنترنت:
www.gait.gov.ly

majala@gait.gov.ly

أعزاءنا القراء..

ها نحن نطل عليكم في عدد جديد من مجلتكم، زاخراً بالمواضيع العلمية المتنوعة.

وقد عملت هيئة التحرير في هذا العدد، مثل غيره من الأعداد السابقة، على أن تحتوي مقالاته على المعلومة الموثقة والأرقام الموثوقة، حتى تكون ذا فائدة للطلبة والباحثين على حد سواء.

وقد صادف صدور هذا العدد قبيل انطلاق عملية التعداد العام للسكان إلى الميدان، والتي حدد لها منتصف ليلة 2006.4.30 مسيحي، وهي ما تعرف بفترة الإسناد الزمني.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن العديد من الترتيبات قد سبقت هذه الفترة بشهور، بما فيها الدورات التدريبية للعدادين والتجهيزات التقنية وغيرها..

أعزاءنا القراء..

نشير في هذا السياق إلى أن التعداد العام للسكان 2006 مسيحي يختلف عن غيره من التعدادات الخمسة السابقة التي أجريت في الجماهيرية (بمعدل تعداد كل عشر سنوات)، في أنه ستتم معالجة بياناته تقنيا وبشكل فوري، من خلال مجموعة برامج كمبيوتر أعدت خصيصا ، بحيث يتم استخراج نتائج التعداد في وقت قصير جدا.

وكانت النتائج في السابق تأخذ وقتا طويلاً حتى تظهر في شكلها النهائي على هيئة جداول.

وينبغي أن نوضح أن المعالجة التقنية قد أدخلت في استخراج نتائج التعدادات في السابق، بيد أن تعداد هذه السنة سيكون أفضل تقنيا.

وإذا كانت قوانين التعداد تحتم سرية البيانات إلا في الأغراض التخطيطية والإحصائية، فإن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات تسعى إلى إخراج النتائج في شكل جداول إحصائية تفيد بشكل مباشر في رسم السياسات التنموية إضافة إلى طلبة الجامعات والدراسات العليا والباحثين على السواء، وهي سنّة متبعة منذ التعدادات الأولى، بل هي إجراء متبع في جميع دول العالم.

أعزاءنا القراء..

حيث إن التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له (تعداد المباني والمنشآت – حصر الحائزين الزراعيين) يشمل جميع سكان الجماهيرية، ليبيين وغير ليبيين، فإن تجاوب السكان يبقى ضروريا لإنجاح هذه العملية من خلال التعامل مع العدادين في تعبئة البيانات.

أخيراً نود أن نوضح بأن التعداد العام للسكان تقوم به جميع الدول، وإن اختلفت الوسائل والأساليب من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك خطوطا عامة تضعها الأمم المتحدة ينبغي على الدول اتباعها، حتى تسهل المقارنة بين الدول في النتائج والأداء، وهنا تأتي أهمية التعاون بين العداد والساكن، من أجل أن تكون نتائجنا في الجماهيرية الأفضل بين الدول.

ولنا لقاء آخر.....

مصطفى امحمد صابر

أمين التحرير

العلم والتكنولوجيا

سلسلة أحاديث ننشرها في حلقات حول أوضاع العلم والتكنولوجيا خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة. [1]

أ.د.علي مصطفى بن الأشهر
أستاذ الرياضيات / أكاديمية الدراسات العليا
عضو مجمع اللغة العربية

الحديث الثالث: المجال المغنطيسي للأرض يفقد شماله

هل يكون المجال المغنطيسي للأرض في حالة انعكاس لقطبيه؟ الجواب قد يأتي ، ربما من السماء، عندما يتم وضع سواتل(توابع صنعية) / satellites ثلاثة في مداراتها، وهي مخصصة لمراقبة السماء؛ إلا إذا سبقتها إلى ذلك النماذج الرقمية " دينامو / dynamo " الأرضي، وكشفت لنا أسرار تذبذب القطبين.

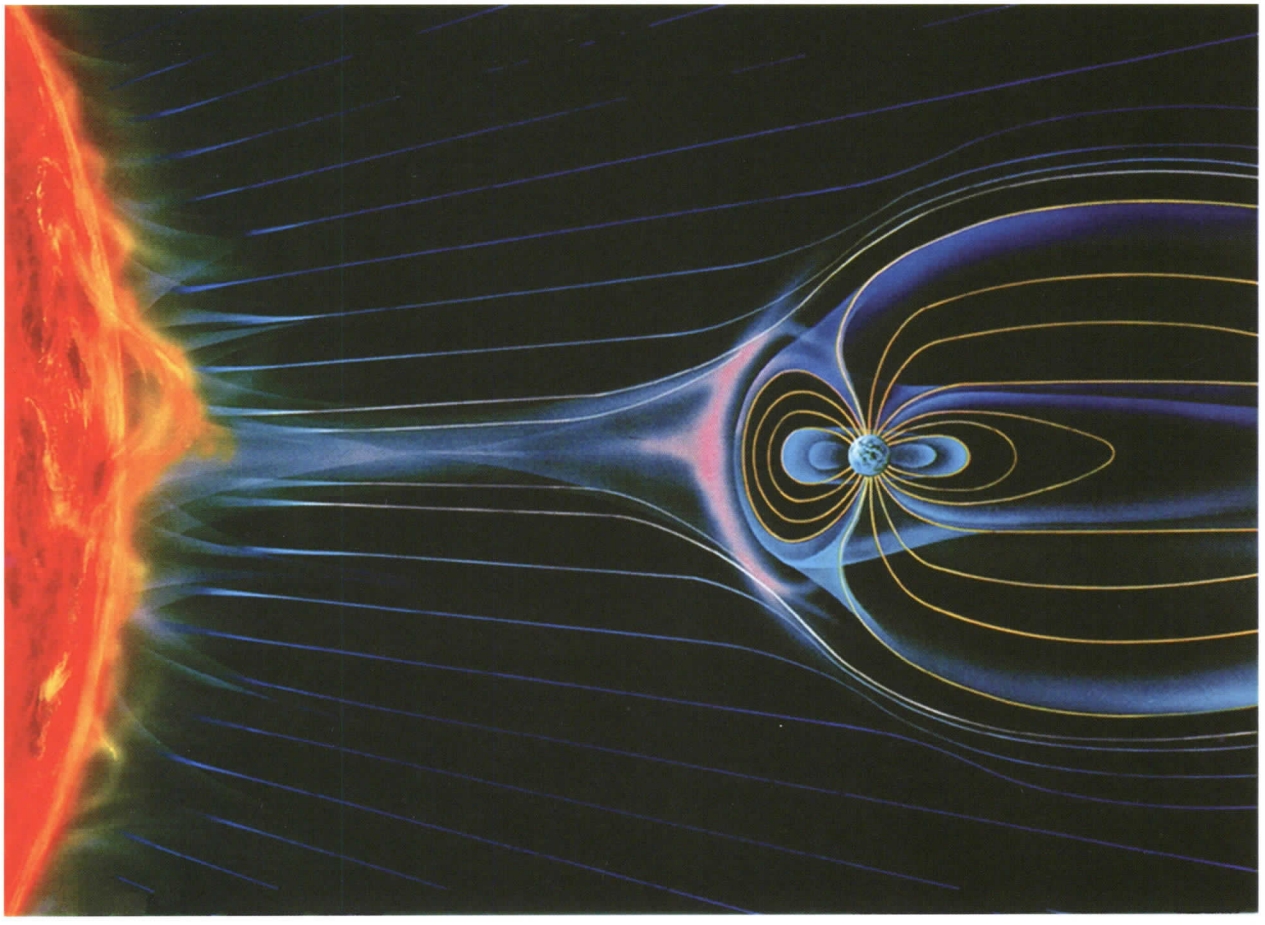

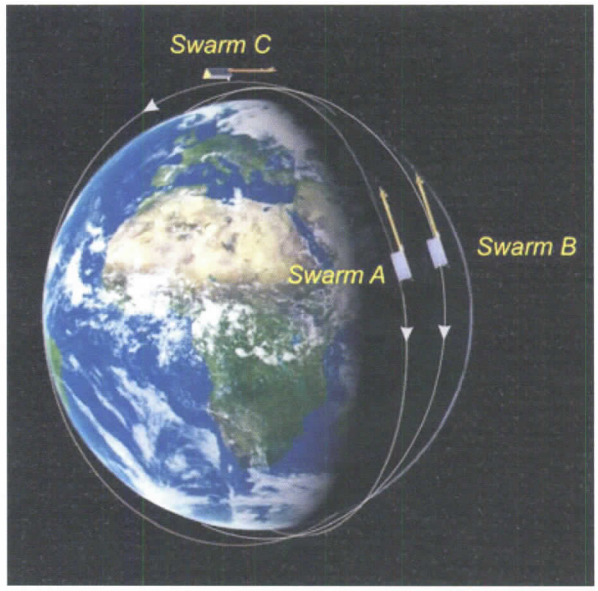

سوف تدور حول الأرض خلال خمس سنوات ، بدءاً من سنة 2004، ثلاثة سواتل (توابع/ أقمار صنعية). قرر ذلك مجلس إدارة برنامج مراقبة الأرض التابع لوكالة الفضاء الأوروبية؛ وكان ذلك في شهر يونيو (الصيف) سنة 2004، معطياً الأولوية ، من بين ستة برامج للمراقبة بالسواتل، لدراسة المجال المغنطيسي للأرض. إن هذا هو هدف هذه " الكوكبة / constellation " المصغرة المسماة " سوارم / Swarm" : سوف يسبح ساتلان (تابعان صنعيان) شقيقان على ارتفاع 450 كم ، وفي مدارٍ يمر فوق القطبين. أما الثالث فسوف يكون فارساً وحيداً، في مدار يعلو المدار السابق بحوالي 80 كم وعمودي عليه. من المتوقع أن ينجز الباليه الكوني لهذا الثلاثي الدراسة الأكثر اكتمالاً، والأولى من نوعها، المجال المغنطيسي للكوكب الأزرق (الأرض)، وذلك بفضل مجموعة أجهزة وأدوات عالية الدقة. سوف يتم تسجيل، وبشكل متواصل وعناية كبيرة، شدة واتجاه المجال المغنطيسي، ويستكمل ذلك بمعطيات وبيانات يوفرها علم قياس التسارع/ accelerometry. يمكن أن نحصل، نتيجة لهذا البرنامج، على رؤية واضحة متواصلة زمنياً (أي دون انقطاع) – للمركبات المختلفة لخطوط المجال التي توجه بوصلاتنا.

لايشكل المجال المغنطيسي للأرض ظاهرة غير معرضة للتغير، ولا هو يشبه مغناطيساً دائماً مثل ذلك الذي نثبته على أبواب الثلاجات؛ فهو، وبحكم أنه تركيبة معقدة لمصادر متباينة كثيراً ، يترع منذ عقود عديدة إلى إظهار علامات اهتياج مقلقة.

إن مثل هذه الدورات من عدم الاستقرار ليست في الحقيقة جديدة، فنحن نعرف عن إمكانية انعكاس قطبي المجال المغنطيسي للأرض: يشهد على هذا الحبيبات المغنطيسية المحصورة داخل الطبقات الجيولوجية المتتابعة (الحمم البركانية المتصلبة أو الرسوبيات/ sediments) التي تتجه تبادلياً نحو المناطق الجنوبية/ austral أو الشمالية boreal. إذا نحن أخذنا بما جاء في أعمال (برادفورد م. كليمنت / Bradford M.Clement)، الباحث في قسم علوم الأرض بجامعة فلوريدا العالمية، والتي نشرها بمجلة Nature[2]: يحتاج الأمر إلى حوالي 7000 سنة ، لكي يتبادل قطبا المجال المغنطيسي موضعيهما؛ ويتم الانعكاس، في المناطق القريبة من خط الاستواء (أي عند خطوط العرض / latitude المنخفضة)، بشكل أسرع مرتين من حدوث الانعكاس في المناطق ذات خطوط العرض المتوسطة والأعلى. خلال هذه العملية، تضعف المركبة القطبية للمجال المتوجهة نحو الشمال (أو نحو

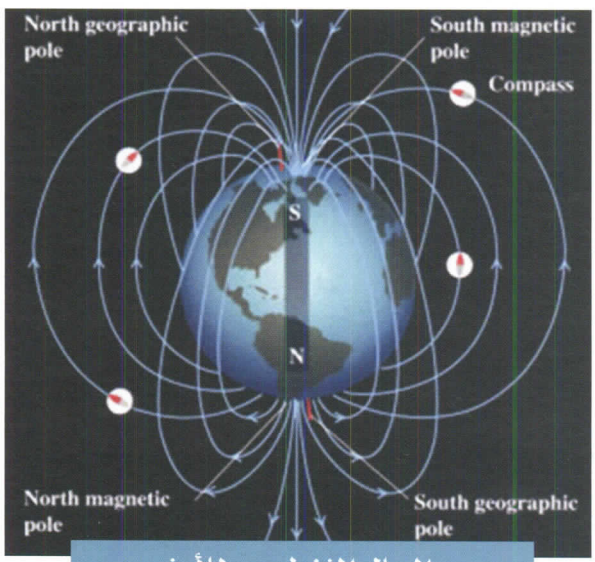

المجال المغنطيسي للأرض

الجنوب، وفقاً للحالة) تدريجياً إلى أن تختفي تقريباً، في حين أن المركبات المستعرضة تظل محتفظة بشدتها ثم تأخذ في الارتفاع في الاتجاه المضاد.

إن الفترات الزمنية التي يستغرقها الانعكاس، كما حسبها (ب . م. كليمنت)، لا يجب أن تقلقنا كثيراً إذا نحن قارناها بالجداول الكرونولوجي للإنسانية[3]. ولكن ما قد يبعث في نفوسنا بعض القلق، هو أن المركبة شمال – جنوب تناقصت – خلال المائة وخمسين سنة الأخيرة – بحوالي 10%. وبأن القطب الشمالي المغنطيسي بدأ يظهر حالات اضطراب خطيرة، خلال السنوات الثلاثين الماضية: ففي سنة 1904 كان يقع عند خط عرض 70 درجة شمالاً وخط طول 96 Longitude درجة غرباً؛ أما سنة 2001 فكان عند 81 درجة شمالاً و110 غرباً. إذا حدث وتواصل هذا التغير، وتضخم، فلنا أن نتخيل حيرة البحارة الذين لن يتمكنوا من الوثوق ببوصلاتهم لتحديد الاتجاهات ؛ كما أن الكائنات المهاجرة، الطيور وغيرها، لن يكونوا أحسن حظاً (مثلاً، السلاحف التي يعتبر أنها تستعين بالمجال المغنطيسي لرسم مسار رحلتها السنوية نحو الشواطئ التي تضع عليها بيوضها).

مؤشر آخر للاضطراب، هو التوسع المتزايد لشدة المجال المغنطيسي الذي تتم ملاحظته منذ عقود في المحيط الأطلسي الجنوبي ؛ فكما تقول (ميورا ماندیا / Miora Mandea)، مديرة المرصد المغنطيسي في (شامبون لافوريه Chambon La - Foret)، وعالمة الفيزياء في مختبر الجيومغنطيسية/Geomagnetism في معهد الفيزياء الأرضية بباريس: "إن هده المنطقة يكون فيها المجال المغنطيسي أضعف كثيراً، ونلاحظ تغيرات في شدة المجال قد تصل إلى 10%. إن معظم السواتل المتضررة أو المفقودة، خلال عواصف مغنطيسية، حدث لها ما حدث بسبب هذا الشذوذ".

أن يتسبب هذا المزاج المتقلب في تضليل البحارة، وهجرة الطيور والسلاحف، أو فقدان لبعض السواتل، شيء يمكن القبول به. ولكن ان يتمكن دفق الجسيمات الكونية التي تندفع نحو الأرض من الوصول إلينا، بسبب الضعف الشديد الذي قد يحدث مؤقتاً للمجال المغنطيسي ولا يتمكن بالتالي من تغيير مساراتها، فهو شيء آخر مختلف تماماً وأكثر خطورة ... حتى أن بعضهم يرون في ذلك مشهداً من مشاهد الأبوكاليبس/ apocalypse (رؤية نبوية لنهاية الكون). ولكن ذلك، ولحسن حظ البشرية، لن يحدث هكذا، على الأقل في المستقبل المنظور!

فإن باحثين، من جامعة ميونيخ ومعهد ماكس بلانك لفيزياء البلازما، تمكنا من إثبات، بواسطة محاكاة عددية / digital simulation ، من أن انخفاضاً دراماتيكيا في شدة المجال المغنطيسي لن يهدد الحياة على الأرض.[4]

يعتقد الباحثان، أن الرياح الشمسية تدفق من نوى الهيدروجين والهيليوم المنفلتة من الشمس والمتجهة نحو الأرض بسرعة مليون كيلومتر في الساعة سوف ينتهي به الأمر بالدوران حول الكوكب منتجاً ، داخل الأيونوسفير/ ionosphere[5] ، مجالاً مغنطيسياً هائل الشدة نجعله يقوم بدور ذرع فضائي لحماية الأرض، وفي غياب محتمل ومقلق للمجال المغنطيسي الأرضي، وهو غياب مؤقت حتماً!

أما عن جولات القطب الشمالي المغنطيسي ، فيجب أن ينظر إليها بشكل يتناسب مع الأوضاع الفعلية. يقول (إيمانويل دورمي / Emmanuel Dormy)، الباحث بالمركز القومي للأبحاث العلمية (CNRS): " لقد

أجرينا دراسة تبينت التسارع الهائل للقطب الشمالي المغنطيسي، في حين يظل القطب الجنوبي المغنطيسي هادئاً. يتحدد القطب الشمالي المغنطيسي بأنه المنطقة التي تكون عندها البوصلة رأسية، وبأنها المنطقة التي تتلاشى فيها المركبة الأفقية (أي تصبح صفرية القيمة)؛ بحيث إنه إذا رسمت المنحنيات التي تتساوى عليها قيم المجال الأفقي، نجد القطب الشمالي غير مستقر: إنه يتحرك كثيراً. أي تغير في المجال المغنطيسي، مهما كان ضعيفاً، بسبب يجعله يتحرك، يشبه في ذلك ورقة تضع عليها كرة صغيرة: إذا رفعت الورقة قليلاً ، تبدأ الكرة في التدرج. ولكن ذلك لا يعني أن الورقة تتحرك بسرعة. لقد أثارتنا كثيراً سرعة حركة القطب الشمالي، ولكن لا مجال هنا للقلق: الأمر لا يبدو كونه معرفاً بشكل سيء: حيث إن تغيراً ضئيلاً يسبب حركية كبيرة".

من المهم، إذاً ، ولكي نواجه تطور المجال المغنطيسي الأرضي أن نرسم صورة بأكبر دقة ممكنة، ونوفق في التعرف على مصادر تغيراته، والتمييز بينها. وهنا تكمن الأهمية المتعاظمة لسوائل الكوكبة "سوارم/ Swarm "، كما تنوه بذلك (ميورا ماندیا): " سوف يسمح الساتلان في المدار القطبي، واللذان يفصل بينهما قوس مقداره 15 درجة ، بدراسة المجال الأرضي، في حين يقوم الساتل الثالث بدراسة المجال نووي المصدر".

فعلاً، يتكون المجال الأرضي الكلي من تلك المجالات التي تنتجها الصخور المغنطيسية الموجودة في القشرة الأرضية، وتلك التي تدخلها تيارات الجسيمات في الطبقات العليا من الغلاف الجوي (الأيونوسفير/ ionosphere ، والغلاف المغنطيسي / magnetosphere)، بالإضافة إلى ما يساهم به بشكل كبير– الجزء الأعلى من النواة الأرضية. يحتوي كوكبنا، على عمق يفوق 3000 كم، نواة من الحديد يغلف قلبها الصلب بطبقة خارجية سائلة. يعتقد اليوم أن حركات الحديد السائل في النواة تولد تيارات كهربائية، ينشأ عنها المجال المغنطيسي الأرضي. تتأسس هذه النظرية على الظاهرة المعروفة بـ "الدينامو/ dynamo": تنشأ عن التيارات الكهربائية مجال مغنطيسي يولد بدوره تيارات كهربائية [6]. لاحظ (دورمي/ E. Darmy): "بأن هذه هي النظرية الوحيدة التي صمدت أمام الانتقاد، والتي اقترحها سنة 1919 (السير جوزف لارمور / Sir Joseph Larmor) الذي كان يعتقد أن الشمس مركز لمولد (دنام) / dynamo يولد مجالها المغنطيسي. هكذا فسر لارمور مصدر المجال المغنطيسي الذي يقاس في البقع الشمسية. ورأى، بالإضافة إلى ذلك، أنه يمكن تطبيق هذه النظرية على الأرض، شريطة أن يكون داخلها سائلاً؛ وهي نظرية لم تتم اليوم البرهنة على صحتها. ولكن مصدر المجال المغنطيسي للأرض ليس مغنطيسياً دائما/ permanent magnet : فإن درجة الحرارة في الأعماق تفوق بكثير 770 درجة مئوية، وهي درجة الحرارة التي يبدأ عندها فقدان مغنطيسية الحديد. نعتقد ، إذاً، بأن هناك ميكانزمية / mechanism (آلية)، أكثر قدرة على إعادة توليد تيارات كهربية".

كيف نختبر هذه النظرية؟
بتفحص المجال المغنطيسي !

يقول دورمي:" ليس من سبيل للذهاب ورؤية ما يجري في النواة ولكن يمكننا في المقابل، انطلاقاً من القياسات السطحية للمجال المغنطيسي، رؤية ما يحدث[7] على سطح .... نواة! تكون البطانة الأرضية / mantie ، في حالة المجال المغنطيسي، شفافة؛ تكمن الفكرة في أنه عند قياس

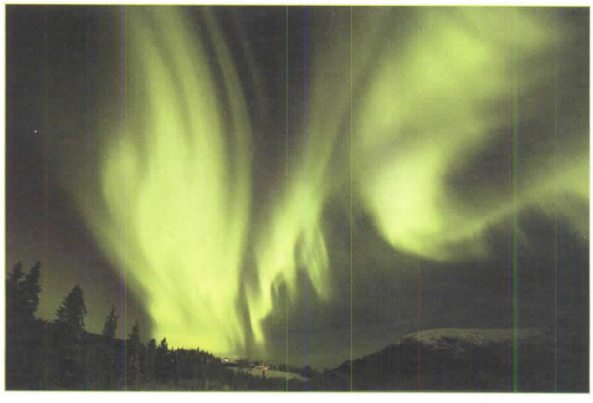

المجال عند السطح تتوسع قليلاً وتذهب لرؤيته قرب مصادره".

يبقى علينا، أن نجد المنشأ الصحيح لهذه القياسات، وهذه هي مسألة تتعلق بسرعة التغيرات، والشدة: إن مساهمة الصخور المغنطيسية ليست شيئاً يذكر، حيث يعود إليها ذلك الجزء من الشدة الأكثر ضعفاً. يتوزع الباقي بين تغيرات بطيئة، تسمى "قرنية / secular" (تحدث مرة كل قرن)، وفجائية وقاسية، نسميها "هزات". وترجع الأولى إلى حركات النواة (اللب)، وتفسر التغيرات في زاوية الميل/ declination:

وهي الزاوية التي تفصل بين الشمالين الجغرافي والمغنطيسي – والتي يتم تسجيلها بداية من القرن17 (أخذت أولى القياسات، في باريس سنة 1667). أما الثانية (الهزات) فيشرحها (دورمي) بأنها "ظواهر محلية جدا زمنيا، وهي تشكل السيمات التي لم تفهم تماما للمجال الأرضي. وهذا تماما ما يدعونا لانتظار المعطيات والبيانات التي يؤمل أن تنجزها السواتل الثلاثة، التي أشرنا إليها. وهي متأثرة أيضا بالأيونوسفير: أي أننا لازلنا في حاجة للمشاهدات الأرضية".

تعتمد هذه المشاهدات على شبكة تتكون من 73 مرصداً دائماً عبر العالم، حيث لايسمح بوجود مسامير أو براغي، أو غيرها، مما قد يسبب خللا في القياسات. وتبنى حالياً منصة قياس بحرية، على عمق 5000 متر في المحيط الهادئ؛ وسوف نكمل هذه المشاهدات قريباً. سوف تسمح المعطيات والبيانات، المتحصل عليها من الأرض أو في الفضاء، بتحسين القدرة على إدراك الأحداث الفريدة– الهزات – والتعرف على الدورات... ولكنها قد لا تدمج في النماذج التي تحاكى "الدينامو الأرضي": تعمل هذه النماذج باستخدام معادلات تبلغ درجة تعقيدها إلى حد يتطلب، من أجل حلها تزويدها بقيم بارامترية ليس لها علاقة كبيرة بالواقع. هذه الأراضي العددية، التي ليس لها أبعاد حقيقية، تنتج رغم ذلك ومنذ نجاح المحاكاة المنسوبة إلى (Glatzmaier و Roberts) سنة 1995– على الشاشة مجالاً مغنطيسياً يشبه كثيراً نسخته الحقيقية.

للخروج من هذا المأزق، يجب علينا إثبات أن هذه النماذج تظل صحيحة في شموليتها؛ وهذا ممكن، كما تبين ذلك سنة 2004 باحثان في معهد ماكس بلانك[8] ومعهد الجيوفيزياء بجامعة Gottingen بألمانيا .ويؤكد Emmanuel Darmy "لقد أثبتوا أن تبديد الطاقة في الدينامو العددي لا يعتمد إلا على وسيط (بارامتر) واحد: وهو "عدد رينولدز المغناطيسي/ Renolds Magnetic Number". ويمكننا بسهولة إعادة إنتاج هذا البارامتر: إنه أقربها جميعاً للأرض الحقيقية".

كل هذا ... يجب أن يساهم في تفهم أعمق للتقلبات المزاجية للمجال المغنطيسي. وإذا كان البحارة، والسلاحف وأساطيل السواتل، سوف يستفيدون من كل ذلك ... فان علماء الكواكب هم أيضا– سوف يجدون فيه بعض ما يبحثون عنه بشأن الكواكب التي تتمتع بمجالات مغنطيسية.

هوامش

1. مستوحاة من العدد الخاص الذي نشرته المجلة الفرنسية "Science et Vie" بعنوان (العلم سنة 2004)، ديسمبر/ الكانون سنة 2004.
2. B. M. Clemen, Nature, Vol. 428, pp. 637-640, 8 April 2004
3. الكرونولوجيا/ chronology تقسيم الزمن إلى فترات، تعيين التواريخ الدقيقة للأحداث وترتيبها وفقاً لفترات، جدول يبين التواريخ الدقيقة للأحداث مرتبة بحسب تسلسلها الزمني.
4. Birk et al , Astronomy and Astrophysics, Vol. 420, no. 2, 11 June 2004
5. الغلاف الأيوني: ذلك الجزء المؤين (المحتوي على أيونات وإلكترونات حرة) على ارتفاع بضع مئات من الكيلومترات.
6. رغم أنه يمكن تعريب المصطلح، مثلاً الدنام أو المولد، فإننا فضلنا الحفاظ على المصطلح كما هو، dynamo ، لأنه يرتبط بنظرية شهيرة.
7. البطانة الأرضية/ inner mantle: النطاق الذي يقع بين القشرة الأرضية واللب، أو النواة، ويتركب من مواد فوق قاعدية.
8. U. R. Christensen et al., Vol: 439, pp. 171, 18 Mag 2004

المشروعات الصغرى والمتوسطة وسبل تنميتها في شعبية طرابلس

إعداد : انتصار الصادق
قطاع البحوث والدراسات

تاريخياً، ومنذ بداية الستينات، بدأت بعض المؤسسات الدولية المهتمة بقضايا التنمية تولي اهتماماً خاصاً بالبطالة والتشغيل المنقوص، وفي هذا الإطار قامت منظمة العمل الدولية ILO بتبني مشروع الربط بين التشغيل والمشروعات الصغرى والمتوسطة، وساد الاعتقاد بقدرة الأخيرة على خلق فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة.

وفقاً لما درج في ميدان البحوث الاقتصادية، فإن البيئة والهيكل الاقتصادي والاجتماعي وعدد العاملين في المنشأة سواء أكانت حرفية أم خدمية الصغرى والمتوسطة، تعتبر خيارا مكملا أو بديلا للمشروعات الكبيرة الحجم؛ لذا حاول المؤتمر الخامس عشر لإحصائي العمالة والتوظيف 1993ف تجاوز المفهوم الواسع للمشروعات الصغرى والمتوسطة والوصول إلى وحدة قياس تنص على أن (المشروع الذي يتراوح عدد عماله بين 2-5)، يعتبر من المشروعات الصغيرة، ومن 5 الى15 مشروعات متوسطة.

المشروعات التي تقوم عادة على الملكية الفردية أو التشاركية، قد اصطلح على تسميتها مشروعات صغيرة أو متوسطة. باعتبارها استثمارا مهما في بلدان العالم النامي، يأتي ذلك وفق معايير العمالة ورأس المال ومعايير حجم الإنتاج والنوعية، و الطاقة التي يستهلكها المشروع. يرد ذلك في معرض حديثنا عن المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها، وخاصة بعد تبين محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات كبيرة الحجم وعدم قدرة الأولى على رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة وتحقيق دفع ذاتي للنمو

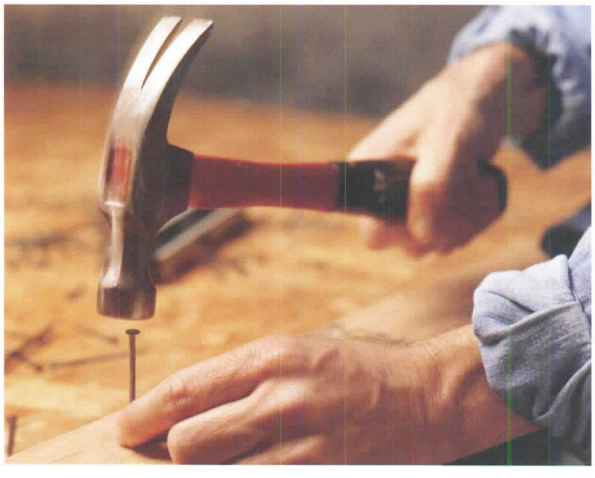

الاقتصادي، و ومميزاتها كتوظيفها للعمالة (صغيرة، أو متوسطة)، واعتمادها على مواد أولية بكميات محدودة بهدف تلبية احتياجات أساسية محلية وسرعة انتشارها في المناطق الريفية والنائية، كما أنها قناة هامة لجذب العمالة ونمو الخدمات.

نعود لنؤكد بأن للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً هاماً في تحسين الدخل وتنويع الإنتاج، بالإضافة إلى توفير مهم للمدخلات والروابط الخلفية لفروع الإنتاج المختلفة.

إلا أن واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة أظهر فرضية هامة تتعلق بدعم المعنيين بتنمية القوى العاملة لتوجه استهداف توسيع القطاع الأهلي، ومعالجة أوضاع العمالة في الجهاز الإداري والتشغيل المنقوص، وترجمة لذلك اتسع عدد التشاركيات حتى بلغ 10223 تشاركية، في مختلف مجالات الإنتاج الصناعية والزراعية والخدمية في 1986ف، كما لوحظ تطور في نمو التشاركيات الممولة بالإقراض وصل إلى أعلى معدل له في 1988ف.

إلا أن واقع الحال أظهر أوضاعاً تتعلق بضمور واضح في نشاطها، فالمشروعات الصغرى والمتوسطة و بسبب جملة معطيات محيطة بالواقع الاستثماري الليبي عموماً وشعبية طرابلس تحديداً، أدت إلى تدني أدائه، إضافة إلى غياب إستراتيجية تتعلق بالفئات المستهدفة والفئات المستفيدة أثرت على كفاءته وطرق تحفيزه.

وبإمكاننا التحقق من الأسباب المتعلقة بتدني الطاقة التنافسية، ومعوقات البيئة التمكينية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في شعبية طرابلس وما اعتراها من قصور من خلال جملة أوضاع يمكن إدراجها فيما يلي:

- عدم وجود خريطة تخصصية للواقع الاستثماري في شعبية طرابلس .
- عدم ملاءمة المناخ الاقتصادي.
- غياب الاعتمادات طويلة الأمد، فالمصارف مملوكة بالكامل للدولة.
- ضآلة الطلب المحلى وبدائية السلع وكثرة المنافسين.
- وجود بيئة تمكينية محبطة أدت إلى وهن واضح في التعاطي مع فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة وبالتالي انسحاب ذلك على الاستراتيجية العامة للفرد والدولة.
- التلاشي التام لدور التنظيمات المهنية، مثل تنظيمات رجال الأعمال أو المستثمرين الليبيين أو أي تكتلات مهنية أخرى قد تدعم بشكل أو بآخر المشروعات الصغرى والمتوسطة وتفعل نشاطها.
- غياب كادر مهنيٍ، معد إعدادا جيدا، قادرا على قراءة المشهد الليبي بكافة تداعياته ومميزاته، والتمتع بالقدرة على توظيف الفرص الاستثمارية واستكشافها واستغلال الفرص البديلة الكفيلة بتعظيم الفائدة.
- صعوبة النفاذ إلى مدخلات الإنتاج، أو حصول الليبيين على أسعار تفضيلية فيما يخص مدخلات العملية الإنتاجية والمعلوماتية والائتمان والتكنولوجيا؛ لذا اعتبر البعض بأن التعامل مع المشروعات الكبرى أيسر وأرخص وأكثر أماناً.
- نقص الكفاءة التسويقية، وتفضيل المنتج الأجنبي، لقصور الخبرة أو انعدام الدعم والحماية للمنتج الليبي في مقابل المنتج المستورد.
- غياب واضح لاستخدام أساليب البحث والتطوير والتحديث المهارى والتقني لتحسين الناتج وتحقيق هوامش ربحية أوسع.

وفى هذا السياق نتساءل.

لماذا شعبية طرابلس تحديداً.. ولماذا علينا تبنى خيار المشروعات الصغرى والمتوسطة لدفع عجلة الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة؟

تعتبر طرابلس، ثاني أصغر شعبية من حيث المساحة، كما أنها تضم أعلى نسبة من السكان، فهناك 604 نسمات لكل كيلومتر مربع، بالإضافة إلى قوة الجذب والطرد، وحركة السكان. فشعبية طرابلس هي مركز الجذب والاستقطاب، وفيها تتكثف أجهزة الدولة ونشاطات قطاعات الخدمات للجملة والتجزئة والخدمات العامة

بصورة ملحوظة، إضافة لكونها المستوعب الأساسي للعمالة. كما أنها الشعبية الأكثر معدلاً في الاعتماد على المورد المحلى، فهي الأكثر إيرادا حيث تولد 10 أضعاف المعدل الوطني (189.512 مليون دينار)، أي ما نسبته 56.5% من الإيراد العام للشعبيات، يبدو الفرق شاسعا بينها وبين الشعبيات الأقل إيرادا. شعبية مرزق مثلاً تولد 11% بقيمة (19.780 مليون دينار)، إضافة لذلك تعتبر شعبية طرابلس من الشعبيات المحققة لمعدل عال في الميزانية الاستثمارية يصل إلى 30% .

نعود لنشير إلى أن شعبية طرابلس تتصدر قائمة الشعبيات الأعلى معدلا لمتوسط الدخل الفردي، إضافة إلى اعتبارها من الشعبيات ذات الإنجاز العالي، والتي تقل فيها نسبياً حصة الدخل المتأتي من قطاع الخدمات مثل الصحة والتعليم ومرتباتها بالأساس، ويزداد بالمقابل الدخل المتأتي من نشاطات خدمية للقطاع التشاركي والفردي (قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والتأمين وخدمات الأعمال).

واقع وآفاق توزيعات القوى البشرية في شعبية طرابلس:

يبدو أن الوضع القائم والاتجاهات المستقبلية المحتملة في شعبية طرابلس وما تتميز به من زخم، يتزايد بالإضافة إلى تصاعد طلبات التشغيل للسكان الذين هم في سن العمل وذلك حسب ما توضحه معدلات النمو للسكان النشطين اقتصادياً ونسبتهم لمجموع السكان خلال الفترة الممتدة من 1995 – 2005 ف.

كما أن عرض القوى العاملة بالشعبية هو في نمو متزايد من فترة لأخرى، الأمر الذي استدعى من القائمين على الشعبية ضرورة التفكير الجدي في كيفية توسيع النشاط الاقتصادي، من أجل توسيع فرص العمل بما يلائم ظروف الشعبية، وكذلك سياسات الدولة التي تهدف إلى التقليل من دور الدولة في الميدان الاقتصادي، وفتح مجال أوسع للقطاع الأهلي للمساهمة في تعزيز جهود التنمية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي الكلى.

في هذا الشأن تشير البيانات أن معدلات النشاط بالشعبية في نمو متصاعد حيث ارتفعت من 48% عام 1984ف لتصل إلى 65% عام 1995ف وخلال 2002 – 2005ف قدرت هذه المعدلات بنحو 72.6% إلى 75.6% أي أن أكثر من ثلثي السكان هم موارد بشرية متاحة للمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالشعبية.

من ناحية تطور قوة العمل ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، بين السكان في سن العمل ومساهمة المرآة في النشاط الاقتصادي، فإن البيانات المتاحة تؤكد هي الأخرى النمو المستمر في المتغيرات ككل لشعبية طرابلس. في جانب الباحثين عن العمل بلغ عدد المسجلين كباحثين عن عمل في شعبية طرابلس ما يزيد عن 9000 شخص عام 2001ف وبنسبة 7.9% من مجموع المسجلين كباحثين عن عمل على مستوى الجماهيرية، وشكل مجموع باقي الباحثين عن عمل حوالي 3634 باحثاً وباحثة وبنسبة 4.2% من إجمالي باقي الباحثين عن عمل على مستوى الجماهيرية خلال نفس الفترة.

في مجال التوظيف شكل العاملون بشعبية طرابلس في جميع أقسام النشاط الاقتصادي لعام 2001ف نسبة 20.2% من مجموع العاملين على مستوى الجماهيرية، يمثل المشتغلون للإنتاج 62.1% وأصحاب المنشآت 20.4% من مجموع العاملين بالشعبية، وبالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري بلغ عددهم لنفس السنة 72354 مستخدماً يشكلون نسبة 6.56%، ونسبة 13.4% من جموع المشتغلين بالجهاز الإداري .

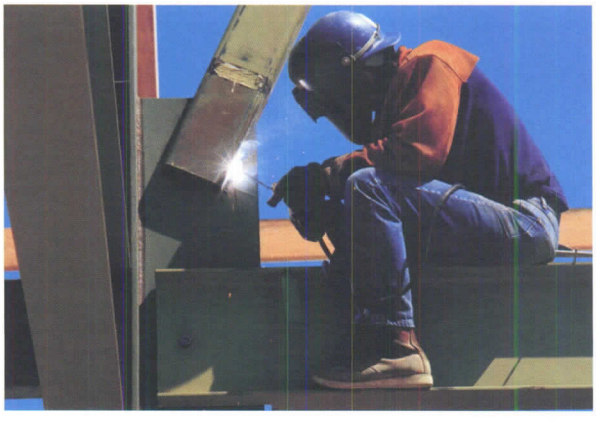

تشـــير البـــيانات الواردة من التعدادات الســـكانية والتقديرات المستقبلية إلى أن مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) قد تطور بين عامي (1984, 1995) من (426434) نســـمة بنسبـــة 48,12% من مجموع السكان إلى (642969) نسمة بنسبة 65,10% حيث بلغ معدل نمو المســـتوى المركب للســـكان نحو 3.8% لنفس الفترة، مع العلم بـــأن هذه الشعبـــية ســـجلت معدل نمو للسكان بلغ 1.0% لنفس الفترة أيضا.

يشير هذا المعدل الأخير إلى أن نمو السكان النشطين اقـــتصادياً داخل الشعبـــية ينمو بمعدل يصل إلى أربـــعة أضعاف نمو السكان، الأمر الذي يشير إلى اتجاه متصاعد للطلب على العمل في المستقبـــــل، خاصة في ظل التطور المتزايد لمستوى مشاركة المرآة في النشاط الاقتصادي.

في حـــالة توليد الناتج المحلى الإجمالي تســـاهم شعبـــية طرابـــلس بنسبـــــة 18.5% من مجموع الناتج المحلى الإجمالي لســـنة 1999، وبـــالتالي فهي تســـتأثر بـــأعلى معدلات الدخل الفردي من هذا الناتج مقـــارنة ببقـــية الشعبـــيات. وخلال الفترة من 95 –2002ف تطور عدد السكان النشطين اقتصاديا من نحو 643000 نسمة إلى 816000 نسمة، حيث كانت نسبتهم إلى المجموع العام لسكان الشعبية هي 65.1% ,72.58% للسنتين على التوالي، وبـــلغ معدل النمو في المســـتوى المركب للســـكان النشطين اقتصادياً خلال نفس الفترة 3.5% في حين كان معدل نمو الســـكان الكلى 1.9% خلال الفترة، الأمر الذي يؤكد استمرار تصاعد الطلب على العمل بهذه الشعبية .

تشير التوقعات المستقبلية لسنة 2005ف إلى أن مجموع السكان النشطين اقتصادياً يصل خلال هذه السنة 909.2 آلاف نسمة بنسبة 75.6% من مجموع السكان، وبمعدل نمو يصل إلى 3.6% للفترة2002 – 2005ف حيث بلغ معدل نمو الســـكان بجميع فئاتهم بالشعبـــية نحو 2.2% لنفس الفترة.

لقد تطور عدد المشتغلين والمشاركين فعلا في إنتاج السلع والخدمات بجميع أقســـام النشـــاط الاجتماعي من نحو 180 ألف مشـــتغل عام 84ف بمعدل مشـــاركة يصل إلى 42.1% من مجموع السكان النشطين اقتصادياً بالشعبية ليصل إلى 243 ألف مشـــتغل عام 95ف بمعدل مشـــاركة يصل إلى 37.8% عام 2001ف وســـجل عدد المشـــتغلين نحو 288 ألف مشتغل بمعدل مشاركة يصل إلى 37.7%.

واســـتنادا إلى ذلك فإن عدد المشـــتغلين قـــد تطور بمعدل نمو ســـنوي مركب بـــلغ 2.3% خلال الفترة 84–2001ف و2.9% خـــلال الفـــترة 95 – 2001 ف، ومـــن خـــلال تطور عدد المشتغلين واتجاهات معدلات نموهم ومشاركتهم، فإن التوقـــعات المستقبـــلية لنهاية عام 2005ف، تشـــير إلى أن عدد المشتغلين سيصل إلى نحو 323 ألف مشتغل، وبمعدل مشـــاركة يصل إلى 35.5% من مجموع الســـكان النشـــطين اقتصادياً عام 2005ف.

إلا أننا نجد إشـــارة واضحـــة بالنسبـــة لمعدلات مســـاهمة المرأة في النشـــاط الاقـــتصادي، والتي أخذت تنمو بشـــكل متزايد من فترة إلى أخرى وبشـــكل حـــاد في الســـنوات الأخيرة، فقـــــد تطورت هذه المعدلات من 12.5% من مجموع المشـــتغلين عام 84ف إلى 18.39% عام 95 ف، ثم إلى 32.66% عام 2001ف على مســـتوى شعبـــية طرابلس، ومن ثم تطور معدلات المشـــاركة بـــين النســـاء في ســـن العمل من 10.98% عام 84ف إلى 23.56% عام 2001ف في حين أن معدلات المشـــاركة بـــين الرجال أخذت في التنازل. حـــيث انخفضت من نحو 70% في منتصف الثمانينات إلى نحو 46% عام 2001ف.

وعلى افتراض بقـــاء الاتجاهات الحالية على ما هي عليه ســـواء من حـــيث معدلات المشـــاركة أو مســـاهمة المرأة في النشـــاط الاقـــتصادي أو معدلات النمو في عدد المشـــتغلين، فإن العدد الأكثر واقعية لمجموع المشتغلين لعام 2005ف هو 329 ألف مشـــتغل، وبمعدل مشـــاركة يصل إلى 36.13% من مجموع السكان النشطين اقتصادياً.

وبـــناء عليه فإن معدل مشـــاركة الرجال ســـيصل إلى نحو 45% من إجمـــالي الرجـــال في سن العمل، ومعدل مشاركة

النساء سيصل إلى 27% من مجموع النساء النشطات اقتصادياً، كما أن مساهمة المرأة في القوى العاملة ستصل إلى نحو 36.5%.

ووفقاً لهذه التوقعات فإن الشعبية عليها توفير ما يزيد على 41 ألف فرصة عمل خلال السنوات ابتداء من 2002 إلى 2005 ف، بمعنى آخر توفير ما يزيد على 10 آلاف فرصة عمل خلال كل سنة.

وفي سياق ما تشير إليه الإحصائيات التربوية بقطاع التعليم والتدريب بالشعبية، هناك أكثر من 26 ألف مدرس ابتدائي زائدين عن حاجة القطاع وفق معدلات الأداء المعتمدة.

وفي قطاع الصناعة وحسب ما أظهرته لجنة تقييم الشركات الصناعية عام 2002ف هناك 20% من العمالة بهذه الشركات زائدة عن الحاجة، أي أن الرقم يصل إلى نحو 4 آلاف مستخدم .

أما فيما يخص الجهاز الإداري، وبعد استبعاد العاملين بالتدريب والتعليم، فإن مجموع المشتغلين بهذا الجهاز يصل إلى نحو 33 ألف مستخدم، وعلى افتراض أن معدل البطالة المقنعة يصل إلى 20% بالجهاز الإداري فإن العدد المطلق للعمالة الزائدة سيصل إلى أكثر من 6 آلاف مستخدم.

وبناء على ما تقدم فإن مجموع العمالة الزائدة عن حاجة الجهاز الإداري والقطاع العام بهذه الشعبية يصل إلى أكثر من 36 ألف مستخدم، بمعنى أنه على الشعبية السعي لتوفير فرص عمل جديدة تزيد عن 77 ألف مستخدم خلال السنوات الممتدة 2002 – 2005ف. حيث إن التوجه الجديد لسياسة التوظيف والتشغيل يهدف إلى الحد من ممارسة سياسة التوظيف الاجتماعي بالجهاز الإداري والقطاع العام، واتساع مجال القطاع الأهلي الخاص أي أن العبء الأكبر هو في توفير فرص عمل جديدة للقطاع الأهلي الخاص.

إزاء كل ذلك نحن معنيون باتخاذ جملة تدابير..منها.

– إعادة الهيكلة للوضع الداخلي وإصلاحه من حيث

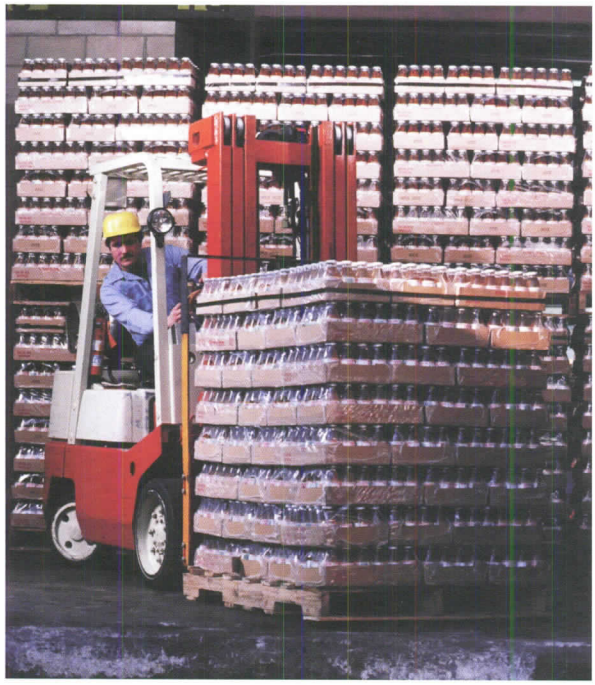

النظم واللوائح الداخلية، والاهتمام بتحليل الوظائف وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات والمشاريع الخاصة بالشعبية.

نبادر للإشارة أيضا إلى أن تراجع هامش الربح بوجود سلع منافسة، مع الاستمرار في تحقيق الخسائر داخل مشاريع الشعبية الاستثمارية، يطرح تأكيداً خاصاً يتعلق بالتسهيلات التمويلية، ومؤسسات التمويل، وبيوت الخبرة الخاصة بتقدير تكلفة المشروع، والتعرف على الطلب المحلى والخارجي، وأوجه الدعم والحماية في حالة حدوثه داخل مشاريع الشعبية أو مشاكل تمويلية.

نعود لنؤكد بأن أي مبادرة للمساعدة على تفادي الأوضاع المحيطة بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، والخاصة بالارتقاء بالأداء المؤسسي يجب أن تنطلق من خلفية معلوماتية (وبيانات وإحصائيات ونظم برمجة متطورة).

إضافة إلى الدعم فإنه يجب تحديد صورته وشروطه، ومدى تمتعه بامتيازات وحوافز مشجعة، وما يصاحب ذلك من تطوير مؤسسي يتعلق بالإصلاح الإداري ومعالجة البيروقراطية، وبعث تسهيلات قانونية تتعلق بإعفاءات ضريبية على التجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية،

ورسوم على الاستيراد، والإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 5 سنوات، إضافة إلى تسهيلات تتعلق بترحيل خسائر المشروع خلال سنوات الإعفاء إلى السنوات اللاحقة، والإعفاء من الضرائب عند التصدير، والإعفاء من ضريبة الدمغة على المحررات التجارية، وينسحب الإعفاء على كل الضرائب ذات الأثر المماثل.

وفى هذا المضمار نتساءل عن .. أهم المتطلبات لإنجاح فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة في شعبية طرابلس..؟

إذا ما ناقشنا هذا التصاعد في توفر مدخلات الإنتاج، ولكي تظل المشاريع الصغرى والمتوسطة خزانا يمتص فائض قوة العمل، فإنه يجب دعمها وحمايتها، باعتماد نظام مصرفي كفؤ، ومتابعة دقيقة للتمويلات الطويلة المدى والقصيرة، وبوجود خبراء وفنيين لإجازة دراسات الجدوى للمشاريع المعروضة، وتأطير المستثمرين بهدف رسم تشابك تعاقدي فيما بينهم يهدف بالأساس إلى تجديد معدات العمل والحصول على تقنية وتوسيع المشاريع، ولنا أن نستفيد من وكالة النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة التونسية.

بالإضافة إلى ضرورة :

أولا– إعادة النظر في انعدام خيار البيع بالتقسيط، إضافة إلى ضعف حوافز السوق.

ثانيا– التطوير المؤسسي، وما يتعلق به من شفافية المعاملات والقضاء على الإجراءات المعوقة والبيروقراطية.

ثالثا – علاج المسائل الخاصة بتقادم التقنية.

رابعا – دخول المنشآت العامة في شراكة مع شركات أجنبية للحصول على الخبرة وتطوير وتقوية المشاريع الصغرى والمتوسطة.

خامسا – التطوير الإداري والحوافز، ورفع مستوى القدرات، والاهتمام بمعايير الأداء، ويقترح البعض إيجاد مراكز تدريبية داخل المشاريع الصغرى والمتوسطة.

سادسا– بيئة العمل المهيأة للتفاعل والعمل حسب احتياجات سوق العمل ومتطلباته، واللوائح المنظمة للمشاريع الصغرى والمتوسطة والتي تدفعنا لدوامة من

الإجراءات والحلقات والتي لا تكاد تنتهي، وخاصة أن رأس المال جبان وحذر والأفراد يترددون في الدخول بمدخراتهم في مشاريع تكتنفها صعوبات وتعقيدات.

إجمالا، فإن فكرة المشروعات الصغرى (ومدى توافر الكفاءات الخاصة بإدارة الموارد)، وتحديد المشروعات التي تتمتع بميزة نسبية، توجب تشجيع المبادرات والحلول غير التقليدية في مناطق الجذب السكاني، والتي تعتبر منافذ مضمونة للتسويق وفق مواصفات قياسية، ووفق مواصفات الجودة، والوفرة المطلوبة، لا تتحقق إلا بوجود قوة القانون لتقييم مواقع المسؤولية والصلاحيات.

أما ما يخص القاعدة المعلوماتية والتي تحقق استفادة قصوى من حيث سرعة أداء المعاملات والانتفاع بالموارد المالية، فقد اتضح بأنه من الأهمية بمكان تصميم قاعدة بيانات على مستوى شعبية طرابلس تتولى رصد أو وضع قوائم لفرص العمل ومعلومات عن الاستثمار والقروض الفردية والمؤهلات المطلوبة وعناوين الشركات الراغبة في الاستثمار في الشعبية وفرص التصدير.

ولكن ما هي الآليات الكفيلة بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ؟

(1) – مصرف التنمية والذي أنشئ بموجب قانون رقم 8 لسنة 1980ف الصادر في 24 / 3 / 1981 ف، وكان الهدف من إقامة هذه المؤسسة المالية تقديم العون والدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم المصرف بالدرجة الأولى بالإقراض متوسط وطويل الأجل لهذه المشروعات، وذلك لأغراض التأسيس وشراء المصانع

والمعدات والآلات.

(2)- الجهاز التنفيذي للتشـــــــاركيات والصناعات الصغرى: أنشـئ الجهاز سـنة 1988ف بقـرار اللجنة الشعبية العامة رقم 239 لسنة 1988 ف، هدف الجهاز هو إقامة تشاركيات صناعية ودعمها وتقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة لانتشارها، ويقوم الجهاز بمساعدة التشاركيات الصناعية في المجالات الآتية:

- شراء مصانع خاصة بالمشروعات الصغرى للراغبين في إنشاء التشاركيات وصيانتها وتركيبها.

- توفير الأبحـــــاث والدراسات التفصيلية في مجالات الإنتاج والتســـويق والتمويل وحســـب التكلفة و تحديد الأسعار.

- تسـهيل حـصول الصناعات الصغرى على الخدمات الخاصة بتدريب الأفراد في تسويق منتجاتها في الخارج.

- العمل على تكوين مناطق صناعية للمنشآت الصغيرة.

- العمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تواجه المشـــروعات الصغيرة في تعاملها مع الجهات العامة والشركات الأجنبية.

(3)- مركز البحوث الصناعية:

أنشئ مركز البحـوث الصناعية سـنة 1970ف بموجب قانون رقم 25 لسنة 1970ف ومن مهامه :

أ- إجراء البحوث والدراسات والمسوحات الصناعية.

ب- إجراء دراسـات التنمية المكانية، على أسـاس توفر الموارد الطبيعية والبشرية في كل منطقة، وبما يتماشى مع المخططات المعتمدة، وإجراء بحوث ودراســـات الجدوى الاقتصادية المبدئية للمشروعات الصناعية.

ج- القـيام بالبحـوث التطبيقـية والمتعلقـة بـالمنتجات الجديدة، أو بـتطوير المنتجات المحلية، أو بـتعديل طرق الإنتاج لتلائم الظروف المحلية.

د- القيام بأعمال التحاليل والاختبارات سواء عادية أم خاصة، ومراقبـــــة الجودة للمنتجات الصناعية محليا والمستوردة، ووضع المواصفات القياسية.

نود أن نؤكد على فرضية هامة مفادها بـأن المشـروعات

الصغرى والمتوسـطة في شعبـية طرابـلس ذات الطابـع الاسـتثماري لا تسـتطيع الاضطلاع بـعمليات النمو المناط بها، نظرا لتخلف قوى الإنتاج وصغر مساحة هذا القطاع، إضافة لعدم توفر المسؤولية الإضافية للقطاع الخاص ؛ لذا اضطلعت الدولة بجزء كبـير من مهام التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وخصوصاً أن الهدف الأساســـي لخطط التحـول الاقـتصادي والاجتماعي هو تحقـيق التنمية السكانية المتوازنة من أجل تقليل التفاوت باتجاه السيطرة الشبـه التامة لتملك وسـائل الإنتاج ولإدارة الاقـتصاد الوطني تخطيطاً وتسييراً وتشغيلاً ؛ لذا ارتبط التوسع في النشاط الاقتصادي بالقدرة التمويلية.

نذكر هنا بـتواضع المشاركة التي يمثلها القـطاع الخاص مقـارنة بهيمنة القـطاع العام في مجالات النشـاط الاقتصادي، وخاصة في فترة التحول بين 81-85ف لتصل إلى 8.3% من إجمالي الاســـتثمارات ويرجع ذلك إلى تراجع الاسـتثمار في أولويات الدولة، وعدم كفاية القـطاع نظرا لصغر حـجمه، ولبحـثه عن العائد السـريع دون مجهودات تذكر على صعيد الإعداد والتمويل.

و في فتـرة السبعينات لم يكن القطاع الخاص قادراً على

الدخول في مجالات البنية التحتية، فقد قام القطاع العام بتمويل الخدمات الصحية والتعليمية دون مساهمة تذكر من القطاع الخاص في ظل وفرة الإيرادات النفطية.

في المقابل بسبب انحسار أسعار النفط وتدني إيراداته، بدأت الدولة الليبية في إشراك القطاع الخاص والاهتمام بالمشاريع الصغرى والمتوسطة من خلال جملة تشريعات وقوانين منها :

أ- قانون رقم 8 لسنة 1988 ف.

ب- قانون رقم 9 لسنة 1992ف بشأن مزاولة النشاط الاقتصادي.

ج- قانون رقم 1 لسنة 1993ف بشأن المصارف والنقود والائتمان.

د- قرار رقم 300 لسنة 1993ف بشأن تمليك الشركات والمشروعات العامة.

هـ- قرار رقم 427 لسنة 1988ف بشأن تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية.

مما لاشك فيه بأن معدل النمو السكاني خلال الفترة من 1984-1995ف كان بمعدل 3.3% فيما ارتفع معدل النمو في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 2.2% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى انخفاض في متوسط الدخل، نؤكد هنا على أنه لا مفر من ضرورة إنماء الاحتياجات من السلع العامة وخدمات الصحة والتعليم بنفس وتيرة نمو المعدل السكاني.

إجمالا.. تأسيس الجهاز التنفيذي للتشاركيات والصناعات الصغيرة دلالة على أن المشاريع الصغرى والمتوسطة لم تنل حظها من الدعم والحماية والتطوير من السياسة العامة للدولة.

- وصل عدد المنشآت الإنتاجية على مستوى الجماهيرية إلى أكثر من 300 مصنع، بلغت قيمة الإنتاج الصناعي فيها 356.1 مليون دينار في عام 1970 ف، ووصل في 2001ف إلى 1040 مليون دينار.

- ساهم في الإنتاج المحلى بنسبة نمو من 1.7% إلى 5.9% خلال نفس الفترة، وحقق معدل نمو سريع بلغ 4.1% بالأسعار الجارية .

الخاتمة والتوصيات:

لقد ثبت عملياً أن رأس المال المستثمر في المشروعات الصغرى يولد عمالة أكثر مما يولدها الاستثمار في المشروعات الكبيرة، وقد لعبت المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي لليابان ودول شرق آسيا، وكان له دور أساسي في خلق فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة وزيادة معدلات النمو.

وتعتبر شعبية طرابلس من أكثر الشعبيات قدرة على تطوير وإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة نظراً لموقعها المتميز وإمكانياتها المادية، لذا نقترح.

أ- القيام بمسح لإمكانات الشعبية الاستثمارية والقابلة للاستثمار، لإدامة استمرارية النمو في القيمة المضافة للدخل القومي، وخلق فرص عمل أحد أهم الخطوات التي يجب اتخاذها للنهوض بها واستدامة أدائها لوظائفها.

ب- تبنى فكرة المحفظة الاستثمارية، بهدف دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتطويرها إن وجد، وتعتبر المحفظة الاستثمارية وسيلة دعم قطاعات الأعمال

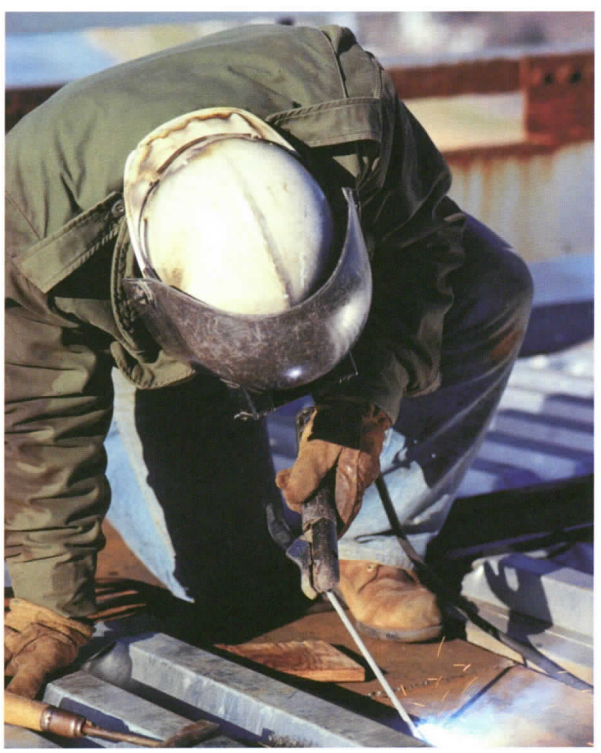

الصغيرة والمبـادرات الفردية ذات الجدوى الاقـتصادية، ونفترض أن تتم إدارتها بداية بتخصيص مبلغ قدره 100 مليون دينار. حصر الانضمام إليها لمن هم في سن 25 سنة حتى 39سنة بأي مشروع أو قطاع يتم اختياره على أن يتم إثبـات جدواه، وعلى ألا تتجاوز حـصة الشـركة 50%، ويشـترط التفرغ للمشـروع لإدارته بشـكل كامل. ويجب أن يكون مصحوبا بكتيب إرشادي يشرح بشكل تفصيلي خطة العمل، يجب تسـمية جهة داخل الشعبـية والتي تعمل على خلق سبل لحماية المستثمر الليبي ودعمه من منافسة المنتج المستورد أو أي عوارض أخرى قـد تصيب المشـروع خلال طور الإنجاز، والذي يحدد عادة حسب طبيعة المشروع.

جـ- استحداث تسهيلات ائتمانية خاصة بالمواد الخام.

د- بـعث صندوق لغرض (تشـغيل المشـاريع الصغرى والمتوسـطة) يصل حـجم تمويل المشـروع إلى 3 ملايين دينار، على أن يتم منح القـرض للمشـروع الصناعي المتوسط بحدود 50 ألف دينار، وقرض المشروع الصناعي ذي التكنولوجيا المتطورة بحدود 100 ألف دينار.

هـ- يستحـدث سقـفٌ للمشـروعات الجماعية، يصل التمويل فيه إلى 100 ألف دينار، ويقدم الصندوق منحاً لا ترد لتقـديم مسـاعدات فنية وتدريب ورفع الكفاءة الإدارية والتكنولوجية، نؤكد هنا على أن قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة لا يعمل إلا في بـيئة قـانونية مشـجعة ومحفزة، على أن يتم ربط تلك المشروعات بمراكز التسويق.

و- تصفية الخاسـر من المشـاريع الصغرى والمتوسـطة ودمجها، واقتراح خيارات الشـراكة مع جهات غير وطنية، وطرح المنشآت كأسهم في السوق، أو تمليك بعض المشاريع التابـعة لإدارة الشعبـية، على أن تخضع لإدارة الشعبـية، وتلك تعتبر خيارات بهدف إعادة هيكلة المنشآت الصناعية الصغرى والمتوسطة.

ز- المسـاعدة بـتوفير الدعم والحماية من خلال تسـويق المنتجات والإعلان والإرشاد لتحسين الجودة والنوعية، مما يمكن هذه المشروعات من المنافسة في الأسواق الخارجية، وتذليل الصعاب، وتبسـيط الإجراءات وإتمام المعاملات

بعيداً عن الابتزاز للحصول على منافع شخصية.

ح- يركز البـعض على السياحـة كخيار للمشـروعات الصغرى والمتوسـطة، فيما يطرح البـعض الآخر خيار التجارة الدولية وإعادة تصدير الموارد المحلية والنسـيج والجلود والصناعات التقليدية.

ط- يركز البـعض على الصناعات الوسـيطة كمدخلات للصناعات الكبرى، بتوفر قوانين استثمارية مشجعة.

ي- تأسيس مصارف بـيانات متخصصة بالمشـروعات الصغرى والمتوسـطة يمكن تغذيتها بـصفة متواصلة بالإحـصاءات والتشـريعات والتعليمات إجمالا.. تعتبر المشـروعات الصغرى والمتوسـطة قـنوات هامة لجذب المدخرات الصغيرة، وزيادة نسبـة المسـاهمة في تمويل مشروعات إنتاجية أو خدمية، لذلك كان لابد من ضـرورة تحميل القـطاع الأهلي الخاص مسـؤولية توفير فرص عمل للداخلين الجدد، واعتماد سياسات تقع في مجال الاقتصاد الكلي. وسياسات استثمارية مالية نقدية وتجارية وسياسات الاسـتخدام والتوظيف، وسياسـات تصديرية مهمة ومعدة بعناية للنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

قائمة المراجع :

- خريطة التنمية في الشعبـيات، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - 2000 ف، قطاع البحوث والدراسات.

- التطورات المستقبـلية للقـوى العاملة (الواقـع والآفاق)، على مصطفى الشريف، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2001 ف.

- المشروعات الصغرى والمتوسطة في القطاع الصناعي الليبي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق الصناعة الليبية، بنغازي، 1994 ف.

التحضير للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 م

إعداد: عادل الشاوش
رئيس قسم الإحصاءات السكانية والاجتماعية
م. فؤاد بن فضل
عضو اللجنة العليا للتعداد
أ. نجاة الفيتورى
باحثة بقطاع الإحصاء والتعداد

يأتي التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له على رأس العمليات الإحصائية التي تنفذها دول العالم، وذلك باعتباره محطة رئيسية يجرى كل عشر سنوات، يحصر بموجبه إحصائياً بشكل شامل السكان الوطنيون وغير الوطنيين. ويتوقف على حسن تنفيذه والتحضيرات اللازمة لنجاحه تكوين قواعد البيانات الأساسية لكثير من الأنشطة في المجتمع.

وتأتي أهمية وضرورة إجراء عمليات الحصر والإحصاء بالنسبة للدول لما لها من علاقة بموارد وأمور مادية وبشرية أخرى ذات علاقة بالتنمية، حتى يتسنى لها تقدير حاضرها وتحديد امكانياتها في التخطيط المستقبلي، وفي هذا السياق يعتبر التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له إطاراً إحصائياً شاملاً، يمكن من إجراء كافة الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

ويبين التعداد العام للسكان خصائص السكان وتركيبتهم الاقتصادية والاجتماعية وأحوالهم التعليمية الخ..، وبهذا الإطار الإحصائي العام تستطيع الدولة أن تحدد مقاصدها وتخطيطا لمستقبلها، ويمكّنها من استغلال مواردها البشرية والطبيعية الاستغلال الأمثل.

ويبدو للمواطن في أول وهلة أن عمليات التعداد العام للسكان بسيطة لا تستدعي أكثر من انتشار مئات أو آلاف من العادين باستماراتهم في أرجاء البلاد مرة كل عشر سنوات. إن هذا التصور لعملية التعداد على هذا النحو لا يدل على وعي كاف بأهمية التعداد وقيمته في المجتمع، مما قد يؤدي إلى عدم الدقة في البيانات، وبالتالي إلى ضياع الهدف المنشود من عملية التعداد.

والواقع أن التعداد العام للسكان ثمرة من ثمرات تطبيق

المنهج العلمي، وهو عملية معقدة غاية التعقيد، تحتاج إلى دقة وغيرها من التزامات المعرفة العلمية، إذا لم تتكاثف فيها الجهود ويتعاون الجميع فإن الغرض منه لن يتحقق، التعداد ليس كغيره من العمليات الإحصائية يمكن للدولة أن تقوم به كل سنة، فهو يكلف جهداً كبيراً ومالاً كثيراً مما اضطر دول العالم إلى أن تقوم به كل عشر سنوات.

أولت الجماهيرية أهمية للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له، لأنه يوفر معلومات عن كل فرد من أفراد المجتمع من خلال معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للأفراد في مختلف الشعبيات.

كما أنه يوفر إطاراً وقاعدة بيانات عن المباني والمساكن والمنشآت والحائزين الزراعيين لتخطيط ووضع السياسات التنموية.

كما يستخدم التعداد كأساس للإحصاءات الجارية مثل إحصاءات السجل المدني، والقوى العاملة، والإحصاءات التربوية والصحية، وتقدير عدد السكان حسب الشعبيات والنوع وفئات السن في سنوات لاحقة للتعداد.

ويعتبر التعداد أيضا إطاراً إحصائياً نوعياً، ويستخدم عند إجراء البحوث والمسوحات الإحصائية المتخصصة بالعينة لتوفير البيانات الأساسية اللازمة لتطوير العمل الإحصائي.

ولهذا لا تنحصر أهميته فيما يوفره من بيانات شاملة عن حجم السكان وعن الظواهر والخصائص المرتبطة بهم، بل في أنه يكون قاعدة معلومات شاملة للدولة، في عصر أصبحت المعلومة محور التنمية وركيزة القرار والتخطيط.

ويرجع تاريخ أول تعداد سكاني في ليبيا إلى فترة الاحتلال، إذ قامت الحكومة الإيطالية بإجراء تعدادين، الأول في 21 / الطير/ 1931 إفرنجي، وبعد خمس سنوات أجري تعداد آخر في 21/ الطير /1936 إفرنجي. وأجريت بعد ذلك خمس تعدادات عامة متتالية، وكان أول تعداد في 31/ ناصر / 1954 إفرنجي، والثاني في 31/ ناصر / 1964 إفرنجي، وقد جاء التعداد الثالث في 31/ ناصر / 1973 إفرنجي، مخالفاً للفترة الزمنية المنتظمة، ويعزى ذلك إلى تبني الدولة بدءاً من أوائل السبعينات إلى التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وإدراكاً لأهمية بيانات التعداد في خطط التنمية. أما التعداد الرابع فكان في 31/ ناصر 1984 إفرنجي، بينما أجري التعداد الخامس في 31 / هانيبال / 1995 إفرنجي، أما التعداد السادس فقد تقرر إجراؤه في عام 2006 ف. ويجري العمل حاليا في المرحلة التحضيرية النهائية لتنفيذه. وفي ظل التطور المستمر للتكنولوجيا الذي يشهده العالم أصبح من الضروري مواكبة التغيرات الدولية في مجال استخدام التقنية الحديثة في عملية التعداد، ويتميز التعداد العام للسكان 2006 ف والتعدادات المصاحبة له عن التعدادات السابقة باستخدام الخرائط والتجهيز الآلي (الماسحات الضوئية) مما سينعكس على دقة وجودة البيانات، ويوفر الوقت والجهد، ويضمن شمولية جميع السكان وعدم تكرار عدهم. وسينفذ التعداد بخبرات و كفاءات وطنية.

مفهوم التعداد :

التعداد: هو عملية إحصائية من أهم العمليات و أكثرها دقة وشمولية، باعتبار أن المعطيات التي يوفرها تكون قاعدة هامة لوضع البرامج والخطط التنموية.

التعداد السكاني: هو العملية الكلية لجمع وتجهيز ونشر البيانات الإحصائية لتوزيع السكان وخصائصهم الأساسية (الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية) في فترة مرجعية محددة ولجميع الأشخاص داخل حدود الدولة والمواطنين المتواجدين خارج حدود الدولة بصفة مؤقتة.

وسيتم عد السكان حسب مكان إقامتهم وتوزيعهم حضرا وريفا، وبالنسبة للجماهيرية فقد اعتبرت كل محلة تقع ضمن نطاق أحد فروع البلديات سابقاً ويبلغ عدد سكانها أكثر من (5000) نسمة حضراً، واعتبرت كذلك المدن التي هي مراكز الشعبيات حضراً، وماعدا ذلك يعتبر ضمن الريف.

تعداد المساكن: هو عملية حصر شامل لجميع الوحدات السكنية القائمة وقت التعداد مهما كان نوعها سواء كانت في مبان أو في غير مبان وسواء كانت مشغولة أو شاغرة.

حصر الحائزين الزراعيين: هي عملية حصر شاملة للحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية، وهي أيضا مصاحبة لعملية التعداد العام للسكان، ويتم من خلالها وضع إطار للحائزين الزراعيين حسب مكان إقامتهم حتى يتم عدهم واستيفاء بيانات التعداد الزراعي الذي سيجرى بناء على هذا الإطار.

تعداد الأماكن العامة: يتم حصر جميع الأماكن العامة وعد السكان المقيمين بها وخصائصهم الأساسية

(الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية) مع السؤال عما إذا كان لأي فرد يقيم في الأماكن العامة مكان سكن اعتيادي داخل الجماهيرية لشطبه من العد بالأماكن العامة وعده في مكان إقامته الاعتيادية.

الملامح الرئيسية للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له عام 2006 ف:

1. شمولية التعداد:

أ) شمولية التعداد العام للسكان لعام 2006 ف:

1. يشمل جميع السكان الليبيين الموجودين داخل الجماهيرية العظمى ليلة التعداد، والعاملين خارج الجماهيرية (بمكاتب الأخوة والمراكز الثقافية والعاملين بالمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والشركات ومن في حكمهم والطلبة المصحوبين بأسرهم والليبيين المقيمين بالخارج مع أسرهم لفترة طويلة) والليبيين المتغيبين عن أسرهم بصفة مؤقتة مثل الصيادين في عرض البحر.

2. كما يشمل غير الليبيين المتواجدين بالجماهيرية للعمل وقت إجراء التعداد أو المقيمين إقامة اعتيادية في الجماهيرية العظمى.

ب) شمولية التعداد العام للمباني والمساكن والمنشآت لعام 2006ف:

يشمل تعداد المباني والمساكن والمنشآت جميع المباني الاعتيادية القائمة وقت إجراء التعداد، سواء كانت معدة للسكن أو للسكن والأعمال معاً أو للأعمال فقط، وسواء كانت شاغرة أو مشغولة.

كما يشمل الأماكن العامة للمعيشة (الفنادق والترل والسجون والمستشفيات والأقسام الداخلية بالمؤسسات التعليمية وما في حكمها). وضماناً للشمولية في التعداد العام للسكان فإن تعداد المباني يشمل الفضاءات المحاطة بالأسوار والمباني تحت التشييد، كما يشمل أيضاً الأنواع الأخرى مثل المقطورات والخيام وبيوت الشعر والأكواخ الخ..... مهما كان الغرض من استخدامها.

وبالنسبة للمنشآت يمثل التعداد جميع المنشآت التي تزاول نشاطها مهما كان حجمها أو تبعيتها وكيانها القانوني، ولا يدخل ضمن هذا التعداد المنشآت والأماكن المخصصة للقوات المسلحة، كما لا يشمل التعداد المنشآت ذات الأنشطة الاقتصادية التي تزاول أعمالها في أماكن غير ثابتة.

2. آنية التعداد لعام 2006 ف:

المقصود بآنية التعداد هو أن تكون البيانات التي تجمع عن الأفراد ممثلة لحالتهم في لحظة زمنية محددة، عادة ما تعرف بيوم التعداد أو لحظة التعدادات، وهو ما درج على تسميته في التعدادات الوطنية " بمنتصف ليلة التعداد أو لحظة الإسناد الزمني".

وقد حددت لحظة الإسناد الزمني للتعداد بمنتصف ليلة 2006/4/30 ف.

3. أسس إجراء التعداد لعام2006 ف:

سيتبع في التعداد الأسلوب النظري، وهو الأسلوب المتبع في التعدادات السابقة، أي عدّ جميع سكان الجماهيرية في لحظة الإسناد الزمني حسب مكان إقامتهم الاعتيادية وليس حسب مكان تواجدهم ليلة إجراء التعداد، إلا أن سكان الأماكن العامة يتم عدهم حسب الأسلوب الفعلي، وذلك حتى يتم التأكد من شمولية التعداد وعدم تكرار عد أي شخص.

4. وحدة العد لعام 2006 ف:

هي الفرد والأفراد الذين يعيشون معاً تحت سقف واحد ويشتركون في الأكل، الذين يكونون ما نسميه بالأسرة المعيشية سواء كانت أسرة خصوصية أو أسرة أماكن عامة.

5. السند القانوني لعام 2006 ف:

وقد صدر في هذا الخصوص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم65 لعام 1372 و.ر القاضي بالموافقة على قيام الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات بتنفيذ التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له، ويحتم قانون إجراء التعداد سرية البيانات وعدم تداولها إلا في الأغراض الإحصائيةالتخطيطية.

أهداف التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له عام 2006 ف:

1. جمع البيانات الكفيلة بإعطاء صورة رقمية عن السكان المقيمين في الجماهيرية العظمى عند إجراء التعداد، بجميع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، والتي تمكن من الحصول على كافة الإحصاءات السكانية اللازمة لمختلف الخطط التنموية في البلاد، والمؤشرات الديموغرافية، التي لا غنى عنها في إعداد التقديرات السكانية المستقبلية.

2. جمع البيانات الخاصة بالمباني القائمة في الجماهيرية لحظة التعداد العام للسكان، وذلك باعتبار أن تعداد المباني والمساكن يمثل الخطوة الأساسية في عملية عدّ السكان، أي أنه يعتبر بمثابة كشف أحكام يتم بموجبه ضبط عمليات عدّ الأسر والسكان، وكذلك الحصول على البيانات الرقمية الخاصة بالمباني والمساكن القائمة وقت إجراء التعداد بجميع خصائصها، وباعتبار أن هذه البيانات توضح الخصائص السكنية للأسر المقيمة في الجماهيرية العظمى.

3. عدّ جميع المنشآت الموجودة في الجماهيرية العظمى وقت إجراء التعداد، والأنشطة الاقتصادية لها وحجم العمالة فيها، وذلك بهدف الحصول على إطار للمنشآت حسب نشاطها الاقتصادي.

4. حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية، وذلك بهدف إعداد الإطار الذي سينفذ التعداد الزراعي على أساسه لاحقاً.

الهيكل التنظيمي للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 ف:

تم وضع هيكل وظيفي للتعداد على مستوى اللجان وفرق العمل المكلفة بتنفيذه (الشكل رقم 1)، وحددت مهام كل منها، والفترة الزمنية لتنفيذ التعداد.

- اللجنة العليا للتعداد.
- اللجنة الإدارية والمالية .
- لجنة التجهيز الآلي.
- اللجنة الفنية.
- لجنة الوثائق.
- لجنة طباعة السجلات والاستمارات.
- لجنة المدققين والمراجعين.
- لجنة العمل الميداني: .
- المشرف.
- المفتش.
- مدير التعداد.
- معاون مدير التعداد.
- المسجل.
- العداد.

(1) الهيكل التنظيمي للتعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006ف

مراحـــل التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 ف:

تعتبر مراحـل عملية التعداد متتالية ومتشابـكة وتتفاعل مع بعضها البعض وتشمل مراحل التعداد ما يلي:

1. المرحلة التحضيرية (مرحلة ما قبل العد).
2. المرحلة الميدانية (مرحلة العد الفعلي).
3. المرحلة التجهيزية (مرحلة ما بعد العد).
4. المرحلة التحليلية.

والشكل رقم (2) يوضح مراحل التعداد لعام 2006ف

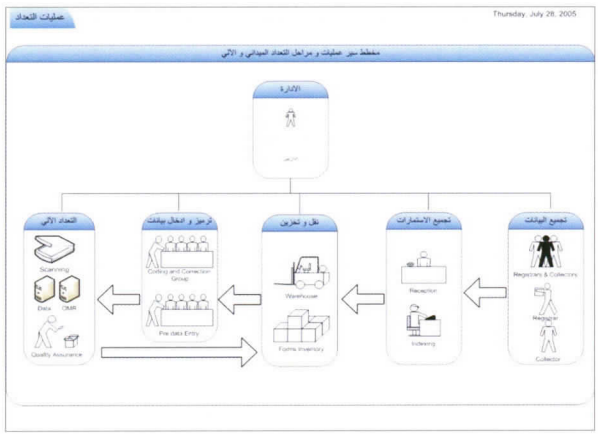

الشكل رقم (2)

المرحـــلة التحـــضيرية: تتضمن وضع الخطة العامة والإعداد لإجراء التعداد، ويتم خلال هذه المرحلة القيام بما يلي:

تحديد وقت التعداد بحيث لا يكون متأثراً بأي ظرف.

إعداد القـــرارات وأوامر التكليف الخاصة بـــالهيكل الوظائفي للتعداد، وتحديد مهام واختصاصات كل فئة من فئات العاملين ضمن الهيكل الوظائفي، وعلاقـــة كل فئة بالفئات الأخرى.

إعداد تقســـيم التجمعات الســـكانية إلى تقســـيمات إحصائية وفقاً للعرف الإحصائي، مع الأخذ في الاعتبار التقسيم الإداري المتبع بالجماهيرية العظمى.

إعداد اســـتمارة التعداد وإطلاع مســـتخدمي بـــيانات التعداد على الاستمارة، وكذلك المطبوعات الخاصة بعملية جمع البيانات.

التقسيمات الإدارية التي سينفذ التعداد العام للسكان لعام 2006 على أساسها:

لأغراض تنفيذ الأعمال الميدانية للتعداد العام للســـكان والتعدادات المصاحبة له، تطلب الأمر تقسيم وحدات العد الجغرافي (المحلة سابقـــــاً) إلى مناطق تعدادية ودوائر تعدادية، وهذه المناطق والدوائر التعدادية لا تعتبر بـــأي حال من الأحوال وحدات إدارية بل هي تقسيمات داخلية تخدم الأغراض الإحصائية فقط، وتحتوي كل شعبية على عدد من وحدات العد الجغرافي (المحلة سابقاً)، ويبلغ عدد وحـدات العد الجغرافي (667) وحـدة عد، كما يبلغ عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية (456) مؤتمراً شعبياً.

أي أن عملية تحديد المحـــــلات والمناطق والدوائر هي إحـــدى الخطوات التحـــضيرية لعملية عد الســـكان، وهي ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتسهيل عملية العد.

أهم مطبـــوعات التعداد العام للســـكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 ف:

التعليمات والمصطلحات المستخدمة في التعداد:

التعاريف والمصطلحات وكيفية استيفاء بيانات استمارة التعداد العام للسكان.

التعاريف والمصطلحات وكيفية استيفاء بيانات استمارة تعداد المباني والمساكن والمنشآت.

التعاريف والمصطلحات وكيفية استيفاء بيانات استمارة التعداد العام للسكان المقيمين بالأماكن العامة.

التعاريف والمصطلحات وكيفية استيفاء بيانات استمارة الحائزين الزراعيين.

ملخصات أعمال المشتغلين بالميدان:

ملخص أعمال المشرف والمفتش والمدير.

ملخص أعمال المعاون.

ملخص أعمال المسجل.

ملخص أعمال العداد.

التقارير:

تقارير المشرف والمفتش والمدير.

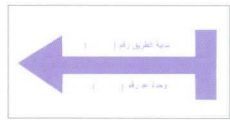

تقارير المعاون.

تقارير المسجل.

تقارير العداد.

الأدلة:

دليل المهن الموحد.

دليل النشاط الاقتصادي.

دليل الجنسيات.

دليل الحالة التعليمية والتخصصات المهنية العلمية.

دليل ترميز باقي بيانات استمارة التعداد.

سجل بحث المراقبة الميدانية.

أرقام وإشارات لعد الشوارع والطرق والمباني والمنشات

أرقام لتعداد المباني.

أرقام لتعداد المنشآت.

أرقام (تابع) لأرقام المباني والمنشآت.

خمسة أنواع من الإشارات لتسهيل عملية عد الشوارع والطرق.

الاستمارات المستخدمة في التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006 ف:

سوف يستخدم في جمع بيانات التعداد العام للسكان عدد ثلاث استمارات، وتميزت استمارات التعداد لعام 2006 في الشكل الآلي المستحدث، بحيث يتم قراءة الاستمارات بواسطة الماسحات الضوئية (Scanners)، والتعرف على محتوياتها بواسطة برامج التعرف على الحروف (OCR) وبرامج التعرف على العلامات (OMR). وبما أن الهدف من التعداد هو جمع بيانات، وحتى تكون البيانات وافية باحتياجات الباحثين والمخططين، فقد صممت الاستمارة وروعي في التصميم أن تفي بهذه الاحتياجات، مع اعتبارات السهولة والإمكانيات العلمية لجمع البيانات.

وقد صممت استمارة التعداد العام للسكان من النموذج الرئيسي وملحقين، فالنموذج الرئيسي يتضمن بيانات عن الأسرة المعيشية (بيانات جغرافية وسكنية وثقافية وبيانات عن المتوفين في الأسرة). أما الملحق الأول فيتضمن بيانات عن العائلات (العائلة الأولى ثم الثانية... وهكذا)، وهذه البيانات (بيانات جغرافية وبيانات تملأ من كتيب العائلة وهي عدد أفراد العائلة ونوعها)، والملحق الثاني يتضمن بيانات عن أفراد الأسرة، ولكل فرد خصصت ثلاث صفحات؛ الصفحة الأولى تتضمن بيانات تعريفية عن الأسرة والعائلة ورقما مسلسلا للفرد بالعائلة، ثم بيانات النوع وتاريخ الميلاد والجنسية، ودرجة القرابة برئيس الأسرة، وبيانات الالتحاق الدراسي، والحالة التعليمية والتخصصات المهنية والعلمية لحملة الشهادات. أما الصفحة الثانية فتتضمن البيانات التعريفية للفرد، ثم بيانات الحالة الزواجية، وبيانات الخصوبة للنساء الليبيات، وتوزيعات القوى البشرية والمهنة الرئيسية للفرد، واسم جهة العمل، والنشاط الاقتصادي للجهة التي يعمل فيها الفرد، ثم القطاع الذي تتبعه الجهة التي يعمل بها الفرد، وبيانات خاصة بالأفراد الذين يمارسون مهنة ثانوية. والصفحة الثالثة تتضمن أيضا البيانات التعريفية للفرد، ثم بيانات عن مصادر معاشات الليبيين، وبيانات الهجرة، وبيانات الإعاقة والأمراض المزمنة، (وهذه البيانات تملأ لجميع أفراد الأسرة حيث تخصص ثلاث صفحات لكل فرد).

هذه الاستمارات تضمها حقيبة استمارات التعداد العام للسكان، ويقوم العداد بتدوين بياناتها للأسر التي تقطن في الدائرة التعدادية المكلف بالعمل فيها، وتستقى بياناتها من رئيس الأسرة أو من أفراد الأسرة البالغين.

ولا تختلف الأسئلة التي تتضمنها استمارة التعداد

اختلافاً جوهريا من دولة إلى أخرى، إذ أنها تتضمن دائما أسئلة عن الخصـــــــائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والحالة التعليمية... الخ.

اسـتمارة تعداد المبـاني والمسـاكن والمنشـآت: تحتوي الاسـتمارة على بـيانات جغرافية تبـين الوحـدات الإدارية الأساسية، والتي من خـلالها يمكن الوصول إلى أي مبنى، كما تحتوي على خمس مجموعات من البيانات هي:

القسم (أ) بيانات خاصة بالمباني الاعتيادية والهامشية.

القســم (ب) بـيانات عن المبـاني الاعتيادية فقــط المستخدمة كليا أو جزئيا للسكن المبينة بـأوجه اسـتخدام المبنى.

القسم(ج) بيانات عن الأسر القاطنة بالمساكن في المباني الاعتيادية والهامشـية المسـتخدمة كليا أو جزئيا للسـكن المبينة بأوجه استخدام المبنى.

القسـم (د) بـيانات عن المسـاكن في المبـاني الاعتيادية (فقـط)، المسـتخدمة كليا أو جزئيا للسـكن المبينة بـأوجه استخدام المبنى.

القســم (هـ) يانات عن المنشـآت في المبـاني الاعتيادية والهامشـية المسـتخدمة للسـكن والأعمال معا أو للأعمال فقط، المبينة بأوجه استخدام المبنى.

والشـكلان رقـم (3-أ) و(3-ب) يوضحـان شـكل

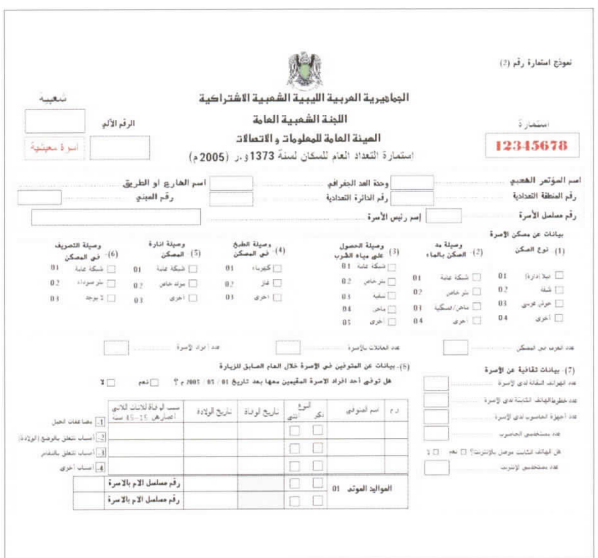

الشكل رقم (3-أ)

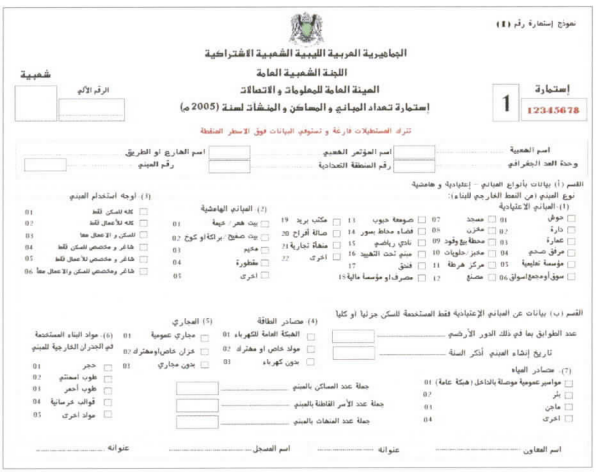

الشكل رقم (3-ب)

استمارات التعدادات لعام 2006ف.

المرحلة الميدانية:

الهيكل الوظائفي للمشتغلين بالميدان للتعداد العام للسكان لعام 2006 ف:

نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية للجماهيرية العظمى فقد تم إعداد الهيكل الوظائفي للتعداد في ضوء الانتشـــــار الجغرافي الواسـع للتجمعات السـكانية، بحيث يصبـح من السهل القيام بالأعمال الميدانية. ويستخدم لإجراء التعداد عدد ضخم من العاملين قد يصل إلى أكثر من عشرة آلاف مشتغل بالميدان، ويتلقى جميع العاملين في التعداد برنامجاً تدريبياً نظريا وعمليا قبل حلول موعد إجراء التعداد.

ويتم تنسيق العمل بين هذه الأعداد الكبيرة من المشتغلين و ترتيب الوظائف وتحديد مهام كل وظيفة لكل مشـــتغل في

الشكل رقم (4)الهيكل الوظائفي للمشتغلين بالميدان لعام2006ف

التعداد في شكل هرمي متناسق يستهدف الدقة في جمع البيانات. كما في الشكل رقم (4).

1. المشرف: عمله إشرافي تنسيقي، حيث إنه يقوم بالتنسيق بين الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات وأكثر من أمانة من أمانات اللجنة الشعبية للشعبية، وهو أحد موظفي قطاع الإحصاء والتعداد، ويقوم بتسليم واستلام المطبوعات من وإلى المفتشين ومراجعة أعمالهم.

2. المفتش: عمله إشرافي تنسيقي، حيث إنه يقوم بالتنسيق بين المشرف وأمانة اللجنة الشعبية للشعبية التي يعمل ضمن نطاقها وبين باقي فئات العمل الميداني التي يقوم بالإشراف عليها داخل نطاق الشعبية.

3. مدير التعداد: عمله إشرافي تنسيقي حيث إنه يقوم بالإشراف على العمل في مجموعة وحدات المنطقة الإدارية.

4. معاون مدير التعداد: عمله إشرافي وميداني، فبالنسبة للعمل الميداني هو يقوم بحزم وتحديث حدود وحدة العد الجغرافي " المحلة سابقاً" التي يقوم بالعمل فيها، وتقسيم وحدة العد الجغرافي إلى مناطق تعدادية، (كل منطقة تعدادية تتكون من 650 ـ 750 مبنى)، ويقوم بالإشراف على المسجلين والعدادين الذين يعملون تحت إشرافه.

5. مسجل التعداد: عمله ميداني وإشرافي، وبالنسبة للعمل الميداني يقوم المسجل بترقيم طرق وشوارع ومباني ومساكن ومنشآت وأسر منطقته التعدادية، ويقوم باستيفاء بيانات استمارة المباني والمساكن والمنشآت، ثم يقوم بعد ذلك بتقسيم منطقته التعدادية إلى دوائر تعدادية (تتكون كل دائرة من 100.95 أسر)، ويسلم كل دائرة تعدادية لعداد، ويقوم بالإشراف على عمل العدادين الذين يعملون ضمن نطاق منطقته التعدادية أثناء فترة العد.

6. العداد: عمله ميداني فقط، فهو يقوم بتجميع بيانات استمارات التعداد العام للسكان بدائرة تعدادية محددة له من قبل مسجل التعداد.

الخرائط المستخدمة في التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له لعام 2006ف:

تميزت المرحلة التحضيرية لهذا التعداد عن غيرها من التعدادات السابقة، بإعداد الخرائط في إطار تطوير العمل الميداني، فقد قام قطاع الإحصاء والتعداد لأول مرة في تاريخ إجراء التعدادات في ليبيا بإعداد مجموعة من الخرائط، وذلك بالتعاون مع مصلحة المساحة والمكتب الاستشاري الهندسي للمرافق ومكتب البيروني للاستشعار عن بعد، وذلك لغرض استخدامها في جمع بيانات التعداد العام للسكان 2006ف.

وتم تحديث الخرائط المتوفرة على أرض الواقع، ووضع المسارات الحدودية لكل وحدة من وحدات العد، مبين عليها المسارات الحدودية و النقاط الدالة على موقع كل حد من الحدود، كما تم تقسيم وحدات العد في بعض الشعبيات إلى مناطق تعدادية وكذلك دوائر تعدادية، وقد تم توفير خرائط على مستوى الشعبية والمحلة لعدد من الشعبيات.

من بين الأعمال التي تنفذ خلال هذه المرحلة ما يلي:

تجميع استمارات التعداد من الميدان، ومراجعتها وترميزها وإعدادها للماسحات الضوئية.

مسح الاستمارات ضوئياً و تخزينها في وحدة تخزين رئيسية.

إجراء التعرف الآلي علي الاستمارات، و استخلاص البيانات منها بواسطة برامج متطورة.

مراجعة النتائج وإجراء المقارنات بين البيانات في الاستمارات والبيانات المستخلصة منها آليا.

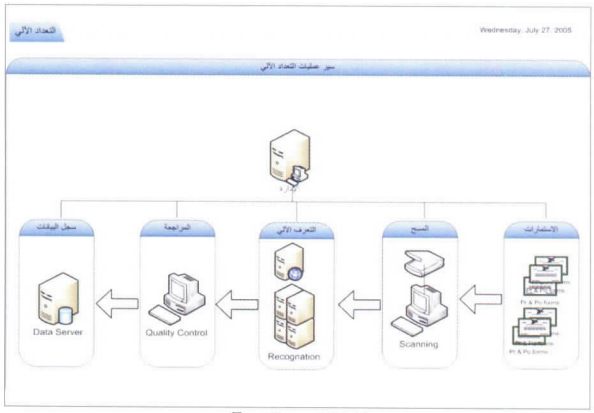

الشكل رقم 5

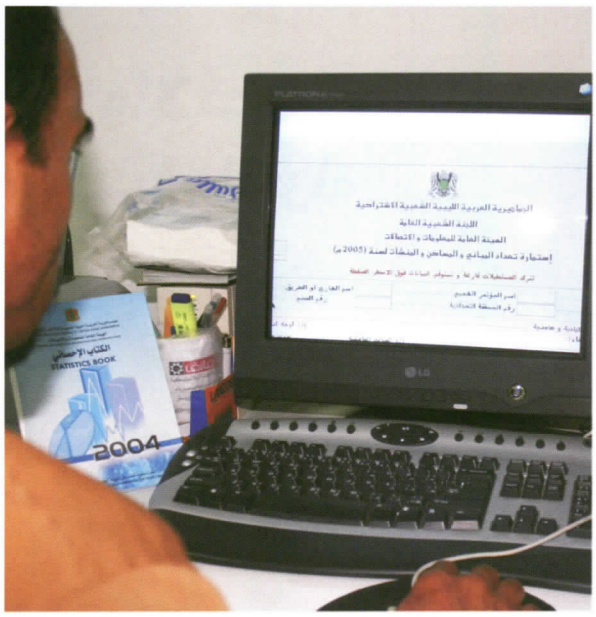

ترحيل البيانات الصحيحة إلى قواعد بيانات رئيسية مصممة لهذا الغرض.

إجراء الإحصائيات والتقارير عن المساكن و السكان.

إعلان ونشر البيانات والتقارير والإحصائيات.

الشكل رقم (5) يوضح مرحلة التجهيز الآلي.

مكونات النظام المقترح لإجراء المرحلة التجهيزية والتحليلية للتعداد:

لمواكبة أحدث النظم في توفير معلومات من التعداد بأعلى درجة ممكنة من الدقة وأقل فترة زمنية ممكنة، وبفضل البرامج التي تستخدم تقنية حديثة باتت متداولة على مستوى العالم، بدا من الضروري الأخذ بتكنولوجية حديثة للوصول إلى نتائج أكثر واقعية، تحقق أهداف التعداد الذي يمثل استثماراً معلوماتياً في عصر أصبحت فيه المعلومة محور التنمية وأساس التخطيط. وبذلك ستتميز المرحلة التجهيزية والتحليلية لتعداد عام 2006ف عن غيرها من التعدادات السابقة باستخدام التقنية الحديثة، والنظام المقترح لإجراء هذه المرحلة في الجماهيرية العظمى يحتوي على شبكة محلية متصلة مع خوادم ملفات عالية الجودة، روعي فيها القوة والسرعة والقدرة التخزينية العالية والأداء الممتاز، وروعي فيها أيضاً الأمان بالشبكة والقدرة على تخطي المشاكل ومعالجتها مع وجود بديل في حالات العطل، والشبكة تحتوي على ثلاثين وحدة إدخال حاسب آلي متطور، متصل به ماسح ضوئي ذو سرعة مسح عالية تصل إلى ستين صفحة بالدقيقة، والبرمجيات المعدة للمسح ومعالجة الاستمارات هي من أكفإ البرامج في هذا المجال، ومكونات النظام المقترح موضحة بالشكل رقم(6).

أهم مكونات النظام ما يلي:

خادم ملفات عالي الجودة نوع Dell

أجهزة حاسب آلي عالية الجودة نوع Dell.

ماسحات ضوئية نوع Kodak و fujitsu.

برمجيات المسح الآلي مع شركة Kofax.

برمجيات التعرف على الحروف والعلامات kofax.

برمجيات إدارة الملفات والتحكم في الجودة Saperion.

أجهزة حاسب آلي كفي متطورة مع وحدة تحديد المواقع GPS نوع Everex

الشكل رقم (6)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
آفاق واسعة في تشغيل المرأة

د. أحمد مهذب الشلحي
أستاذ باحث بالجهاز المركزي للبحوث والتصنيع
آمنة عبد الحفيظ الكوت
أستاذة في نظم المعلومات

مقدمة :

تعتبر الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أقوى التغيرات التي حدثت في العصر الحديث، ومن أكثرها إثارة للجدل بين مؤيد لها بحسناتها وسيئاتها وبين معارض لتطبيقاتها في مجالات دون أخرى، إلا أنها رغم هذا وذاك هي ثورة ذات مردود اقتصادي بعيد في جميع مجالات الحياة العصرية. وعلى الرغم من ذلك مازال استخدام المعلوماتية في بلادنا العربية محدوداً جداً، فمستخدمو الحاسوب لا تتعدى نسبتهم 20 % من مجموع عدد السكان، بينما تصل هذه النسبة إلى 75% في الدول المتقدمة. واستخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) في بلادنا العربية يعد متواضعا جدا إذا ما قورن بدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.

في بداية الثمانينات، وعندما تم إدخال الميكنة في الأعمال الإدارية، وخاصة استخدامات الحاسوب والبرمجيات في الطباعة والتوثيق؛ ظن البعض أن هذا سوف يقضي على دور السكرتارية والأعمال الإدارية المساعدة نهائيا، حيث أصبح ممكنا بواسطة الحواسيب القيام بجميع العمليات الإدارية وغيرها. ولكن مع التطور المهول في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع دخول شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) في جميع المجالات العملية، أصبح الأمر مختلفاً تماماً، فقد أصبح العالم قرية واحدة، بحيث أمكن العمل من داخل البيت في جميع المجالات، مما يعد فتحا جديدا للمرأة بالخصوص، فبإمكانها أن تعمل وهي ترعى أطفالها وفي أوقات فراغها، دون أن يؤثر على برنامجها اليومي أو يربكه.

والعمل من خلال البيت (work at home) لا يقتصر على الطباعة والسكرتريا، بل يتعداهما إلى جميع الأعمال الخدمية وفقا لتخصص المرأة، مثل الاستشارات الهندسية، والرسم الهندسي، ودراسات الجدوى، والدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية، والتدريس وغيرها.. كما أصبحت تقام عليه شركات مختلفة تقدم خدماتها للزبائن من خلال تشغيل أشخاص من بيوتهم وخاصة النساء.

هذه الورقة تسلط الضوء على هذا النشاط، بحيث يكون ملائما جدا لطبيعة المرأة وقادرا على أن يوفر لها شغلا مناسبا، وكذلك مصادر دخل إضافية، حتى للعاملات من مختلف التخصصات، إضافة لكونه مناسبا لطبيعة المرأة دون أن يضطرها لقضاء أوقات طويلة خارج البيت بعيدة عن أطفالها ورعاية أسرتها. كما انه بديل ممتاز لذوي الاحتياجات الخاصة من المقعدين ممن لا يستطيعون

مغادرة بيوتهم بسبب العجز، فيجعل لديهم فرصة نادرة في إعالة أنفسهم والمساهمة في مصروفات أسرهم، ويشعرهم بتحقيق الذات وعدم الشعور بالنقص أو كونهم عالة على أحد.

أولا: حاجة المرأة للعمل:

من المؤكد أن العمل يشكل محورا رئيسا في حياة الإنسان البالغ رجلا كان أم امرأة، وللعمل أشكال متنوعة، فهناك العمل العضلي والعمل الفكري والعمل المترلي والعمل خارج المترل والعمل داخله والعمل في الأرض والعمل في الجو وغيره... فيمكن القول: إن العمل حاجة أو استعداد في داخل الإنسان، وأنه يرتبط بجوهر الحياة نفسها، فالحياة لا تستقيم بدون عمل بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء. والإيجابيات الأساسية بالنسبة للمرأة أن الإنسان يحقق ذاته وشخصيته ووجوده من خلال العمل، وهو يسهم بالإنتاج والإنجاز والأهمية. كما أن العمل يعطي صاحبه الاستقلال المادي، ويساهم في تنمية قدراته الشخصية من النواحي العلمية والفكرية والاجتماعية. والقيام بالعمل يشعر المرأة بالرضى والسرور والنجاح، وفي ذلك مكافأة هامة وتدعيم لقيمتها وثقتها بنفسها من النواحي النفسية. ومما لاشك فيه أن العمل يجعل المرأة أكثر قوة وأكثر قيمة في مختلف النواحي الواقعية والمعنوية. وبذلك لا تبقى المرأة ذلك الكائن الضعيف ذا القدرات المحدودة والذي لاحول له ولاقوة. والحقيقة أن الإنسان بلا عمل يصيبه الخمول والكسل والضياع والقلق ويؤدي به الفراغ إلى الانحراف والوقوع في الزلل في اغلب الأحيان. المرأة يمكنها أن تخرج للعمل شريطة ألا يتعارض مع وظيفتها الأساسية، وهى إعداد النشء وتربية الأجيال، وان يكون عملها في أنشطة إنتاجية تتفق وطبيعتها كالتدريس والطب والتمريض وغيره، ولاشك أن لهذا الجانب إسهاما ايجابيا في عملية تنمية المجتمع وتطوره، وهو من جهة أخرى يضمن للمرأة خصوصيتها كأنثى ولا يرهقها بأعمال شاقة لا تتناسب وطبيعتها التي خلقها الله عليها.

ولكن هل المرأة في مترلها لا تعمل؟.

هناك مغالطة كبرى لمفهوم العمل، والذي يعتبره البعض قاصرا على المنشآت والمؤسسات والدوائر العامة وغيرها، وأن المرأة لكي تعمل عليها أن تخرج من مترلها، لذلك وللإجابة على هذا السؤال نورد بعض الإحصائيات الآتية:

– أن عدد ساعات العمل الذي تقوم به المرأة داخل البيت يفوق عدد الساعات التي تعمل فيها المرأة خارج البيت.

– أن ساعات عمل المرأة داخل البيت في فرنسا مثلا في إحدى السنوات بلغت 45 مليار ساعة في السنة، بينما لم تتعد عدد ساعات العمل للقوى العاملة من الجنسين خارج المترل 44 مليار ساعة.

– تشير إحدى الدراسات التي أجريت في أمريكيا أن ما يحققه العمل المترلي للمرأة من عائد يمثل حوالي ثلث الناتج القومي، وأن متوسط قيمة الإنتاج المترلي الذي تقوم به الزوجة الأمريكية يمثل حوالي 60 % من الدخل القومي للأسرة من عملها خارج المترل.

– أن الخسارة في قيمة الإنتاج المترلي الناجمة عن خروج المرأة للعمل تساوى تقريبا الزيادة النقدية التي تحققها المرأة نتيجة لإلتحاقها بالقوى العاملة. وهذا ليس موقفا ضد عمل المرأة خارج المترل، فنحن مدعون جميعا رجالا ونساء للعمل كلا لما يناسبه، ووفقا لما تمليه المصلحة العامة من ناحية والظروف الخاصة لكل أسرة من ناحية أخرى، فالمطلوب ألا ينظر لخروج المرأة للعمل خارج المترل كما لو كان إنجازا في حد ذاته ولا أنه هروب من مسؤوليات بيتها.

ويأتي سؤال هنا:

كيف تسهم المرأة في تنمية المجتمع وهي داخل بيتها؟

جعل الله الإنسان خليفة في الأرض رجلا أم امرأة، وهذه الخلافة تتطلب أن يعمل كل منهما لعمارة هذه الأرض ويشارك في تنمية مجتمعه ووطنه. ويعتقد كثير من الناس أنه لكي تشارك المرأة في التنمية عليها أن تخرج إلى العمل وتزاحم الرجال، حتى تصبح امرأة لها شخصيتها وكيانها ويكون لها دور في مجتمعها، وهذا فهم خاطئ إذ يمكن للمرأة أن تؤدي دورها الكبير من داخل بيتها.

كيف يمكن للمرأة القيام بهذا الدور؟

إن المرأة إنسان يطالبها دينها أن تعمر الأرض بالخير، وهذا الإعمار يحتاج إلى آلاف التخصصات العامة والدقيقة، منها ما يناسب الرجل ومنها ما يناسب المرأة، ولا يختلف إنسان على أن من أعظم الأعمال الإنسانية القيام بتربية النشء في فترات الحضانة التربوية، وغياب المرأة في هذا الشأن يؤدي إلى كوارث في بناء الشخصية يصعب إزالتها مع الأيام. والحقيقة أن نمط التنمية في هذه الأيام خنق دور المرأة التنموي، فهي محجوبة في شقة لا تستطيع فيها أن تقوم بما كانت تقوم به في قديم الزمان، أي في الريف، وهذا النمط الجديد يناسب بعض الأعمال الحديثة التي تحتاج إلى دراية خاصة، فيمكن للمرأة في هذه الشقة الصغيرة وفي فراغها الكبير أن تقوم بأعمال التجميع الإلكتروني أو برامج محاسبة أو أعمال التفصيل والتطريز والتريكو وغيرها من الأعمال التي تتناسب مع مواهبها وقدراتها. إن نوع التنمية الحالي في المدينة يحتاج إلى تصميم منظومة للأعمال التي يمكن أن تؤديها المرأة في بيتها ولا تضطرها للخروج واستعمال المركبات العامة حيث يضيع يومها في الانتقال من البيت إلى العمل ثم إلى بيتها مرة أخرى. فهذا يحتاج إلى أن تبذل جهود في تصميم مناهج خاصة للمرأة تجعلها أكثر قدرة على أداء رسالتها الإنتاجية.

ومن خلال الإحصائيات عن عمل المرأة يمكن استخلاص الآتي:

1- يعتقد البعض بأن خروج المرأة للعمل حرم الشباب من الحصول على عمل، وكان من بين أسباب انتشار البطالة بين الذكور في العديد من الدول.

2- وصل عدد العاملات في الكويت مثلا أكثر من 52 ألف موظفة مقابل 58 ألف موظف، هذا بالإضافة إلى اضطرار آلاف العائلات إلى الاستعانة بالخادمات في تربية الأولاد بواسطة أجانب، وما ترتب عليها من تغذيتهم بمعتقدات ومفاهيم مغايرة لا تمت بصلة لحضارتنا وتراثنا العربي الإسلامي.

3- أما في لبنان فبلغت نسبة إسهام المرأة في القوة العاملة 20 %، كما أن 86 % من النساء العاملات يشتغلن أجيرات، بحيث نجد 42 % من النساء العاملات يشتغلن في قطاع الخدمات الاجتماعية، و15 % في قطاع الصناعة، و15 % في قطاع التجارة.

4- أجريت دراسة على 520 عاملة في قطاع الألبسة، وقد تبين بأن المرأة العاملة تساهم بصفة أساسية في دخل العائلة، حيث تتكفل أكثر من نصف النساء فيما يفوق 50 % من مصاريف الأسرة.

5- في دولة الإمارات تبلغ نسبة إسهام المرأة في قوة العمل 4.11 %، في حين نجد 88 % منهن يشتغلن في وظائف حكومية، ولا نجد إلا 2 % فقط في مواقع أخذ القرار.

6- تتعرض النساء العاملات إلى بعض المشاكل الخاصة والمتعلقة بالتوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية، وإعطاء الأولوية في الارتفاع المهني للرجال، ومحدودية النساء في مراكز اتخاذ القرار. كما تتعرض أيضا لعدم مساعدة أزواجهن في قضاء شئون البيت، مقابل ذلك فإن 50 % منهن يستعن بمعينات لأداء الأعمال المترلية. وقد أوضحت دراسة أجريت على 420 عاملة في السودان في قطاع غير مهيكل، من بينهن 232 عاملة من الوسط الحضري و188 عاملة من الوسط الريفي، فوجد أنهن يتعرضن إلى عدة صعوبات تتمثل في ظروف العمل والأجر الضعيف وغياب

الحماية الاجتماعية.

ثانيا: المرأة والعمل والضغوط النفسية:

إذا تحدثنا عن السلبيات المرتبطة بعمل المرأة من الناحية النفسية؛ نجد أن ذلك يرتبط بمدى مناسبة العمل لشخصية المرأة وقدرتها ومهاراتها. وأيضا نوعية شروط أداء العمل وظروفه.

من ناحية أخرى فإن العمل الروتيني الممل، أو العمل القاسي الصعب، أو المشاحنات بين الزملاء، يساهم بشكل سلبي في الصحة النفسية للمرأة.

ومن العوامل المؤثرة أيضا الشعور بالظلم وعدم الحصول على الحقوق، إضافة إلى نقص المكافآت والتشجيع. وفي بلادنا لاتزال القيم الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة غير إيجابية عموما، وفي ذلك تناقض كبير مع الواقع المعاش. حيث إن المرأة قد انخرطت فعليا في ميادين العمل المتنوعة والضرورية، ولكن القيم الغالبة لا تزال تثمن عمل المرأة داخل البيت فقط،

ويمكن لهذه الضغوط الاجتماعية أن تلعب دورا سلبيا في الصحة النفسية للمرأة العاملة، والعمل المترلي له أهميته الكبيرة لاشك في ذلك، ولكن الحياة المعاصرة بتعقيداتها المختلفة وتطوراتها ومتطلباتها قد ساهمت بتغيير الصورة. وظهرت العديد من الأعمال الضرورية والأساسية والتي تتطلب العمل خارج المترل مثل الخدمات الطبية والتعليمية والأعمال التجارية والمؤسسات الخاصة بشؤون المرأة المتنوعة وغير ذلك من المناشط المختلفة في الحياة المدنية الحديثة. كما أن المرأة لم تنقطع عن العمل خارج المترل، بل استمرت فيه في البيئات القروية في أعمال الزراعة وتربية المواشي والأعمال الإنتاجية الأخرى المساندة.

وقد تغيرت أهمية الأعمال المترلية، مع تطور الأجهزة المترلية، واستعمال الكهرباء، وتقنيات الرفاهية المتنوعة المستعملة في الغسيل والتنظيف والطبخ. كما أن تربية الأطفال ورعايتهم أصبح لها متطلبات وأشكال أكثر تعقيداً من حيث ضرورة الثقافة والتعليم في العملية التربوية وفي التغذية والرعاية الصحية وغير ذلك، وكذلك فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمشكلات الحياتية اليومية التي تواجه مجتمعاتنا، قد ساهمت في زيادة المتطلبات الاستهلاكية وفي زيادة النفقات والضرورات المالية التي تواجه الأسرة، إضافة إلى ضرورات التنمية والتحديث. وكل ذلك يؤدى إلى الاهتمام المتزايد بعمل المرأة المنتجة خارج المترل وداخله. ولابد من تعديل القيم السلبية المرتبطة بعمل المرأة وتأكيد أهميته وجوانبه الإيجابية وعدم إطلاق التعليمات الخاطئة أو السطحية حول عمل المرأة، مما يساهم في تخفيف الضغوط والتناقضات التي تواجهها المرأة في عملها وبالتالي يدعم صحتها النفسية.

ومن السلبيات الأخرى المرتبطة بعمل المرأة زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في المترل إضافة للعمل، وعدم كفاية التسهيلات العملية المساعدة مثل دور الحضانة في أماكن العمل وإجازات الأمومة وغير ذلك. ومن الملاحظات الهامة أيضا نجد أن بعض النساء لا يزلن يحملن قيما متناقضة حول أهمية العمل وجدواه، مما يجعل حماس المرأة ونشاطها وجديتها في عملها مشوشة وضعيفة في مواجهة الضغوط الاعتيادية في العمل أو المترل. فهي تتراجع بسهولة أمام الضغوط والعقبات والإحباطات، ولا تستطيع أن تتحمل درجات عالية من التوتر والقلق. كما أن بعضهن يدخلن ميادين العمل بسبب التسلية أو التغيير. مما يعطي أبعاداً سلبية لعمل المرأة بالنسبة للجميع عموما. ومن جهة أخرى فإننا نجد أن المرأة العاملة لديها قلق إضافي حول مدى نجاحها في عملها وفي أدوارها الأخرى المسئولة عنها، ويرجع ذلك إلى حداثة عمل المرأة خارج البيت، وإلى الضغوطات والمعوقات الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى تركيبة المرأة الخاصة من حيث تأهيلها وتدريبها، مما يتطلب الإعداد والتدريب لوقت كاف، كي تستطيع تلبية متطلبات الحياة العملية الكثيرة. وما يتعلق بصحة المرأة العاملة من الناحية النفسية أن المرأة يمكن لها أن تضخم من تأثير الضغوط الحياتية والاجتماعية وغيرها عليها، وأن تبقى مستسلمة وسلبية في مجال عملها

وما يتعلق به من مشكلات، وأن تستريح وترتاح وهي بذلك تساهم في زيادة القهر الذي يكرس أوضاعها. ولابد هنا من تأكيد دور المرأة في تشكيل الظروف والضغوط ونوعيتها، وفي ضرورة وعيها بمشكلاتها وظروفها، والعمل على تعديل وإصلاح ما يمكن إصلاحه، والتكيف مع مالا يمكن إصلاحه وتغييره.

أما عن الاضطرابات النفسية الشائعة لدى المرأة العاملة، فإنه لا يمكننا أن نقول: إن هناك اضطرابات خاصة تصيب هذه الفئة من النساء دون غيرها. وبشكل عام فإن العمل يساهم في تحسين الصحة النفسية للمرأة كما تدل عليه معظم الدراسات، نظرا لإيجابيات العمل المتعلق بالاستقلالية وتحقيق الذات وازدياد السيطرة على الحياة والمستقبل من النواحي الاجتماعية والشخصية. ومن المتوقع في مجتمعاتنا أن الضغوط المتعددة التي تواجهها المرأة من النواحي الاجتماعية؛ وتناقض النظرة إلى عملها؛ أن تتسبب في زيادة القلق والتوتر والإحباط وسوء التكيف.

إن العمل خارج المترل يمكن أن يبرز عددا من النواقص في مهارات المرأة وأساليبها التي لم تكتسبها سابقا ولم تتدرب عليها بشكل مناسب. وإذا تحدثنا عن الوقاية من سوء التكيف والاضطرابات النفسية الأخرى، لابد من الإشارة إلى ضرورة تقديم الدعم الكافي والمناسب للمرأة العاملة ومساعدتها على التخفيف من الأعباء الكثيرة التي تتحملها، وتوفير الظروف المناسبة والتي تتوافق مع عاداتنا وقيمنا، والمساهمة في حل المشكلات العملية التي تواجهها. ولابد للمرأة من أن تستخدم عملية النقد الذاتي والتعلم من أخطائها وتطوير نفسها واكتسابها للمهارات اللازمة ولابد لها من تنظيم وقتها.

ثالثا العمل عن طريق الإنترنت:

كيف يمكن تحسين الدخل عن طريق استخدام شبكة الإنترنيت؟

أصبحت شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) من أكثر وسائل الاتصال شعبية خلال فترة قصيرة جداً، وقد أصبحت الشركات والمؤسسات وحتى الأفراد يتسابقون على حجز مواقع لهم على هذه الشبكة ليتم التواصل مع مختلف أنحاء العالم، ونظراً لسهولة الاتصال والاطلاع تطورت عمليات المراسلة بين الأفراد والشركات، لتصبح شكلاً من أشكال العمل، حقق دخلاً معقولاً لأعداد كبيرة من الرجال والنساء على حد سواء، فباستطاعة الشخص القيام بالعمل من داخل بيته وفي أي وقت يناسبه، وأن ينجزه ويسلمه للزبون ويتقاضى أجرته على عمله دون أن يغادر باب بيته، أو أن يضيع وقته وجهده في الانتقال من وإلى مقر العمل، ودون أن يشارك في ازدحام الطرقات أو تلويث البيئة. من خلال شبكة الإنترنيت تستطيع المرأة العمل من داخل المترل، ويمكن التعامل معها عن طريق شركات خاصة بهذا الموضوع حيث تستطيع القيام بالأعمال الآتية:

1. أعمال الطباعة بأنواعها، سواء كانت بحوثا أو مقالات أو كتبا أو ندوات وغيرها.
2. أعمال المحاسبة، مثل مسك الدفاتر وإعداد الميزانيات والمحاسبة المالية للشركات والمكاتب وغيرها.
3. الأعمال الفنية، مثل إعداد الرسومات المعمارية والرسم الهندسي والتخطيط العمراني وغيره.
4. دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والتشغيلية للمشاريع الصغيرة والكبيرة، والاستشارات الهندسية والفنية، حسب التخصص.

5. الاستشارات القانونية بجميع أنواعها.

6. المحاضرات والدروس التخصصية عن طريق ما يسمى بالمدرسة أو الجامعة الافتراضية.

7. بيع وتوزيع المنتجات المختلفة نظير نسب محددة.

ويتم ذلك عن طريق الاشتراك مع شركات متخصصة تقوم بتوزيع الأعمال على المتخصصين في كل مجال، بحيث تقوم تلك الشركة بتقديم خدماتها لزبائنها حول العالم ووفقا لعوائد مالية محددة وذلك عن طريق الدفع الإلكتروني، بأن يتم الدفع لحساب المستفيد بموجب عقد مبرم بين الطرفين، حيث أصبحت هذه الطرق الإلكترونية متاحة للجميع في العديد من الدول ووفقا لضوابط قانونية معتمدة. وتعتبر الولايات المتحدة هي الأكثر استخداما لهذه الطرق الحديثة، حيث يصل دخل الأفراد المشتغلين في هذا البرنامج إلى أكثر من 3000 دولار شهريا، وتأتي بعدها فرنسا وبريطانيا، بينما تتربع الهند على رأس أكبر شبكة للشركات المختصة في مجالات العمل عن طريق الانترنيت، وذلك لرخص العمالة ولتوفر أعداد كبيرة من المتعلمين والمتخصصين في مجالات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات.

ولا توجد في البلاد العربية إلا محاولات متواضعة يوجد بعضها في مصر والإمارات وتونس، أما في الجماهيرية فلا توجد شركات متخصصة في هذا المجال، وذلك لعدم وجود الدينار الإلكتروني، إلا أن شركة بلوتو للاستشارات والخدمات الهندسية والصناعية تقوم حاليا بدراسة سوق العمل، وخاصة مدى رغبة القطاعات المتعلمة من الرجال والنساء في اقتحام هذا المجال، وذلك لأن هذه الشركة لديها علاقات واسعة بشركات عالمية عاملة في هذا المجال منذ فترة طويلة ولدى هذه الشركة الخبرة والكفاءة للقيام بمثل هذا العمل داخل الجماهيرية.

وستقوم شركة بلوتو للاستشارات والخدمات الهندسية والصناعية بتدريب من يرغب في القيام بمثل هذه الأعمال، على استخدام الحاسوب، والتعامل مع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، وكيفية التراسل عبر الشبكة، والقيام بالأعمال المطلوبة عن طريق الشركة.

إن اقتحام هذا المجال يعد ضرورة ملحة لما يوفره من فرص عمل غير محدودة، ليس فقط لغير العاملين ولكن للراغبين في تحسين دخلهم من العاملين أيضا، ويشترط في من يقوم بهذه الأعمال سرعة الإنجاز والدقة والأمانة، لضمان الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة وهي الزبون والشركة المنفذة ومن يقوم بالعمل من داخل بيته.

الخلاصة

1- العمل حاجة ضرورية لكل إنسان، والوسائل العلمية الحديثة وفرت فرصا كبيرة للعمل من داخل البيت بحيث يستطيع أصحاب التخصصات والكفاءات والمواهب أن يمارسوا أعمالاً مختلفة وخاصة الاستشارات والتصاميم والبحوث والطباعة وغيرها، بحيث يتم تحسين دخل الأسرة وزيادة مقدرتها على تلبية احتياجاتها المعيشية.

2- للمرأة وظائف سامية في تربية أبنائها وتوفير احتياجات أسرتها، والعمل خارج البيت قد يساهم في التأثير على تلك المهمة الأساسية، وإمكانية العمل داخل البيت يوفر البديل المناسب للتوفيق بين تحقيق المرأة لذاتها وتوفير دخل إضافي لأسرتها وعدم إهمالها لمسئولياتها الأسرية.

3- تعتمد دول كثيرة على العمل من داخل البيت (وخاصة عمل المرأة) في تقليل نفقات التنقل والازدحام والتلوث واستخدام المرافق العامة، بحيث يتم تحقيق دخل قومي جيد يفوق بكثير العائد من العمل خارج البيت.

4- من البديهي أنه ليست كل الأعمال يمكن القيام بها من داخل البيت، فالأعمال الخدمية في مجالات كالطب والتدريس وأعمال الورش والإنتاج لابد من القيام بها خارج البيت، إلا أن جميع شرائح المجتمع يمكنها القيام بالعمل من داخل البيت، لتحسين دخلها، أو تنمية مهاراتها، أو نشر إنتاجها العلمي أو الأدبي، لتوفير عائد مادي وتحقيق الذات وملء أوقات الفراغ في أعمال مفيدة ذات مردود جيد.

ماهية التصانيف الإحصائية الدولية

على عيسى عبيد
خبير إحصائي

تتصف العمليات الإحصائية عامة والبحوث والمسوحات الإحصائية خاصة، بصفة التنظيم والتقنين ووضوح المفاهيم والتعاريف والأساليب والطرق الإحصائية، كما تتصف أيضاً بالتخطيط المسبق لكافة متطلبات الإنتاج الإحصائي، وذلك لضمان نجاح هذه العمليات وزيادة دقة النتائج الإحصائية وسرعة تجهيزها بما يخدم مستخدميها. وكجزء من هذه الآليات وضعت الأدلة والتصانيف الإحصائية من أجل تبويب النتائج الإحصائية بشكل علمي متناسق.

ومن هنا انبرى خبراء الإحصاء الدوليون، في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، بوضع الأدلة والمواصفات لكل عملية إحصائية تجرى على الصعيد الوطني، من أجل تعميم الفهم الموحد على مستوى دول العالم. فمنهم من وضع المفاهيم والتعاريف الإحصائية الدولية، وآخرون وضعوا الأساليب والطرق الفنية الإحصائية لإنتاج المعلومة أو البيان الإحصائي، واختص آخرون بوضع التصانيف القياسية الدولية (International Standerd Classification)، التي تخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة بالعملية الإحصائية، والتي ترتكز على ترتيب وتبويب البيانات الإحصائية لجعلها متناسقة وأكثر فهماً واستخداماً. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التصانيف والأطر الإحصائية الدولية قابلة للتعديل في ضوء الواقع الوطني لكل دولة، ولكن في إطار هذه الأدلة نفسها وفي نطاق مضامينها.

كما أن الأهمية الكبيرة التي تحتلها التصانيف الإحصائية وغيرها، قد حفزت المنظمات الإقليمية أيضاً لوضع مثل هذه الأدلة للدول الأعضاء فيها في نطاق الأدلة والتصانيف الدولية المطبقة.

كما أنه لابد من التأكيد على أن كافة الجهود المبذولة

دولياً بهذا الصدد تجرى بصورة مستمرة، بالتعاون والتنسيق مع خبراء الأجهزة الإحصائية المركزية في دول العالم، من أجل إنمائها وجعلها شاملة وتغطي متطلبات الجميع، بل ويتم الاستعانة أيضاً بالخبراء الفنيين من غير الإحصائيين كلما دعت الحاجة لذلك.

مفهوم التصنيف الإحصائي:

التصنيف الإحصائي هو مجموعة " أرقام دلالة " منظمة تعبر عن السلع والخدمات أو الظواهر بأسلوب منطقي مقنن، ويستهدف وضع أساس منسق ومتجانس وموحد لتجميع السلع والخدمات أو الظواهر الإحصائية وتبويبها

بحيث يكون لكل ظاهـــرة موقع ومكان محـــدد في هيكل التصنيف، وبحيث يسـهل من خلال ذلك تبـويب وتحليل ومقـارنة الظاهرة الإحـصائية على المسـتوى الوطني والمستوى الدولي، بما يخدم أغراض الاستدلال الإحصائي Statistical Inference، والتحـــليل الاقـــتصادي Economical Analysis، وذلك لأن المعلومات والبـيانات الإحصائية المتعلقة بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية بكل تشعباتها وبتنوعها، لايمكن التعرف عليها وإيجاد الصلات بين مكوناتها ومقـارنة مفرداتها ما لم يتم وضعها في إطار منظم.. وعلى هذا فإن التصنيف هو بمثابـة نظام اللغات المستخدمة في التخاطب بشأن الظواهر المعنية وفي التجهيز الإحـصائي لتلك الظواهر، ولهذا فإن التصانيف تقسـم البـيانات الإحـصائية إلى فئات متجانسـة قـدر الإمكان بالنسبـة للخصائص التي تشكل موضوع الإحصاءات قيد البحث، وبالتالي تخلق فهماً مشتركاً وطنياً (داخل حدود الدولة) ودولياً (خارج حـــدودها) لخصائص الظواهر المختلفة.

ويمكن تلخيص أهميتها بما يلي:

– تجعل من السـلع والخدمات وأية مدلولات أو ظواهر أخرى خاصة بالعملية الإحصائية، مرتبة ومتسلسلة بشكل منطقـي ومنظم وثابـت ومتناسـق ومقسـمة بحسـب مواصفاتها أو خصائصها، مما يعطيها صفة السـهولة في الاستدلال عليها، وسـهولة مقـارنتها دون عناء سـواء على المستوى الوطني أو الدولي، وكذلك تسـهيل تسـجيلها على الحواسيب الإلكترونية أو عبر الإنترنت.

– تسـهيل عملية التحـليل الاقـتصادي والاجتماعي للظواهر المبحوثة إحصائياً، نتيجة ترتيبها طبقاً لمجاميعها أو خصائصها أو صفاتها.

– تسـهيل عملية مقـارنة الظواهر المبحـوثة المصنفة، وذلك نتيجة لثبـات وتوضيح مدلولاتها ومضامينها، مما يمكّن دراسة تطـــور الظاهرة بيسر ودون الحاجة إلى عمليات تكميلية أو ما شابه ذلك.

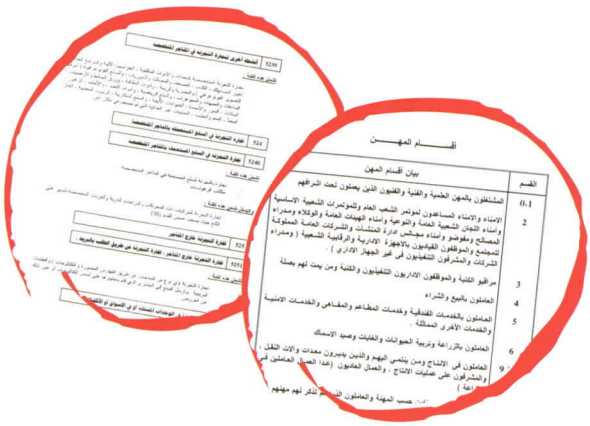

إن من يدخل في تفاصيل مكونات أي تصنيف وتعقـيداته، لا يملك إلا أن يقـف إجلالاً للرواد الإحـصائيين القـدامى، الذين وضعوا اللبـــنة الأولى لمثل هذه التصانيف المتنوعة بهدف إيجاد الأسـس المتينة للتنظيم والتقـنين في العملية الإحصائية أينما وجدت.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن ثمة ما يشبه هذه التصانيف الدولية من حـيث أهدافها، تضعها الدول نفسـها لتخدم أهدافاً اقـتصادية أو مالية معينة، ومن هذه التصانيف ما يسـمى بـالنظام المحاسـبي الموحـد (Standard account System)، الذي يهدف إلى توحيد وتقـييس بـنود الصرف المالي في الدولة ضمن فترة زمنية معينة (سـنة عادة)، وذلك بـأن يضع " أرقـام دلالة " مالية لكل بـند مالي (مشـتريات وتفاصيلها، مبـيعات وتفاصيلها، موجودات مالية،..... إلخ) سـواء في الموازنات الخاصة أو التشـاركية أو الميزانية العامة للدولة، بحيث تكون هذه الأرقام موحدة على المسـتوى الوطني، بما يسـهل إنجاز هذه الموازنات، ويمكن من مقارنتها قطاعياً وزمنياً، وكذلك تسهيل تداول بنودها المالية لأغراض التدقيق أو المتابعة أو التقييم على مستوى نشاط مؤسسات الدولة.

تنوع التصانيف الإحصائية

في ضوء التطور الكمي والكيفي للمتغيرات الاقـتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، ومـا نجـم عـن ذلـك مـن تزايد الحاجة إلى استخدام الإنتاج الإحـصائي عبر الدول

المختلفة، فقد تزامن تكوين التصانيف الإحصائية وتنوعها وتعددها تبعاً لذلك. ومن أجل أن نوضح الأبعاد النوعية التي تأخذها هذه التصانيف الدولية ومستوى شموليتها للقطاعات، نستعرض بعضاً منها على أننا سوف نركز بالشرح على اثنين منها لأهميتهما وشموليتهما.

1- نظام الحسابات القومية

System of National Accounts- S N A:

صدر سنة 1968ف وجرى تعديله سنة 1993ف. وهو يهتم إحصائياً بكافة الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، ويضعها ويحسبها ضمن أطر محددة.

2- التصنيف الاقتصادي للفئات الموسعة

classifications by Broad Economic Categories (B E C) وهو يهتم بتصنيف شرائح التجارة الخارجية حسب الاستخدام السلعي ونوعها.

3- التصنيف النموذجي الدولي للسلع والخدمات The International Standard Classification of All goods I C G S-and Services ويختص بتصنيف كافة أنواع السلع والخدمات حسب أنشطتها واستخداماتها.

4- التصنيف القياسي الدولي للمهن International Standard Classification of Occupations-I S C O ويهتم بترتيب وتبويب أنواع المهن التي يزاولها الأشخاص، وآخر تعديل منه تم سنة 1988ف.

5- التصنيف القياسي الدولي للتعليم International (Standard Classification of Education)I S C E D وجرى آخر تعديل فيه سنة 1997 ف. وهو يهتم بتصنيف كافة المراحل التعليمية وتفاصيلها.

6- الدليل النموذجي للبلدان والمناطق للاستخدام الإحصائي Standard Country & Area Code For Statistical use وقد أعدته الأمم المتحدة وصنفته جغرافياً بحسب المجاميع الدولية.

وهناك الكثير من التصانيف الدولية الأخرى التي تطبقها أجهزة الإحصاء والجهات الأخرى في الدول على امتداد مساحة العالم.

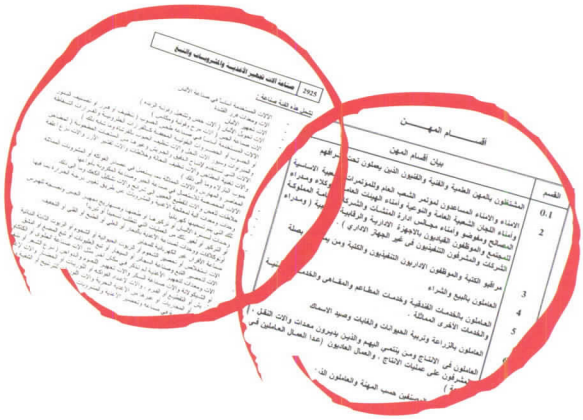

وبهدف التعرف على دلالات التصنيف ومكوناته نأخذ نموذجين من هذه التصانيف الدولية ونحاول شرحهما وهما:

- التصنيف الموحدة للتجارة الدولية S.I.T.C
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC

أولاً - التصنيف الموحد للتجارة الدولية S I T C (Standard International Trade Classification)

لقد بدأ الاهتمام الفعلي لإيجاد تصنيف سلعي للتجارة الدولية للأغراض الاقتصادية - التحليلية والمقارنات الدولية - [بخلاف تعريفة بروكسل B T N (Brussels Tariff Nomenclature) التي أصدرها مجلس التعاون الجمركي في بروكسل سنة 1955 التي استخدمت لتنظيم وتحديد الأسعار الجمركية لسلع التجارة الدولية].. منذ سنة 1938 حينما أصدرت "عصبة الأمم المتحدة" آنذاك قائمة صغرى بالسلع الأساسية لأغراض إحصاءات التجارة الدولية، التي كانت مبنية أساساً على " مشروع التسميات الجمركية " الذي أعدته العصبة، وذلك في محاولة لسد الاحتياج لمثل هذا التصنيف. غير أن تزايد المتطلبات التحليلية والمقارنات الدولية جعل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، توصي بإعداد تصنيف منقح يستند على القائمة السلعية المذكورة، وهكذا صدر عام 1950 التصنيف الموحد للتجارة الخارجية.

بعد مرور عشر سنوات، وفي ظل تزايد الطلب العالمي على

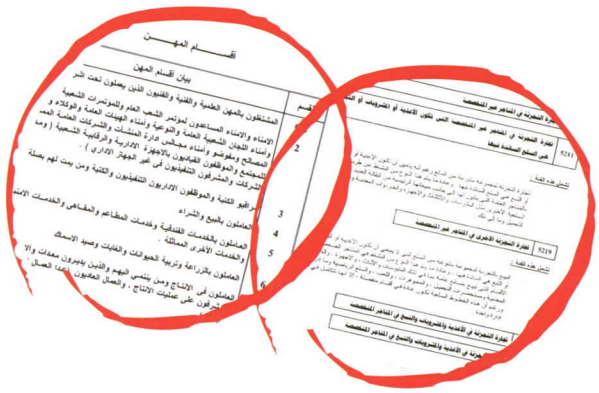

استخدام إحصاءات التجارة الخارجية، ومن أجل خلق مرونة أوسع بتفاصيل التصنيف، صدر التنقيح (التعديل) الأول Revised 1 سنة 1960 ف.

وفي الماء/ مايو من عام 1975 ف. صدر التنقيح الثاني الذي اقترب أكثر من التسميات المتبعة في التعريفة الجمركية، حيث أدى إلى إيجاد تناظر مباشر بين الأقسام الفرعية في التعريفة والبنود الأساسية في التنقيح المذكور.

إلا أنه نتيجة لتزايد التشابك التجاري الدولي، وتعاظم العلاقات الدولية، وتزايد مقترحات دول العالم لتطوير هذا التصنيف، فقد قام مجلس التعاون الجمركي سنة 1973ف بمسؤولية وضع نظام منسق للسلع وهو ما يسمى بـ (النظام المتناسق لتوصيف وترميز السلع) Harmonized Commodity Description and Coding System –H C D C S، الذي استهدف الربط بين معطيات تعريفة بروكسل من جهة والتصنيف القياسي من جهة أخرى (وذلك في تعديله الثالث) حيث تم إنجازه سنة 1985ف. وصدر بنفس السنة. ويدل ذلك على أهمية هذا التصنيف واستخداماته الواسعة، فهو يتميز بشموله لعدد كبير من مفردات السلع، إضافة إلى اتسامه بالمرونة والقابلية لزيادة عددها من خلال توسيع حدوده. كما أنه يتميز أيضاً بالوضوح في تقسيماته التي تعتمد على النظام العشري والتدرج في تسلسل مكوناته. مما يضفي عليه سهولة الاستخدام وخاصة لأغراض المقارنة، كما أنه ملائم جيد لأغراض التحليل والاستنتاج.

لقد استند تكوين التنقيح الثالث على الاعتبارات التالية:

1- استخدام بنود " النظام المنسق " لوصف وترميز السلع الأساسية باعتبارها عناصر أساسية لتركيب التصنيف.

2- دراسة طبيعة السلع والمواد المستخدمة في إنتاجها ومرحلة تجهيزها.

3- مستوى أهمية السلع وأولوياتها وموقعها في التجارة الدولية.

4- مستوى الممارسات السوقية وأوجه استخدام السلع.

5- طبيعة التغيرات التكنولوجية الجارية في العالم.

ولكي نوضح مدلول رموز هذا التصنيف الهام وتفسيرها نورد المثال التالي:

رقم الدلالة

0	1	2	1	2	
					يمثل الباب تحت رقم (5) وتعني هنا الأغذية والحيوانات الحية
					بإضافة (01) يعني القسم – لحوم ومحضرات لحوم
					بإضافة (012) فهذا يعني المجموعة الرئيسية – لحوم ضأن أو ماعز طازجة أو مبردة أو مجمدة
					بإضافة (0121) يعني المجموعة الفرعية – لحوم ضأن طازجة أو مبردة.
					بإضافة (01212) يصبح مفهوم الرمز المذكور هو بند لحوم الضأن المجمدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان لأي دولة تجد حاجة لإعطاء تفاصيل للسلع أو للأصناف السلعية، من أن تزيد عدد أرقام الدلالة هذه، من أجل الحصول على معلومات إحصائية عن هذه السلع أو الأصناف، بالشكل الذي يخدم متطلباتها الوطنية.

ولا يتسع المجال هنا لبيان هيكلية التصنيف المذكور، إلا أننا سوف نقتصر على بيان مكوناته حسب الأبواب التي يتضمنها:

رمز الباب	الباب	القسم	المجموعة الرئيسية	المجموعة الفرعية	عدد البنود السلعية
0	الأغذية والحيوانات الحية	10	36	132	344
1	المشروبات والتبغ	2	4	11	22
2	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	9	36	123	267
3	وقود معدني ومزلقات معدنية وما يتصل بها	4	11	25	37
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	3	4	21	44
5	مواد كيماوية ومنتجات متصلة بها	9	33	126	474
6	سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	9	52	233	829
7	ماكينات ومعدات نقل	9	50	214	653
8	مصنوعات متنوعة	8	31	144	442
9	سلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر	4	4	4	6
المجموع		**67**	**261**	**1033**	**3118**

وبمقارنة هذا التنقيح بالتنقيح الثاني نجد أن نسبة الزيادة في البنود السلعية تصل إلى (47 %)، ومع التنقيح الأول فإن النسبة تقفز إلى (1377%).

ثانياً – التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية International Standard Industrial Classification Of All Economic Activities –I S I C:

يعتبر هذا التصنيف بمثابة " دستور " الإحصائيين في سعيهم لتغطية كافة فروع الاقتصاد الوطني والأنشطة المختلفة وتوفير البيانات الإحصائية المفصلة عنها، وذلك لما يتضمنه من إطار مفصل ومنظم وشامل لكافة هذه الأنشطة.

لقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة للأمم المتحدة عام 1948ف النسخة الأصلية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) لأول مرة، حيث اعتمد معيار تبويب نوع النشاط الرئيسي الذي تقوم به المنشأة كأساس لتكوين الأبواب والأقسام التي تتشكل منها. وذلك خدمة للأغراض الوطنية، في تبويب البيانات الإحصائية ولتسهيل عملية المقارنات الإحصائية الدولية، وبهذا فهو لم يصمم على أساس نوع الملكية ولا على أساس هيكلها القانوني أو طريقة التشغيل، كما أنه ليس تصنيفاً للصناعات أو السلع أو الخدمات، وإنما هو تبويب لنوع الإنتاج الذي تقوم به المنشأة، أي أنه تجميع لأنواع الأنشطة الإنتاجية للصناعات المختلفة ولغيرها، ومن هنا جاءت تسميته بالتصنيف الصناعي.

وهذا التبويب جعل مختلف أنواع الإحصاءات الاقتصادية (السكان، الإنتاج، العمالة، الدخل القومي، الإحصاءات الاقتصادية الأخرى...). مرتبة ومبوبة بشكل يسهل مقارنتها؛ إذ أن هدفه هو توفير مجموعة متسلسلة هرمياً من مراتب الأنشطة الاقتصادية التي يمكن استخدامها عند تحديد التقسيمات الفرعية للإحصاءات حسب تلك الأنشطة.

وقد اعتمدته الدول على نطاق واسع عند تصنيف وتبويب بياناتها الإحصائية المختلفة، صناعية كانت أو غير صناعية، بل إن العديد من المنظمات أيضاً قد استخدمته في مجالاتها الإحصائية.

وفي غضون عقد من السنين، ومن خلال التطبيقات الواسعة دولياً لهذا التصنيف، إضافة إلى التطورات

الحاصلة في هيكلية الاقتصاد الدولي، برزت الحاجة لإعداد تنقيح له. وهكذا صدر التنقيح الأول في سنة 1958ف من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

ومع تزايد التشابك الصناعي وتطوره، إضافة إلى تزايد استخدامات الإحصاءات الاقتصادية والتحليل الكمي، فقد دعت الحاجة إلى إعداد تعديلات عليه، وهكذا صدر التنقيح الثاني عام 1968 ف. وأخيراً في عام 1989ف صدر التنقيح الثالث – الذي مازال معمولا به لحد الآن – ليستوعب تطورات التقدم العلمي والتقني الهائل في الإنتاج. وجاء مفصلاً بدرجة ملحوظة؛ آخذاً في الاعتبار طبيعة وتكنولوجيا الإنتاج وتنظيمه وتمويله، ورغم أنه لم يغير كثيراً في الهيكلية العامة للتصنيف؛ فإنه فصل ووسع الأقسام والمجاميع والفئات واستحدث مراتب جديدة في بعض الأبواب، كما هو الحال مثلاً في باب "الزراعة والصيد" حيث استحدثت مرتبة "الزراعة المختلطة"، ومن أبرز التغييرات في التنقيح المذكور هو اعتبار قطاع إصلاح المركبات المختلفة والسلع الشخصية والأسرية ضمن القطاع التجاري بدلاً من القطاع الصناعي كما كان معمولاً به سابقاً، وذلك لكون خدمة التصليح تقترب في طبيعتها من التجارة، كما أنها لا تكّون رأسمال يعتد به رغم كثرة أعدادها وانتشارها مع قلة استخدامها للمواد الأولية واعتمادها على الجهد البشري في العمل.

ويتكون التنقيح الثالث للتصنيف من:

– 17 باب بزيادة مقدارها 8 أبواب عن التنقيح الثاني.

– 60 قسما [حيث إن كل باب يتكون من قسم فأكثر] بزيادة مقدارها (80%) عن عددها في الثاني.

– 169 مجموعة رئيسية [حيث يمكن أن يجزأ القسم إلى 9 مجموعات فأقل] بنسبة زيادة (135%) عن الثاني.

– 391 مجموعة فرعية (فئة) بزيادة نسبتها (80%) عن الثاني.

وهذا يشير إلى مدى التوسع والتطور الكبير الذي حصل في هيكلية التصنيف لخدمة متطلبات العملية الإحصائية.

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام الدلالة في أصل التصنيف تتكون حدودها من 4 مراتب (خانات) فقط. ولتوضيح تفاصيل ومدلولات هذه المراتب نأخذ مثالاً على ذلك ضمن قطاع تجارة الجملة والتجزئة:

رقم الدلالة: 5231 يأتي رقم الدلالة هذا في سياق الباب السابع (المسلسل تحت الحرف ز في التصنيف) الخاص (بتجارة التجزئة وإصلاح المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية).

52 هذان الرقمان يمثلان القسم، (القسم في التصنيف يأخذ مرتبتين)، وهذا الرمز يعني (قسم تجارة التجزئة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وإصلاح السلع الشخصية الأسرية).

523 تمثل هذه الأرقام المجموعة الرئيسية، وتعني هنا مجموعة (أنواع تجارة التجزئة الأخرى للسلع الجديدة في المتاجر المتخصصة).

5231 تمثل الأرقام الأربعة المجموعة الفرعية، أي الفئة، وتعني هنا (البيع بالتجزئة للسع الصيدلانية والطبية وأصناف مستحضرات التجميل والزينة).

غير أن الدول عادة ما تعطي تفاصيل أكثر في أرقام الدلالة، أي في رموز التصنيف، بحيث تستطيع أن تبرز بعض أنواع السلع والخدمات – حسب متطلباتها الوطنية– وتجمع عنها البيانات الإحصائية.

ولغرض التوضيح نورد المثال التالي:

الأنشطة الاقتصادية	الباب	القسم	المجموعة الرئيسية	المجموعة الفرعية (الفئة)	النشاط (البند)
الزراعة والغابات والصيد	1				
الزراعة والصيد البري		11			
الإنتاج النباتي والحيواني			111		
الإنتاج النباتي (فقط)				1111	
زراعة المحاصيل الحقلية [ضمن الإنتاج النباتي]					1111-01

وفي هذا المثال أعطيت مرونة كافية لمزيد من التفصيل ضمن النشاط؛ إذ يمكن التوسع بإعطاء رمز 02 مثلاً

للمحاصيل الدرنية بعد المحاصيل الحقلية، فتصبح 02 – 1111.. وما شابه ذلك كلما دعت الحاجة لذلك.

الخلاصة:

تصدر التصانيف الإحصائية الدولية من منظمة الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المرتبطة بها، بمعونة الخبراء الإحصائيين في الأجهزة الإحصائية المركزية في دول العالم، والخبراء الفنيين الآخرين من أية جهة ذات علاقة بتكوين التصنيف. وتهدف التصانيف الإحصائية إلى إيجاد لغة تخاطب مشتركة للأرقام الإحصائية داخل الدولة نفسها وبينها وبين الدول الأخرى. ولهذا فهي تعتبر حجر الأساس في عملية تبويب وتنسيق وترتيب الإنتاج الإحصائي على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. كما أنها تتسم بالديناميكية، بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وما يستجد لدى دول العالم مع متطلبات يتوجب أخذها في الاعتبار بعمليات التبويب الإحصائي؛ ولهذا فهي تخضع للتقويم بين فترة وأخرى وتصدر بموجبها التعديلات المطلوبة.

ومن حسن الحظ أن نجد تطبيقات لهذه التصانيف في الجماهيرية من قبل قطاع الإحصاء والتعداد في الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

ولابد من تأسيس مكتبة إحصائية تعنى بجمع وترتيب كافة أنواع الأدلة الإحصائية والتصانيف الأخرى.

المصادر:

1- Standard International Trade Classification Revision 2. Statistical Papers, Series M No. 34. UN.

2- UN International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Revision 2 Statistical Papers, Series M, No.4

3- UN Statistical Office, International Trade Statistics , Concepts & Definitions, Statistical Papers, Series M, No.52, New Yourk 1970

4- أ. سامي حمودي الجليل – إحصاءات التجارة والخدمات التوزيعية – توصيات الأمم المتحدة – مطبوع بالروينو – صادر عن المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 1987

ويمكن للقارئ الاطلاع على بعض عناوين المطبوعات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات والتي تحتوي على التصانيف الواردة في هذا المقال، مثل :

1- احصاءات التجارة الخارجية.

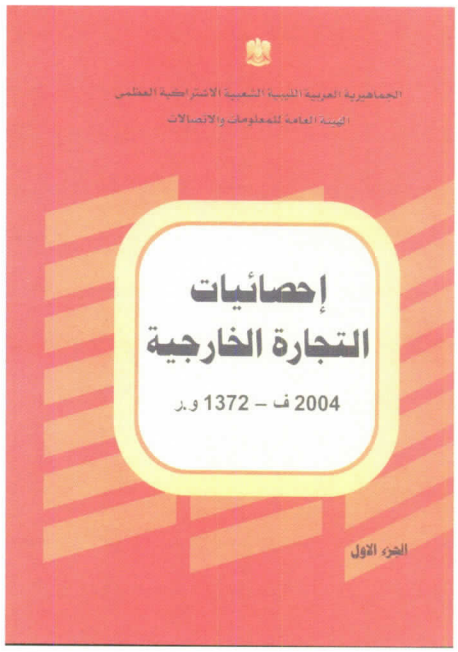

2- نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية 2003

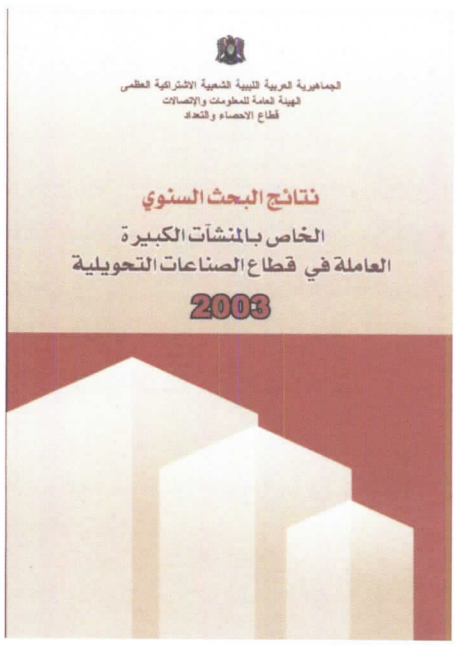

تحديات مجتمع المعلومات:
ظاهرة جرائم الحاسوب والإنترنت

اعداد : أ. لطفى الزروق كرموس
مستشار المعلوماتية ورئيس التحرير

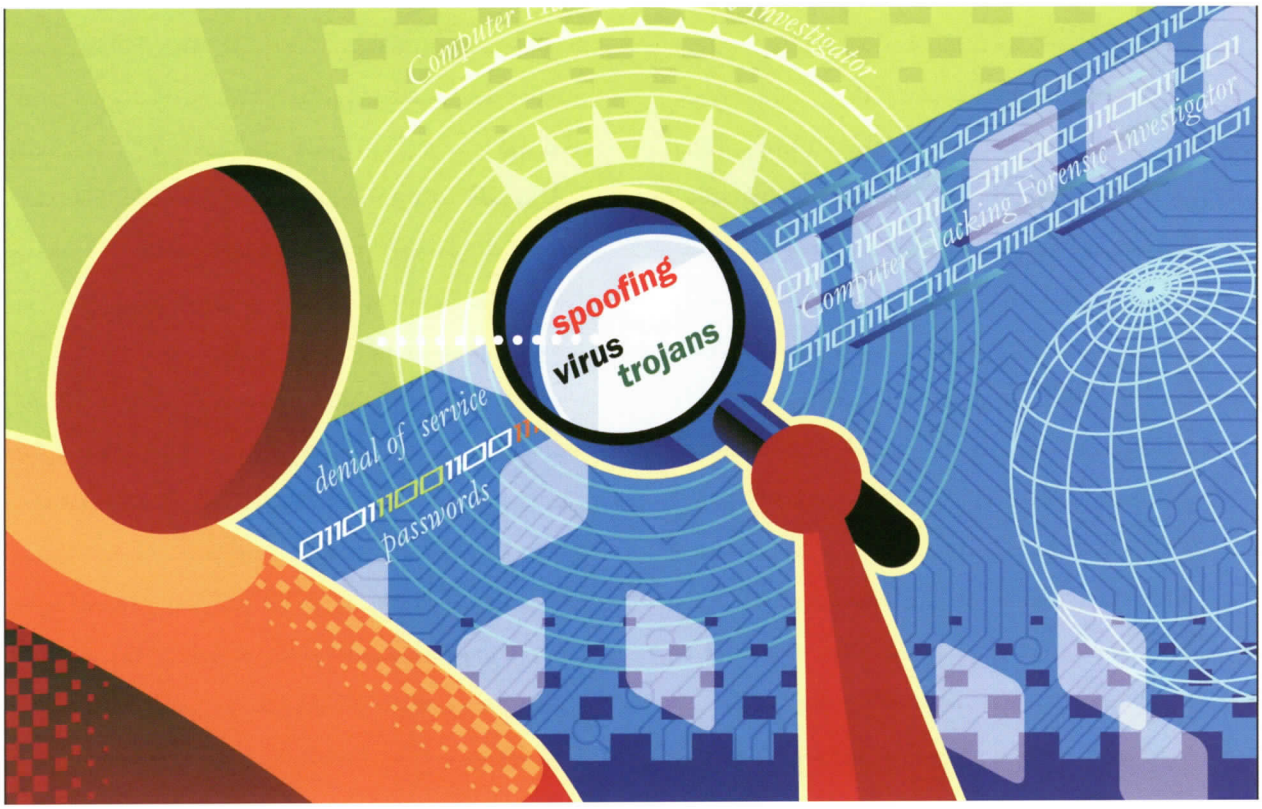

كوارث غيرمكشوفة:

الكورارث الطبيعية التى تصيب الإنسان فى ذاته أو ممتلكاته غالبا ما تكون ظاهرة بعد حدوثها مباشرة بينما كوارث الحاسوب غالبا ما يصعب اكتشافها ولا تترك آثارا لمرتكبيها وحتى التى تسبب أضرارا ملموسة مثل أعمال الفيروسات فهى قنابل موقوتة يتم اكتشافها بعد حدوثها بفترة طويلة ويكون أثرها قد استفحل وتضاعف مسببا خسائر كبيرة، وهى ظاهرة جديدة فى علم الجريمة لم تعرفها ساحة القضاء من قبل استجدت مع ظهور التكنولوجيا الحديثة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة بعد انتشار استخدام الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنت وكذلك دخول الحواسيب والشبكات فى أعمال المؤسسات ونشاط الأعمال العامة والخاصة ونتيجة لاستفحال هذه الظاهرة وما نتج عنها من خسائر مادية ومعنوية أصبحت تصنف افعال من يقوم بها بجرائم الكمبيوتر والإنترنت، أو جرائم التقنية العالية، أو الجريمة الإلكترونية، أو (السيبر كرايم- Cyber Crime) ، أو جرائم أصحاب الياقات البيضاءWhite Collar Crimes ، وهى بدون شك ظاهرة إجرامية مستجدة نسبيا ومن يتتبع أخبار التكنولوجيا يسمع أجراس الخطر يتعالى صوتها

فجر كل يوم، لتنبـــــه مجتمعات عصر المعلومات بحجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عن سوء استغلال البشر لابـداعات العقـل البشـرى، وهى جرائم تتعدى النطاق المحدود للجرائم التقليديـــة من حيث الزمان والمكـــان فجـــرائم الحـــاسوب تنفـــذ فى لحظـــات أقل من 3) (milliseconds وتستهدف ضحـايا كثرا، وتنفذ من أماكن بعيدة عن مسارح الجريمة ، وضحيتها المباشرة المعطيات بـدلالتها الواسـعة (قـواعد البـيانات وملفات المعلومات الحساسة والبرامج بكافة أنواعها) وتلحق الضرر المعنوى والمادى بشرائح واسعة من الناس، وهى فى صورتها العامة المبسـطة اعتداء على حقـوق الأفراد وهتك خصوصياتهم وعرقـلة مصالحهم. أما فى شـكلها الإجرامى المعقـد فهى جرائم اقـــتصادية وأمنية كبرى تهدد مستقبـــل الأفراد والشركات والأمن الوطنى، ويأتى التعقيد فى هذا النوع من الجرائم من أنها جريمة تقـنية تنشـأ في الخفاء وفي الغالب غير مكشوفة ولا تترك آثارا واضحة، ويصعب تقصي أثرها ومعرفـة الجـاني وتحديـد مكانـه وهويتـه أو التعـرف علـى سـيماته ونمط سـلوكه وحـياته ، وخاصة عندما تأتى من خارج الحدود والقارات، أما من يقـوم بها فهم صنفان من البشـــر إما أن يكون من داخل المؤسســـة وهو فى الغالب موظف حاقـد وغير مسـئول، تمكن بحكم عمله في اختراق نظام الحماية إن وجد أو أخل بضوابـــط وشـــروط عمله، وهؤلاء يقـومون فى الغالب بـأعمال انتقـامية للمؤسسـة إما بتخريب بيانات أو سرقتها أو تخريم الأجهزة والمعدات أما الصنف الثاني فهم الأغلبـية يتسـللون من خارج المؤسسـة وهـم فى الغالب مجرمـون أذكيـاء يمتلكـون أدوات ومهـارات تقـنية، من هؤلاء صناع الفيروسـات وعصابـات القـرصنة الإلكترونية والمتطفلون والمخترقـون، هؤلاء البشـر تمتلكهم رغبـة لأذى الآخرين وحـرمانهم من التمتع بـإنجازات هذا العصر، ومن بـــــينهم فئة المتطفلين والفضوليين الذين يشعرون بالاعتزاز عند نجاحهم فى اختراق حرمة الآخرين ومهما كانت دوافع هؤلاء فأعمالهم فى نتائجها تشكل أركان جريمة مع سبق الإصرار والترصد وأعمالهم تضر بحقـوق ومصالح شريحة كبيرة من الناس فى مختلف بلدان العالم، فهى تطال المعطيات المخزنة فى حواســـــــيب الأفراد والمؤسسات والمعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات وفي مقـدمتها الإنترنت. هذه المعطيات الإلكترونية بـدلالتها الواسعة هي موضوع الجريمة وما تستهدفه اعتداءات هؤلاء الجناة، وهذا وحده يظهر مدى خطورة هذه الجرائم، فهي تمس الحق الطبـــيعى للأفراد في الحصول على المعرفة، وتمس حـياتهم الخاصة وتهدد مصالحهم وأعمالهم وتمتد خطورتها لتمس الأمن القـــومي والســـيادة الوطنية وهى بـالتالى عرقـلة ونوايا غيرمسـؤولة تحد من مسـيرة العالم وتطلعاته لبناء مجتمع المعرفة، الذي يتطلع للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الاقـــتصاد والتجارة والصحـة والتعليم وتحسـين حـياة الناس، فهذه الظاهرة المدمرة للتنمية أصبحـت تشـيع بـين الناس فقـدان الثقـة والأمن، بـــتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهدد تطور ابـداعات العقـل البشـري فى مجالات العلوم والتقـنية؛ لذا فـإن إدراك ماهيـة هـذه الظاهـرة ومعرفـة، خطورتهـا، ونطاق مخاطرها الاقـــــتصادية والأمنية والاجتماعية والثقـافية وحـجم الخسـائر الناجم عنها تصل إلى عدة مليارات من الدولارات ســـنويا، يتخذ أهمية قـــصوى في أســـاليب وطرق التعامل مع هذه الظاهرة والتصدى لها، وتحتاج بـالضرورة إلى معالجة عاجلة وتهيئة خاصة للحـد من خطورتها، من قبـــل أجهزة الأمن والقـــضاء ومراكز البحوث التقنية والإعلام ومؤسسات التعليم وتربية النشء

الجديد.

وإذا كانت الجماهيرية بشكل خاص ومجتمعاتنا العربية بشكل عام لم تتأثر بعد بشكل ملموس وكبير بمخاطر هذا النمط المستجد من الإجرام، فإن خطر جرائم الحاسوب والإنترنت آت لا محالة ويمكن القول بأن احتمالات شدة خطورتها ستكون كبيرة، حيث إن الجاهزية التقنية والبشرية والتشريعية والأدائية بمؤسساتنا والوعى العام وغياب استراتيجيات حماية المعلومات لمواجهتها ليست بالمستوى المطلوب، بل إنها فى أغلب الدول العربية غائبة تماما، وفي المقابل تزداد شراسة واتساع هذه الظاهرة وتجدرها فى مختلف دول العالم، وأمست هذه الجرائم من أخطر الجرائم الاقتصادية والأمنية تكلف مؤسسات الدول المتقدمة، بما فيها أمريكا والدول الأوروبية، بلايين الدولارات سنويا، بالرغم من أن هذه الدول على درجة عالية من جاهزية المكافحة ولها قدرات تقنية وكفاءات وآليات متخصصة لمكافحة هذه الظاهرة ولكن المجرمين ومرتكبي هذه الجرائم يتزايدون عددا ومهارة وينحدرون من مختلف قارات ودول العالم ويندسون وراء أقنعة متنوعة من رسائل البريد الإلكتروني إلى برامج الألعاب والتسلية إلى إعلانات مغرية تدعوك لفتح ثغرة لدخولهم ...

ولهذا تزايدت مخاوف المجتمع الدولي وهو يتطلع لبناء مجتمع المعرفة وعلت الأصوات المنادية بضرورة وضع خطط لمكافحة هذه الجرائم وانصبت الجهود على دراستها المتعمقة فى الجامعات والشركات المتخصصة وأنشئت آليات قانونية للحماية من أخطارها، وشرطة دولية لمكافحتها، وبرز في هذا المجال دور المنظمات الدولية والإقليمية وجهودها لإيجاد اتفاق عالمى حول مكافحة هذه الجرائم نظرا لخطورتها على الأمن والاقتصاد العالمي، وتحث الدول على تلافي القصور فى القوانين الجنائية الوطنية التقليدية واقتصارها على نصوص التجريم التقليدية، وتسعى العديد من الدول التي تداركت خطورة هذه الظاهرة لوضع قوانين وتشريعات خاصة بجرائم الحاسوب والإنترنت، أو العمل على تجديد قوانينها وتعديلها بنصوص

أنواع جرائم الحاسوب

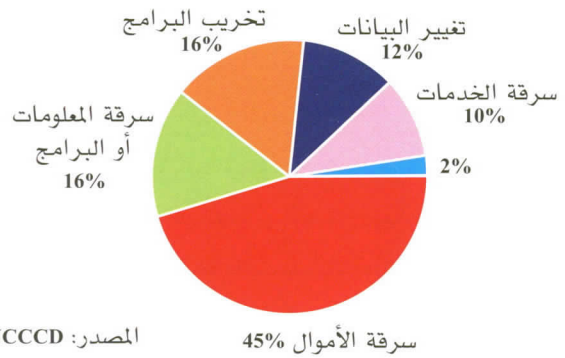

المصدر: NCCCD

تضمن توفير الحماية القانونية الفاعلة ضد هذه الجرائم وأظهر تحليل الجهود الدولية واتجاهات القوانين بشأن جرائم الحاسوب والإنترنت، أن مواجهة هذه الجرائم تستوجب التحرك في ثلاثة محاور مستقلة فى ظاهرها ولكن يجمعها فى النهاية أدوات التنفيذ والغاية الإجرامية لمرتكبيها:

المحور الأول: الضحية الحاسوب ومحتوياته:

أو ما يعرف أحيانا بجرائم الحاسوب وهى التى يمتد أثرها وضررها إلى نظام الحاسوب ذاته أو إلى محتوياته من معطيات وبرمجيات سواء بالسرقة أو تعطيل العمل أوالتخريب أو الجوسسة أو التزوير، وتكمن الخطورة عندما يكون المحتوى له علاقة وأهمية اقتصادية ومالية مثل قواعد بيانات الحسابات المصرفية والمؤسسات المالية، وأخطرها جرائم الفيروسات التي تستهدف تدمير المعلومات المخزنة أو شل حركة النظام وتوقف الخدمات، يأتى بعدها جرائم الاختراق لشبكة الحواسيب سواء لمجرد الاطلاع على محتوياتها أوسرقة البيانات وخاصة أرقام الحسابات وبطاقات الائتمان وبالتالي سرقة أموال الآخرين وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة تصل إلى 45% من جرائم الحاسوب تتعلق بجرائم سرقة الأموال من حسابات الأفراد بالمصارف أو من حسابات بطاقات الائتمان.

المحور الثانى: (الخصوصية المعلوماتية)

تستدهف هذه الجرائم التعرف على البيانات الشخصية والتصرف فى البيانات الخاصة التي قد تكون سرية أحيانا،

وما ينتج عنها من انتهاكات للخصوصية واستعمالها لاغراض التهديد والابتزاز والتشهير والتزوير.

المحور الثالث: حقوق التأليف والإبداع والاختراع:

النفاذ غير المصرح به إلى نظم الحواسيب والشبكات والوصول إلى بياناتها وبرامجها والإقدام دون إذن على استعمالها أو مراقبتها، أو التدخل فيها، أو ارتكاب أفعال ضارة أخرى ذات صلة بالبيانات والبرامج. أو اختلاس نسخ من البرامج وقواعد البيانات النصية للمقالات والمؤلفات والمصنفات العلمية والأدبية والفنية والتعدي على حقوق (الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية) هي الأكثر الجرائم شيوعا سواء كانت بحسن النية أو الجهل بقوانين حماية واحترام حقوق الآخرين وحقوق الملكية الفكرية، أو بسرقة متعمدة أحيانا أخرى، يقوم بها قراصنة محترفون يمتهنون سرقة الإنتاج الفكري والفني من مصنفات موسيقية وأدبية وعلمية وبرمجيات ألعاب وتطبيقات ومنظومات الحواسيب جرائم تنفذ بأقل جهد وأيسر الطرق وهى جرائم خطيرة تهدد تطور صناعة البرمجيات والإنتاج الفكري والعلمي وهي فى الواقع جهد للآخرين استثمروا فى إنتاجها الوقت والجهد والمال ومن حقهم حماية إنتاجهم والاستفادة منه ولا يحق للغير الاعتداء على هذه الحقوق.

وهذا الاختلاف فى أشكال الجرائم وتنوعها واختلاف الأمكنة وتنوع الضحايا جعل مسألة صياغة نظرية عامة للحماية الجنائية لتقنية المعلومات عملية شائكة ومعقدة.

إن أكثر المسائل إثارة للجدل لظاهرة الجرائم الحاسوبية والإنترنت، إلى جانب صعوبة تعريفها بدقة وتحديد موضوعها ومسرح الجريمة، يأتي في صعوبة تحديد أنماط السلوك الإجرامي لمرتكبيها، فسماتهم غير واضحة كالمجرمين التقليدين بعضهم أطفال فى المدارس وبعضهم مهندسون يعملون فى مهن راقية لا تظهر عليهم علامات الإجرام وتكمن الصعوبة فى أن أدلة أفعالهم المكونة لأركان الجريمة بسيطة فهي لا تتعدى حاسوبا مرتبطا بشبكة الإنترنت وهى أدوات شائعة بين شرائح واسعة من أفراد المجتمع.

إن الإشكالية التى يواجهها رجال القانون هى كيف نصل إلى سياق عام يحدد القوام القانوني لهذه الجرائم، إنها إشكالية أفرزت خلافا وتباينا موضوعيا فى الفقه الجنائي وفي مختلف النظم القانونية المحلية والدولية، والصعوبة أكثر عند محاولة مواءمة وتطبيق نصوص القوانين الجنائية التقليدية على هذه الجرائم.

إن استفحال هذه الظاهرة بدأ يقلق مستعملي الحاسوب وأصبحت خطرا يهدد الأمن والاقتصاد العالمي خاصة أن نسبة كبيرة من المتضررين هم فى قطاع الأعمال التجارية والمالية كالمصارف وشركات بطاقات الائتمان التى تصل نسبة الجرائم بهذا القطاع إلى أكثر من 36% من نسبة الجرائم المرتكبة، وتقدر الخسائر المالية فى أمريكا فقط بحوالى 3.5 بلايين دولار سنويا وبنسبة نمو سنوية تصل إلى حوالى 35 % وتزداد الخطورة فى أن متطلبات ارتكاب هذه الجرائم لم تعد معقدة فأغلب طلبة المدارس بمعرفة بسيطة بالبرمجة وبحاسوب وخط هاتفي متصل بالإنترنت يمكنهم اختراق منظومات الحماية، وأصبحت عملية ارتكاب جرائم إلكترونية مغرية تحقق أرباحا وبأقل جهد واحتمالات اكتشاف ضئيلة الأمر الذي يهدد تطور التجارة الإلكترونية ويهدد نمو الاقتصاد العالمي وتطوره إلى اقتصاد رقمي ويهدد قيام مجتمع المعلومات.

ومن هنا بدأت المؤسسات الدولية بفتح الحوار فى هذا الموضوع الشائك ومحاولة التصدي لهذه الظاهرة وإيجاد توافق عالمي لمكافحتها ونشر الوعي بخطورتها، ولعله من المفيد فى هذا المقال أن أشير إلى ما توصلت إليه بعض المنظمات الدولية الهامة بشأن التصدي لظاهرة جرائم الحاسوب والإنترنت نوردها كما صدرت، لعلها تساعد ذوي الاختصاص فى القانون على بلورة سياسات وتشريعات وطنية لمكافحة هذه الظاهرة قبل استفحالها أو على الأقل طرحها للنقاش فى ندوات داخل الجماهيرية وهى دعوة أوجهها للمختصين للمساهمة فى طرح ومناقشة هذه الظاهرة وأبعادها المستقبلية على صفحات مجلتكم هذه:

- القـرار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحـدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة السـجناء هافانا 1990 - (قـرار بشان الجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر)

إن مؤتمر الأمم المتحـــدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة السجناء إذ يسلم بضرورة تطوير سبل ووسائل التعاون في المسائل الجنائية، ورغبة منه في استكمال العمل الذي أنجز في ميدان معايير الأمم المتحدة وقواعدها في ميدان العدالة الجنائية.

وإذ يضع في اعتباره أن نظم الكمبيوتر كثيرا ما تستعمل لتخزين بـيانات سياسـية واقـتصادية وطبـية واجتماعية وشـخصية تتسـم بحساسـية بـالغة، وأن هذه النظم قـد تستخدم لأداء ومراقبـة مهام معقـدة كثيرا ما تنطوي على حالات قد تعرض للخطر الحياة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ يدرك أن زيادة اســـتخدام تكنولوجيا الكمبـــيوتر وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على نطاق العالم عن طريق الكمبـيوتر بـوصفها جزءا لا يتجزأ من العمليات المالية والمصرفية الدولية قـد تهيء ظروفا تيسـر إلى حـد كبـير من ارتكاب العمليات الإجرامية داخل البـلدان وفيما بينها.

وإذ يسـاوره القـلق لإزدياد إسـاءة اسـتعمال الكمبـيوتر كإحـدى طرق الجريمة الاقـتصادية وصعوبـة الكشـف عن الجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر، وخصوصا بسبب السرعة التي يمكن أن ترتكب بها هذه الجرائم.

واذ يساوره القلق أيضا لزيادة النفاذ غير المصرح به إلى نظم الكمبـيوتر وبـياناته وبـرامجه والإقـدام دون إذن على اسـتعمالها أو مراقبـتها، أو التدخل فيها، أو ارتكاب أفعال ضارة أخرى ذات صلة بنظمه وبياناته وبرامجه.

وإذ يلاحـظ إمكانية الربـط بـين الجريمة المنظمة وما يتصل بها من إسـاءة اسـتعمال الكمبـيوتر وأن الكمبـيوتر كثيرا ما قـد تستخدمه الجريمة المنظمة لأغراض من قبيل غسـل الأموال أو في إدارة الأصول المتحـصلة بطريقـة غير مشروعة.

وإذ يأخذ في اعتبـــــاره أيضا أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولاسيما تقريرها الصادر عام 1986 وتوصية وتقـرير مجلس أوروبـا بشـأن الجرائم المتعلقـة بالكمبـيوتر والمبـاديء التوجيهية التشـريعية التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبـــا في 13 الفاتح / سبـــتمبر 1989.

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك مشـروع المبـاديء التوجيهية المتعلقـة باسـتعمال ملفات البـيانات الشـخصية في نظم الكمبيوتر المعد من قبل اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

وإذ يضع في اعتبـاره أن عددا من الدول الأعضاء تضطلع منذ مدة بشـأن المسـائل المتعلقـة بـالجرائم المتصلة بالكمبـيوتر بما في ذلك إعداد دراسـات وبحوث وسـن تشريعات.

وإذ يسـلم بـضرورة مواصلة العمل من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشـأن أنماط إسـاءة اسـتخدام الكمبيوتر التي يتعين اعتبارها سلوكا إجراميا.

واقتناعا منه بأن منع هذه الجرائم ومكافحتها يتطلبان استجابة دولية ديناميكية في ضوء الطابع الدولي والأبعاد الدولية لإساءة استخدام الكمبيوتر والجرائم المتعلقة به:

فإنـــه:

1. يؤكد أن وضع إجراء دولي ملائم يتطلب بـــذل جميع الدول الأعضاء جهدا جماعيا.
2. يهيب بـالدول الأعضاء، في ضوء الأعمال المضطلع بها فعلا في مجال الجرائم ذات الصلة بالكمبـــيوتر أن تكثف جهودها كي تكافح بمزيد من الفعالية عمليات إسـاءة اسـتعمال الكمبـيوتر التي تسـتدعي تطبـيق جـزاءات جنائيـة علـى الصعيـد الوطنـي بمـا في ذلـك النظر، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، في التدابـــير التالية:

أ) تحديث القـوانين وأغراضها الجنائية بما في ذلك التدابير المتخذة من أجل:

1- ضمان أن تطبـق الجزاءات والقـوانين الراهنة،

بشـــأن ســـلطات التحقـــيق وقبـــول الأدلة في الإجراءات القـــضائية على نحو ملائم وإدخال تغييرات مناسبة إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

2- وضع أحـــــكام وإجراءات تتعلق بالتحقـــــيق والأدلة.للتصدي إلى هذا الشكل الجديد والمعقد من أشكال النشاط الإجرامي.

3- مصادرة أو رد الأصول بـــصورة غير مشـــروعة والناجمـــة عـــن ارتكـــاب جرائـــم ذات صلـــة بالحاسوب.

ب) تحسين تدابير الأمن والوقاية المتعلقة بالحاسوب مع مراعاة حماية الخصوصية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ج) اعتماد تدابير لزيادة وعي الجماهير والعاملين في الأجهزة القـضائية وأجهزة إنفاذ القـوانين بالمشـكلة وبأهمية مكافحة الجرائم ذات الصلة بالحواسيب.

د) اعتماد تدابـــير مناسبـــة لتدريب القـــضاة والمســـؤولين والأجهزة المســـؤولة عن منع الجرائم الإقـتصادية والجرائم ذات الصلة بـأجهزة الحاسـوب والتحقـيق فيها ومحاكمة مرتكبـيها وإصدار الأحـكام المتعلقة بها.

هـ) التعاون مـع المنظمـات المهتمـة بهـذا الموضـوع في وضع قـــواعد للآداب المتبـــعة في اســـتخدام أجهزة الحاســـــــوب وتدريس هذه الآداب ضمن المناهج الدراسية.

و) اعتماد سياسات بشأن ضحـايا الجرائم المتعلقـة بالكمبـيوتر تنســجم مع إعلان الأمم المتحـدة بشـأن مبـاديء العدل المتعلقـة بضحـايا الإجرام والتعسـف في اسـتعمال السـلطة، وتتضمن إعادة الممتلكات التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، وتدابير لتشـجيع الضحايا على إبلاغ السلطات المختصة بهذه الجرائم.

- مقـــررات وتوصيات: المؤتمر الخامس عشـــر للجمعية الدولية لقـانون العقوبـات 1994 البرازيل / ريو دي جانيرو بشأن جرائم الكمبيوتر.

أولا: في الشق الموضوعي للجرائم

لقد أوصى المؤتمر بـأن تتضمن قـائمة الحد الأدنى للأفعال المتعين تجريمها واعتبـــارها من قبـــيل جرائم الكمبيوتر ما يلي:

1. الاحتيال أو الغش المرتبط بالكمبيوتر:

ويشـــمل الإدخال والإتلاف والمحو لمعطيات الكمبـــيوتر أو بـرامجه، أو القـيام بـأية أفعال تؤثر بمجرى المعالجة الآلية للبـيانات وتؤدي إلى إلحاق الخسـارة أو فقـدان الحيازة أو ضياع ملكية شـــخص وذلك بقـــصد جني الفاعل منافع اقتصادية له أو للغير.

2. التزوير المعلوماتي:

ويشـــــمل إدخال أو إتلاف أو محو أو تحوير المعطيات أو البرامج أو أية أفعال تؤثر على المجرى الطبـــيعي لمعالجة البيانات ترتكب باستخدام الكمبيوتر وتعد فيما لو ارتكبت بـغير هذه الطرق من قبـيل أفعال التزوير المنصوص عليها في القانون الوطني.

3. الإضرار بالبيانات والبرامج (الإتلاف):

ويشـــــمل المحو والإتلاف والتعطيل والتخريب لمعطيات الكمبيوتر وبرامجه.

4. تخريب وإتلاف الكمبيوتر:

ويشـمل الإدخال أو المحو أو الإتلاف أو التخريب أو أي فعل آخر بقـصد تعطيل وظيفة من وظائف الكمبـيوتر أو نظام الإتصالات (الشبكات).

5. الدخول غير المصرح به:

وهـو التوصل أو الولوج دون تصريح إلى نظـام أو مجموعـة نظم عن طريق إنتهاك إجراءات الأمن.

6. الاعتراض غير المصرح به:

وهو الإعتراض عن طريق وســـائل فنية للاتصال توجه لنظام كمبيوتر أو عدة نظم أو شبكة اتصالات.

ثانيا: في الشق الإجرائي

قـــرار صادر عن المؤتمر الدولي الخامس العشـــر للجمعية الدولية لقـانون العقوبـات حـول القـواعد الإجرائية في بـيئة جرائم الكمبيوتر.

1. يتطلب التنقيب بالنسبة لجرائم الحاسب الآلي، والجرائم الأكثر تقليدية في بيئة تكنولوجيا المعلومات لمصلحة الدفاع الاجتماعي الفعال أن نضع تحت تصرف سلطات التحقيق والتحري مكنات قسرية كافية تتعادل مع الحماية الكافية لحقوق الإنسان وحرمة الحياة الخاصة.

2. لتجنب تعسف السلطات الرسمية، فإن القيود التي ترد على حقوق الإنسان عن طريق رجال السلطة العامة، لا يمكن أن تكون مقبولة إلا في الحالة التي تكون فيها مرتكزة على قواعد قانونية واضحة ودقيقة ومتمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن الانتهاكات غير المشروعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها رجال السلطة العامة، يمكن أن تبطل الدليل المتحصل عليه، بالإضافة إلى تقرير المسؤولية الجنائية لرجل السلطة العامة الذي انتهك القانون.

3. على ضوء هذه المبادئ العامة يجب ان يحدد بوضوح ما يلي:

أ) السلطات التي تقوم بإجراء التفتيش، والضبط في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وخاصة ضبط الأشياء غير المحسوسة وتفتيش شبكات الحواسيب.

ب) واجبات التعاون الفعال من جانب المجني عليهم، والشهود، وغيرهم من مستخدمي تكنولوجيا المعلومات، فيما خلا المشتبه بهم (خاصة لكي تكون المعلومات متاحة في صورة يمكن استخدامها للأغراض القضائية).

جـ) السماح للسلطات العامة باعتراض الاتصالات داخل نظام الحاسوب ذاته، أو بينه وبين نظم الحواسيب الأخرى. مع استخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها في الإجراءات أمام المحاكم.

4. نظرا لتعدد وتنوع البيانات المدرجة في نظم معالجة البيانات، فإن تنفيذ المكنات القسرية (المنوطة برجال السلطة العامة) يجب أن يكون متناسبا مع الطابع الخطير للانتهاك، ولا يسبب سوى الحد الأدنى من إعاقة الأنشطة القانونية للفرد. كما يجب عند بدء التحريات أن يوضع في الاعتبار – بالإضافة إلى القيم المالية التقليدية – كل القيم المرتبطة ببيئة تكنولوجيا المعلومات، مثل ضياع فرصة اقتصادية، التجسس، انتهاك حرمة الحياة الخاصة، مخاطر الخسارة الاقتصادية، كلفة إعادة بناء تكامل البيانات كما كانت من قبل.

5 القواعد القائمة في مجال قبول ومصداقية الأدلة، يمكن أن تثير مشاكل عند تطبيقها، نظرا لتقييم تسجيلات الحاسبات في الإجراءات القضائية؛ لذا ينبغي إدخال بعض التغييرات التشريعية في حالة الضرورة.

** مراجع مفيدة في القوانين والتشريعات المتعلقة بجرائم الحاسوب والإنترنت لمن يرغب في تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع:

- انظر موقع الشبكة القانونية العربية
- انظر موسوعة قانون الكمبيوتر العربية
- ومن القوانين والإجراءات المتخذة لمكافحة جرائم الحاسوب والانترنت ننصح بالاطلاع على القوانين التالية:

1. القوانين الأميريكية الفيدرالية الإجرائية بشأن جرائم الكمبيوتر
2. القوانين الأميريكية الفيدرالية بشأن جرائم الكمبيوتر
3. قانون إساءة استخدام الكمبيوتر البريطاني
4. القانون الفرنسي لجرائم الكمبيوتر رقم 1170 لعام 1990
5. دليل الأمم المتحدة الإرشادي بشأن الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر لعام 1994 منقحا ومعدلا كما في عام 2001
6. مقررات المؤتمر الخامس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات 1994 البرازيل – ريودي جانيرو بشأن جرائم الكمبيوتر
7. الاتفاقية العالمية (الأوروبية) لجرائم الكمبيوتر لعام 2001
8. قرار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن جرائم الكمبيوتر لمنع الجريمة ومعاملة السجناء هافانا 1990
9. قانون المعلومات بالجماهيرية رقم 4 الصادر عام 1990 مسيحى

إرشادات للإستفادة المثلى من تشغيل
MS - WINDOWS XP

الجزء الثاني

إعداد / م.هشام محمود الغرياني
قطاع المعلومات

عزيزي القارئ أشرنا في العدد الماضي إلى مجموعة من المزايا التي يتميز بها نظام ويندوز XP وطرق الاستفادة منها. وفي هذا العدد سنقوم بشرح طرق استخدام اختصارات لوحة المفاتيح بالإضافة لمجموعة من النصائح الأخرى للمستخدم.

اختصارات لوحة المفاتيح العامة :

نظرا لكثرة استخدام الفأرة عند التعامل مع ويندوز XP يصعب على البعض معرفة أو تذكر أهم اختصارات لوحة المفاتيح و هنا قائمة بأهم الاختصارات :

ت	الاختصار	الوظيفة
1	CTRL + C	النسخ
2	CTRL + X	القص
3	CTRL + V	اللصق
4	CTRL + Z	التراجع
5	DELETE	الحذف
6	SHIFT + DELETE	حذف العنصر المحدد بشكل دائم دون وضعه في سلة المحذوفات
7	CTRL	أثناء سحب عنصر ما (باستخدام الفأرة) نسخ العنصر المحدد
8	CTRL + SHIFT	أثناء سحب عنصر ما (باستخدام الفأرة) إنشاء اختصار للعنصر المحدد
9	F2	إعادة تسمية العنصر المحدد
10	CTRL + السهم إلى اليمين	نقل نقطة الإدراج إلى بداية الكلمة التالية
11	CTRL + السهم إلى اليسار	نقل نقطة الإدراج إلى بداية الكلمة السابقة
12	CTRL + السهم إلى الأسفل	نقل نقطة الإدراج إلى بداية المقطع التالي
13	CTRL + السهم إلى الأعلى	نقل نقطة الإدراج إلى بداية المقطع السابق.
14	CTRL + SHIFT مع أي من مفاتيح الأسهم	تمييز كتلة من النص.
15	SHIFT مع أي من مفاتيح الأسهم	تحديد أكثر من عنصر واحد في إطار ما أو على سطح المكتب، أو تحديد نص ضمن مستند.
16	CTRL + A	تحديد الكل.
17	F3	البحث عن ملف أو مجلد.
18	ALT + Enter	عرض الخصائص للعنصر المحدد
19	ALT + F4	إغلاق العنصر النشط، أو إنهاء البرنامج النشط.
20	ALT + Enter	عرض الخصائص للكائن المحدد.
21	ALT + مفتاح المسافة	فتح القائمة المختصرة للإطار النشط.
22	CTRL + F4	إغلاق المستند النشط في البرامج التي تسمح لك بالتعامل مع عدة مستندات مفتوحة في نفس الوقت.
23	ALT + TAB	التبديل بين العناصر المفتوحة.
24	ALT + ESC	التنقل بين العناصر بالترتيب الذي تم فتحها به
25	F6	التنقل بين عناصر الشاشة في إطار ما أو على سطح المكتب.
26	F4	عرض قائمة شريط العناوين في جهاز الكمبيوتر أو في مستكشف Windows
27	SHIFT + F10	عرض القائمة المختصرة للعنصر المحدد.
28	ALT + مفتاح المسافة	عرض قائمة النظام للإطار النشط.

29	CTRL + ESC	عرض القائمة ابدأ.
30	ALT + الحرف المسطر	في اسم قائمة ما عرض القائمة الموافقة
31	الحرف المسطر	في اسم أمر موجود في قائمة مفتوحة تنفيذ الأمر الموافق.
32	F10	تنشيط شريط القوائم في البرنامج النشط.
33	السهم الأيمن	فتح القائمة المجاورة إلى اليمين، أو فتح القائمة الفرعية.
34	السهم الأيسر	فتح القائمة المجاورة إلى اليسار، أو إغلاق قائمة فرعية ما.
35	F5	تحديث الإطار النشط
36	مسافة للخلف	إظهار المجلد الموجود في المستوى الأعلى في جهاز الكمبيوتر أو في مستكشف Windows
37	ESC	إلغاء المهمة الحالية.
38	SHIFT	عند إدخال قرص مضغوط في محرك الأقراص المضغوطة لمنع القراءة التلقائية للقرص المضغوط.

* * *

اختصارات لوحة المفاتيح لمربع الحوار :

39	CTRL + TAB	النقل إلى الأمام عبر علامات التبويب.
40	CTRL + SHIFT + TAB	النقل إلى الخلف عبر علامات التبويب.
41	TAB	النقل إلى الأمام عبر الخيارات.
42	SHIFT + TAB	النقل إلى الخلف عبر الخيارات
43	ALT + الحرف المسطر	تنفيذ الأمر الموافق أو تحديد الخيار الموافق.
44	ENTER	تنفيذ الأمر للخيار أو الزر النشط.
45	مفتاح المسافة	تحديد خانة الاختيار أو مسحها إذا كان الخيار النشط هو خانة اختيار.
46	مفاتيح الأسهم	تحديد زر ما إذا كان الخيار النشط هو مجموعة من أزرار الخيارات.
47	F1	عرض التعليمات.
48	F4	عرض العناصر في القائمة النشطة.
49	مسافة للخلف	فتح مجلد ما موجود في المستوى الأعلى في حال تم تحديد مجلد ما في مربع الحوار حفظ باسم أو فتح.

* * *

اختصارات لوحة المفاتيح الطبيعية :

50	WIN	عرض أو إخفاء القائمة أبدأ.
51	WIN + BREAK	عرض مربع الحوار خصائص النظام.
52	WIN + D	عرض سطح المكتب.
53	WIN + M	تصغير كافة الإطارات.
54	WIN + Shift + M	استعادة الإطار المصغر.
55	WIN + E	فتح جهاز الكمبيوتر.

56	WIN + F	البحث عن ملف أو مجلد.
57	CTRL + WIN + F	البحث عن أجهزة الكمبيوتر.
58	WIN + F1	عرض تعليمات Windows
59	WIN + L	تبديل المستخدمين إذا كنت غير متصل بمجال شبكة اتصال.
60	WIN + R	فتح مربع الحوار تشغيل.
61	WIN + U	فتح إدارة الأدوات المساعدة.

* * *

اختصارات لوحة المفاتيح لمستكشف Windows :

ت	الاختصار	الوظيفة
1	END	عرض أسفل الإطار النشط.
2	HOME	عرض أعلى الإطار النشط.
3	NUM LOCK + علامة نجمية على لوحة المفاتيح الرقمية (*)	عرض كافة المجلدات الفرعية ضمن المجلد المحدد.
4	NUM LOCK + علامة الجمع على لوحة المفاتيح الرقمية (+)	عرض محتويات المجلد المحدد.
5	NUM LOCK + علامة الطرح على لوحة المفاتيح الرقمية (−)	طي المجلد المحدد
6	السهم الأيسر	طي التحديد الحالي إذا كان موسعاً، أو تحديد المجلد الأصل.
7	السهم الأيمن	عرض التحديد الحالي إذا كان مطوياً، أو تحديد المجلد الفرعي الأول.

* * *

اختصارات لوحة المفاتيح المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في ويندوزXP ؟

- مفتاح SHIFT الأيمن لمدة ثمانية ثوانٍ : تشغيل وتعطيل ميزة لتبطئ سرعة تكرار لوحة المفاتيح.
- ALT الأيسر + SHIFT الأيسر + PRINT SCREEN تشغيل وتعطيل التباين العالي.
- ALT الأيسر + SHIFT الأيسر + NUM LOCK تشغيل وتعطيل مفاتيح الماوس.
- SHIFT خمس مرات تشغيل وتعطيل ثبات المفاتيح.
- NUM LOCK مدة خمس ثوانٍ: تشغيل وتعطيل إصدار صوت عند الضغط على أي من المفاتيح NUM LOCK و SCROLL LOCK و. CAPSLOCK. WIN + U فتح إدارة الأدوات المساعدة.

كيف لي أن أتخلص من الرسائل التي تخبرني بإرسال تقارير عن الأخطاء عند حدوثها إلى ميكروسوفت ؟

اذهب إلى Control Panel >System>Advanced >error reporting

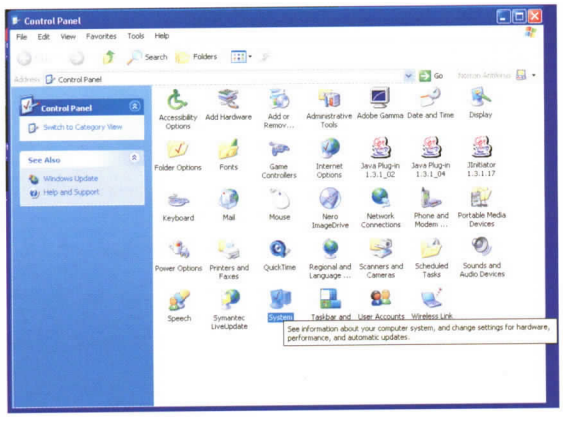

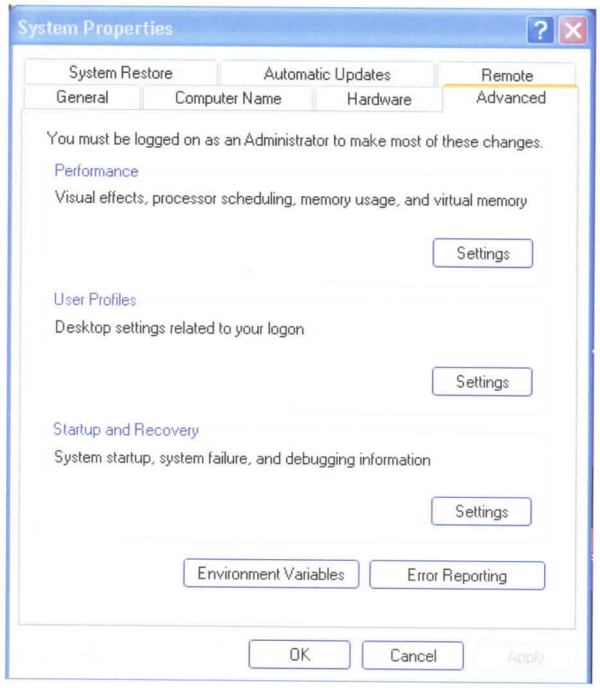

ثم اضغط Disable error reporting ثم اضغطOK .

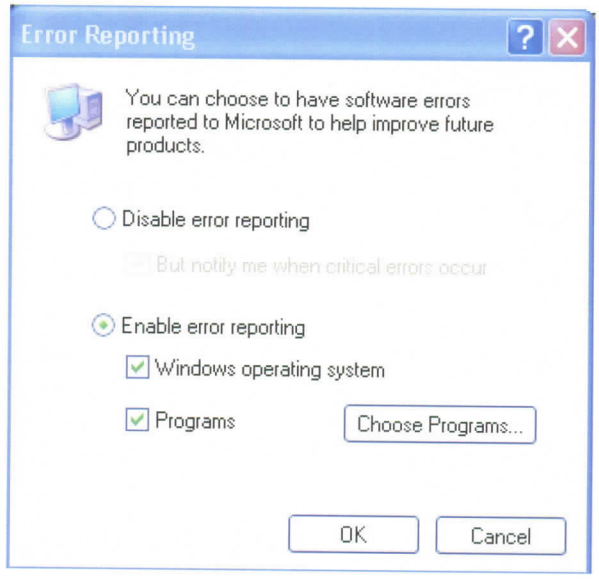

* * *

عند شراء قرص صلب جديد هل يجب علي تقسيمه وتهيئته قبل تنصيب ويندوزXP ؟

لا ، لست مضطرا لذلك و يكفيك الإقلاع من القرص المضغوط لويندوز XP و الذي سيقوم باقتراح تقسيم القرص الصلب و تهيئته لك قبل تنصيب الملفات.

* * *

بعد تنصيبي لويندوز XP اشتريت قرصا صلبا جديدا هل أستطيع تقسيمه و تهيئته من ويندوز XP المنصب على القرص الصلب الآخر لدي؟

نعم تستطيع ذلك بالتوجه إلى Control panel :

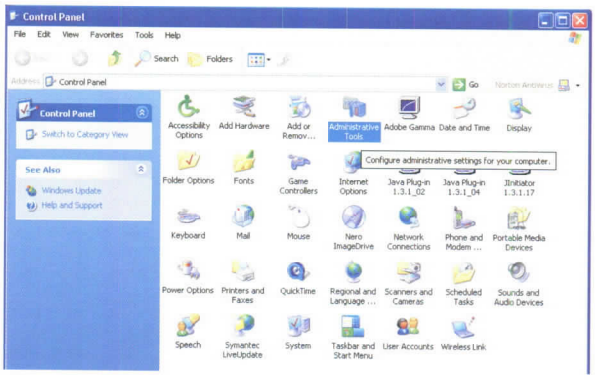

ثم إلى Administrative tools ثم Computer Management وهناك توجه إلى Disk Management .

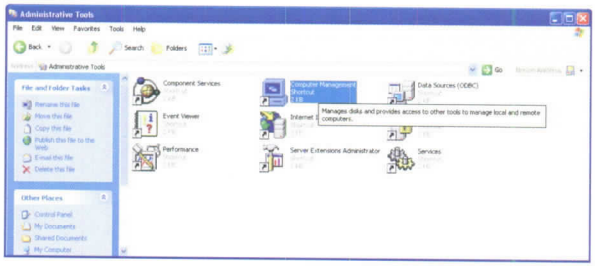

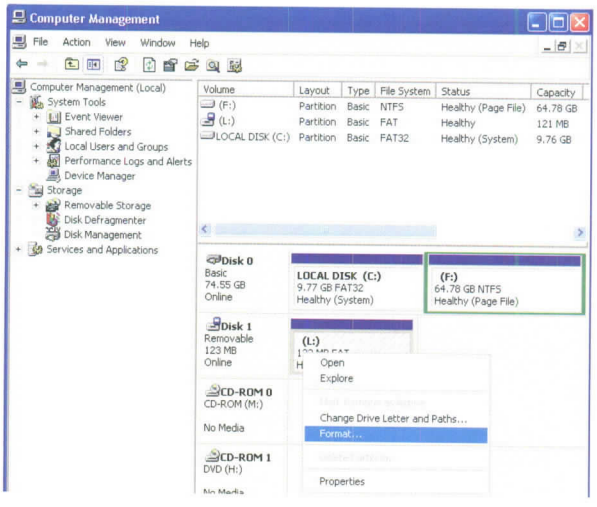

و تجده تحت القسم storage عندها سترى على الجهة الأخرى من نافذة البرنامج : الأقراص المتوفرة لديك. الآن اضغط بالزر الأيمن للفأرة على القرص الذي تود تهيئته أو تقسيمه و اختر من القائمة المنبثقة format أو أي أمر آخر تود القيام به حسب الحاجة.

* * *

هل من طريقة للتأكد من أن ويندوز XP يستخدم الوصول المباشر للذاكرة DMA في تعامله مع الأقراص الصلبة لتحقيق أداء أفضل؟

اذهب إلى CONTROL PANEL>SYSTEM>DEVICE MANAGER> IDE ATA/ATAPI Controllers

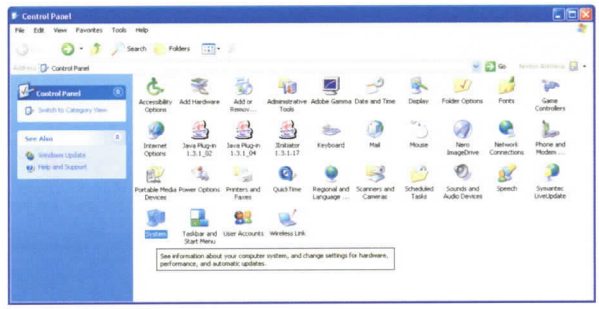

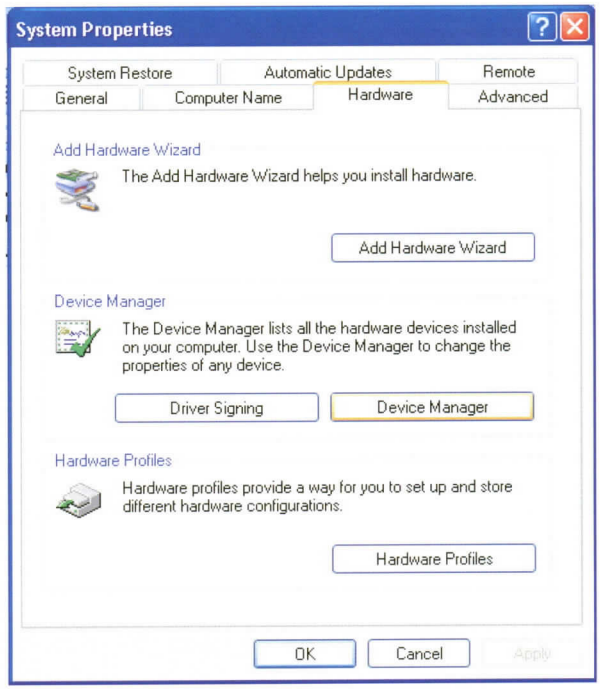

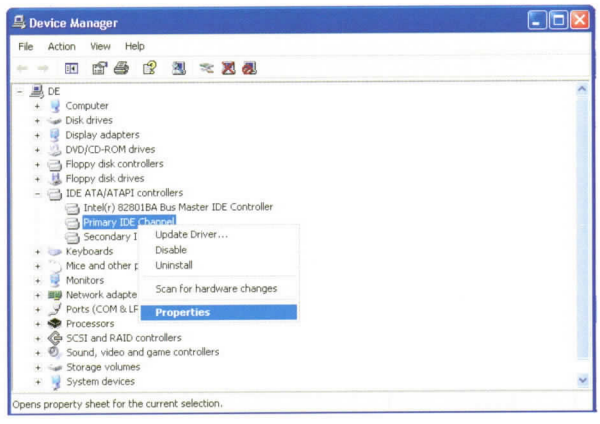

و اضغط بالزر الأيمن للفأرة على كل من primary و secondary و اختر PROPERETIES و هناك اذهب إلى ADVANCED و تأكد من اختيار Use DMA If Available .

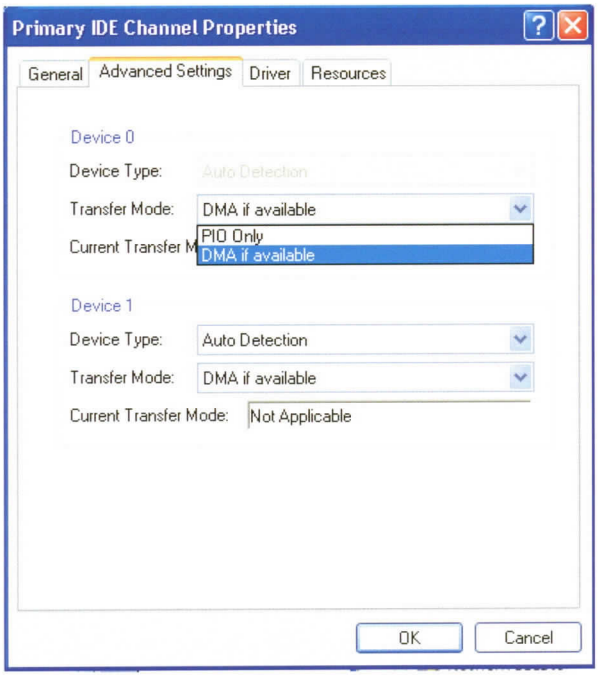

* * *

ما هي طريقة تسجيل الأقراص المضغوطة في ويندوزXP ؟

الطريقة الأولى:

1- ضع قرصا فارغا في محرك الأقراص المضغوطة.

2- افتح My Computer ثم اذهب إلى الملفات التي تود نسخها و قم بتحديدها و من القائمة على الجهة المقابلة من نافذة My Computer تحت العنوان File and Folder Tasks اختر البند Copy the selected items و عندها يفتح مربع حوار النسخ ومنه اضغط على محرك الأقراص المضغوطة ثم اضغط على COPY.

3- الآن في نافذة My Computer انقر مرتين على محرك الأقراص المضغوطة و عندها سترى الملفات المطلوبة تحت العنوان Files Ready to be Written to the CD ومن العنوان CD Writing Tasks اختر البند Write these files to CD .

الطريقة الثانية:

حدد الملفات أو المجلدات التي تود نسخها و اضغط بالزر

الأيمن للفأرة و من القائمة المنبثقة اذهب إلى SEND TO واختر محرك الأقراص المضغوطة ليتم النسخ مباشرة.

* * *

ما هي أنواع حسابات المستخدمين؟

هناك ثلاثة أنواع من حسابات المستخدمين:

1- حساب مسؤول الكمبيوتر – يعطي المالك قدرة غير محدودة لتعديل الكمبيوتر بأي طريقة، والأهم من ذلك عرض وتغيير محتويات كافة الحسابات الأخرى. وبشكل عام، يملك واحد من مستخدمي كمبيوتر مشترك حساب مسؤول الكمبيوتر – الريّس! ويستطيع من يملك حساب مسؤول الكمبيوتر، من بين مهام أخرى:

- إنشاء وحذف حسابات المستخدمين على الكمبيوتر.
- تغيير اسم، وصورة، وكلمة مرور، ونوع أيّ من حسابات المستخدمين.
- تثبيت البرامج والأجهزة وإلغاء تثبيتها.
- تغيير كافة إعدادات النظام.

ولكن ، لا يستطيع مالك حساب مسؤول الكمبيوتر تغيير حسابه إلى نوع آخر من أنواع الحسابات إلاّ إذا بقي حساب مسؤول كمبيوتر واحد على الأقل. إن ذلك يضمن أن يبقى دوماً من هو قادر على التحكم الكامل بتشغيل الكمبيوتر.

2- الحساب القياسي – يتوفر هذا الحساب لمستخدمي Windows XP Professional الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر في بيئة المجال. وبواسطة الحساب القياسي، يستطيع المستخدم:

تثبيت البرامج والأجهزة وإلغاء تثبيتها, شرط ألاّ يؤدي ذلك إلى تعديل أعدادات في الكمبيوتر تم تقييدها من قبل مالك حساب مسؤول الكمبيوتر.

إنشاء كلمة مرور الحساب، وتغييرها، وإزالتها.

تغيير صورة الحساب.

3- الحساب المحدود – يُعتبر تعيين حسابات المستخدمين المحدودة طريقة فعّالة لمنع المستخدمين قليلي الخبرة أو غير المخوّلين من تغيير أعدادات الكمبيوتر وحذف الملفات الهامة. ويستطيع مالكو الحسابات المحدودة فقط:

إنشاء، أو تغيير، أو حذف كلمات المرور الخاصة بهم.

تغيير صور الحسابات الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك هناك حساب Guest (الضيف) :

تسمح ميزة الوصول إلى Guest في Windows XP لشخص ليس من المستخدمين النظاميين للكمبيوتر المشترك بتشغيله كما لو أنه يملك حساباً محدوداً. الوصول إلى Guest غير محمي بكلمة مرور. ويسهّل استخدام الحساب Guest للزوّار تسجيل الدخول بسرعة لمراجعة البريد الإلكتروني، واستعراض إنترنت، وكتابة المستندات وطباعتها، وتنفيذ نشاطات مشابهة.

عملية إعداد حسابات المستخدمين سهلة، ولكن يجب أن تتذكر إعداد حساب مسؤول الكمبيوتر الخاص بك أولاً. فإذا لم تفعل، لن يكون بإمكانك إعداد الحسابات الأخرى. تظهر أسماء حسابات المستخدمين التي تقوم بإعدادها مرتّبة على شاشة الترحيب وبشكل إفرادي في قائمة ابدأ الخاصة بمالك كل حساب.

لإعداد حسابات المستخدمين قم بما يلي:

1- انقر فوق ابدأ، ثم انقر فوق لوحة التحكم.

2- انقر فوق حسابات المستخدمين.

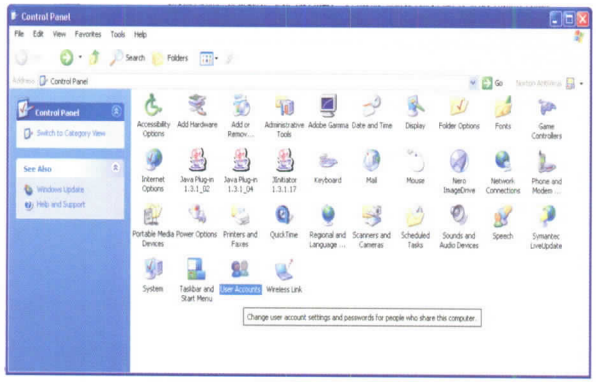

3- ضمن اختر مهمة، انقر فوق إنشاء حساب جديد.

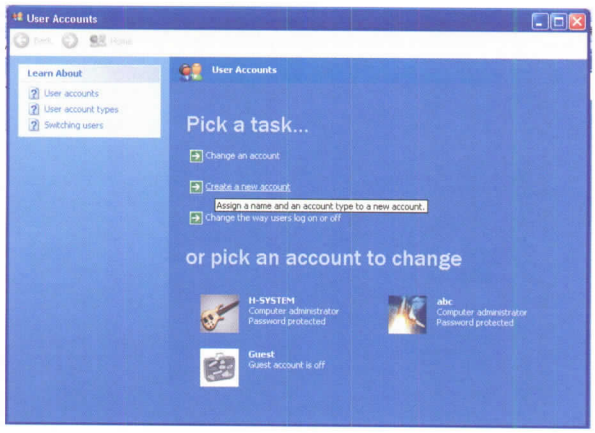

4- على صفحة اسم الحساب الجديد، اكتب اسماً للحساب الجديد، ثم انقر فوق التالي.

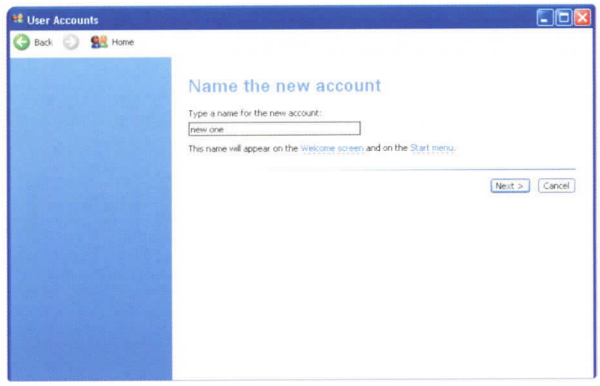

5- على صفحة اختر نوع حساب، انقر فوق نوع الحساب الذي تريد تعيينه، ثم انقر فوق إنشاء حساب.

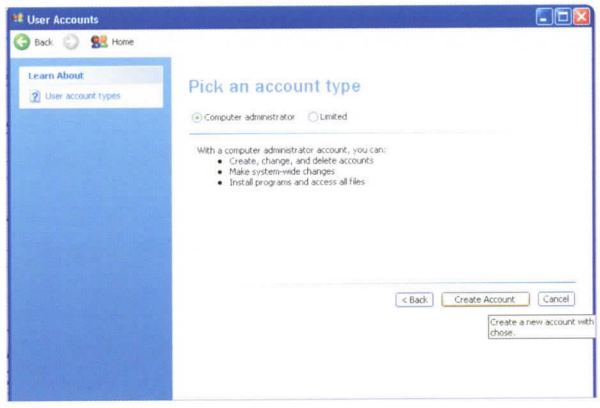

إذا كنت لا ترغب في وجود حساب Guest فبإمكانك تعطيله كما يلي :

1- انقر فوق ابدأ، ثم انقر فوق لوحة التحكم.

2- انقر فوق حسابات المستخدمين.

3- اختر حساباً لتغييره، انقر فوق Guest.

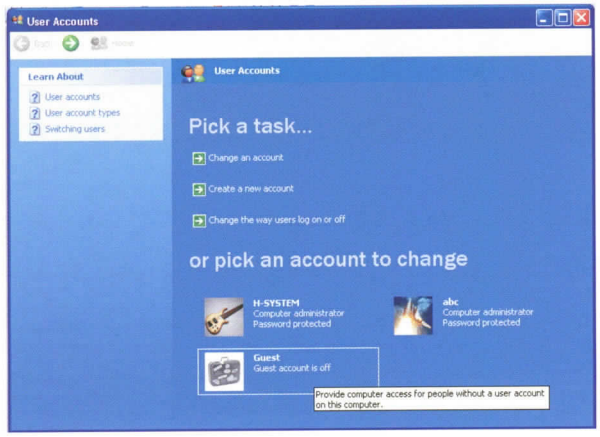

4- على صفحة ما الذي تريد تغييره في حساب Guest انقر فوق إيقاف تشغيل حساب Guest.

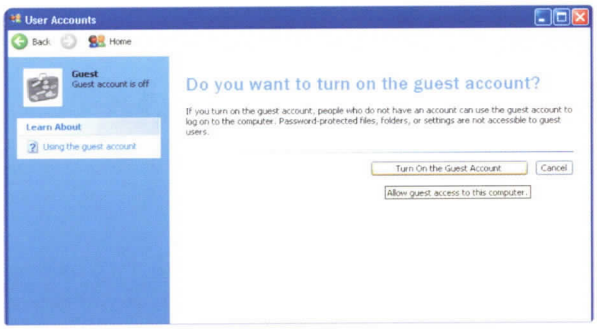

* * *

كيف يمكن التبديل بين حسابات المستخدمين؟

يمكنك التبديل بين حسابات المستخدمين باتباعك الخطوات التالية:

1- أضغط على الزر start.

2- أضغط على الخيار (log off).

3- من مربع الحوار الظاهر، اختر swich user .

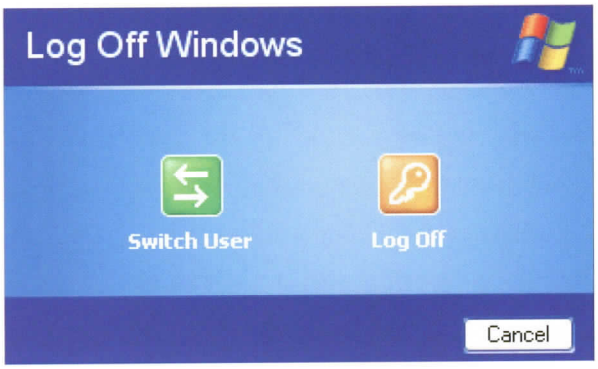

4- الآن، يمكنك اختيار الحساب الذي تملك صلاحية استخدامه على الجهاز.

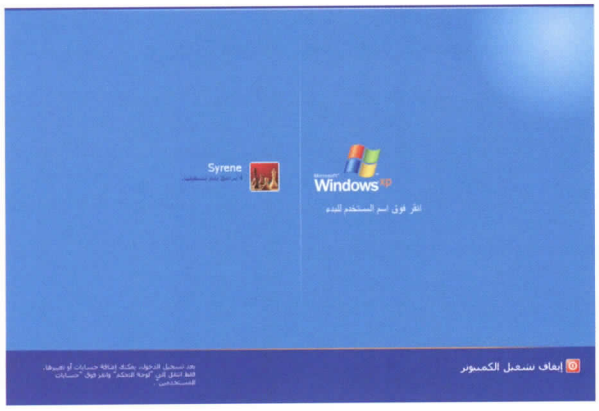

جداول الحياة
واتجاهات توقع الحياة عند الولادة
The Life Table

أمل الشرقاوي
باحثة بقسم الإحصاءات الاجتماعية

من المعروف أن دورة الحياة الطبيعية للإنسان تختلف، فحالة فقد الإنسان لحياته قد تحصل فور ولادته أو حتى قبلها، وقد يعمر ليكمل دورته الطبيعية في الحياة ــ طفولة ،شباب شيخوخة ــ حسبما قدر الله تعالى له، من هنا تصدى الإحصائيون لهذه الظاهرة بغية قياسها لأهميتها في بنية المجتمع .

ورغم اختلاف طول فترة الحياة من شخص لآخر؛ فإنه بالإمكان التكهن إحصائياً بأن عمر الفرد في المتوسط لا يتجاوز حداً معيناً، أو أن أقصى عمر يمكن أن يصل إليه أي إنسان هو مثلاً مائة عام أو 120 عاماً، وهكذا يمكننا تصور الحالة العامة لحياة مجموعة من الأشخاص أو مجتمع بأكمله، وذلك باستخدام التقنيات الإحصائية اللازمة والتي تعرف بجداول الحياة أو جداول الوفاة Life or Mortality Tables، التي نستطيع أن نستخلص ونتحصل منها على معلومات وبيانات عديدة عن المجتمع السكاني في عدة مجالات، من أجل تحديد المشاكل وصياغة الخطط المستقبلية التي تهم المحللين والباحثين في هذه المجالات، ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة والذي نستخلصه من هذه الجداول واحداً من أهم المؤشرات التي تعتبر دليلاً للتنمية البشرية، والتي هي عملية توسيع للخيارات البشرية عن طريق تمكين الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية.

في هذا المقال سنذكر نبذة مختصرة عن جداول الحياة وأهميتها وأنواعها، وسنورد بعض النتائج من مؤشرات مختلفة، واتجاهات العمر المتوقع عند الولادة في ليبيا، وبعض التوصيات اللازمة لهذا العمل.

نبذة عن جداول الحياة- أهميتها - أنواعها:

ترجع أصول نشأة جداول الحياة إلى القرن السابع عشر، حيث قام جون كرانت (1620-1674) باستخراج أعداد الوفيات لمختلف الأعمار وقد كون من هذه الأعداد جدولاً لمدينة لندن، فاعتبرت هذه العملية بداية لتكوين جداول الوفيات، سميت سابقا بهذا الاسم لأنها تعتمد على تسجيل أعداد الوفيات، ثم أعقبتها عمليات مشابهة في بعض بلدان أوربا قام بإعدادها علماء مثل كرمان (1738-1767)، وأيلر (1707-1783) في روسيا، وتبعهم بعد ذلك إحصائيون آخرون قاموا بإدخال العديد من التعديلات على طريقة إعدادها، وظلت تستخدم حتى عصرنا الراهن كنموذج إحصائي يُستخدم في كثير من المسائل الديموغرافية والاقتصادية، وفي عدة مجالات أخرى.

تُساعد مؤشرات جداول الحياة على استخراج عدة مقاييس، نعرف من خلالها كيفية تناقص وتعمير السكان من خلال العمر المتوقع لبقائهم، و التنبؤ بمستقبل عدد السكان، ومقارنة معدلات الوفيات لجميع الأعمار بين البلدان. ويقصد بجداول الحياة توقع الحياة للسكان عند الميلاد، وهو يعبر عن متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد في مجتمع ما عند ميلاده، وهذا المؤشر يعكس الظروف الصحية لأفراد المجتمع منذ الميلاد ومرورهم بمختلف المراحل العمرية، ويتناسب مستوى توقع الحياة عند الميلاد تناسباً طردياً مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، حيث يحتاج المحلل والمخطط في الجوانب الديموغرافية والاقتصادية لهذه التنبؤات والتقديرات لفئة معينة من السكان أو لكل السكان.

وهناك عدة افتراضات لبناء جداول الحياة وهي:

- عدد المواليد السنوي يساوي عدد الوفيات السنوي، أيّ سكان المجتمع ثابت Stationary Population وبالتالي يكون معدل النمو مساوياً للصفر.
- الفوج مغلق بالنسبة للهجرة Migration أي الهجرة

الخارجية والداخلية مساوية للصفر.

- معدل الخصوبة والوفيات العمري ثابت.
- أصل الفوج الافتراضي عدد معين (1000، 10,000، 100,000)، ويُسمى أساس جدول الحياة The Radix، أي يتم فرض الفوج بعدد افتراضي من السكان ويتم طرح عدد الوفيات منه وذلك للحصول على عدد السكان المتبقين في الفئة التي تليها.

وعلى كل حال وبصورة عامة يمكن تكوين جداول الحياة إذا استطعنا أن نحدد أعداد الوفيات وأعداد الأحياء لجميع الأعمار.

نستخلص من ذلك تعريفاً مبسطاً لجداول الحياة بأنها تاريخ حياة فوج افتراضي من الناس يولدون في نفس الوقت ويتعرضون للانقراض بالتدريج بفعل الوفاة عند كل عمر.

وقد صُنفت جداول الحياة إلى نوعين هما:

- جداول الحياة الجارية The Current Life Table والتي تعتمد على اتجاه الوفاة خلال فترة قصيرة من سنة إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات.
- جداول حياة الفوج أو الجيل The Generation or

Cohort Table وتعتمد على تسجيل واقعات الوفيات لمجموعة من الأفراد Cohort من الولادة وحتى وفاة آخر فرد من المجموعة، إلا أنه تصادف هذا النوع عدة مشاكل وصعوبات عند التطبيق، حيث إن أفراد الجيل قد يهاجرون أو يموتون دون أن تُسجل وفاتهم.

و توجد جداول الحياة في شكلين هما:

- جداول الحياة الكاملة The Complete Life Table التي تحسب لجميع الأعمار، أي لآحاد العمر.
- جداول الحياة المختصرة The abridged Life Table وتحسب لفئات العمر الخمسية أو العشرية.

ولابد من الإشارة إلى أنه تواجهنا في العادة عند بناء جداول الحياة ثلاث مشاكل رئيسية أولها: تقدير معدل وفيات الأطفال الرضع، حيث إن بيانات الوفيات تعاني من بعض النقص وخاصة في الفئات العمرية الصغيرة، ثانيها: الاعتماد على أسلوب التقديرات Estimations للسنوات مابين تعدادي السكان حيث قد ينطوي ذلك على أخطاء تنعكس سلباً على إنشاء جداول الحياة، وثالثها: مشكلة تحديد النمط العمري للأعمار التالية لأعمار الطفولة، وذلك بسبب التبليغ الخاطئ عن الأعمار، ومن هنا قد يكون الحل المناسب هو استخدامنا لما يُعرف بجداول الحياة النموذجية والتي تستند على توصيات قسم السكان في الأمم المتحدة.

اتجاه الصحة :

تتقرر الحالة الصحية في أي بلد نتيجة لثلاثة عوامل:

- الأوضاع الاجتماعية (حالة الاقتصاد الوطني وطبيعة تطور النظام التعليمي والثقافي السائد).
- الأوضاع البيئية (مدى نظافة أو تلوث الماء والهواء والتربة).
- مدى فاعلية نظام الرعاية الصحية.

نستطيع أن نجمع العوامل الثلاثة، وذلك حسب بعض الاجتهادات في التنمية البشرية، وقياس تأثيرها، وذلك في مؤشر واحد هو طول العمر (توقع الحياة عند الولادة Life expectancy at birth) والذي نستخرجه من جداول الحياة، حيث إنه يعكس ضمنيا جميع الأوضاع المشار إليها.

اتجاهات توقع الحياة في ليبيا:

من خلال دراسة التطور الذي شهده مؤشر طول العمر أو توقع الحياة عند الولادة في ليبيا، نشاهد أن عدد السنوات

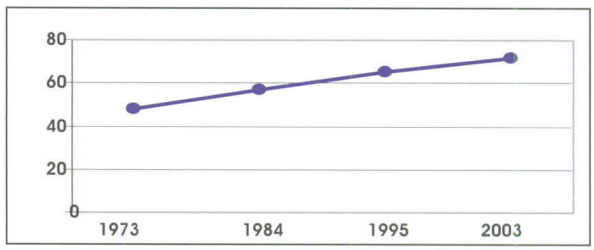

شكل رقم (1) : العمر المتوقع عند الولادة في ليبيا

التي كان يعيشها الفرد الليبي بالمعدل لا تتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات، في حين أن ذلك المعدل وفق أرقام 1995 قد ارتفع بصورة حادة ليصل إلى 65 سنة، وتضعه التقديرات بحدود 72 سنة عام 2003ف كما هو موضح في الشكل البياني رقم (1).

من الشكل البياني نلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة كان حوالي 48 سنة عام 1973 ف ثم 57 سنة عام 1984ف وارتفع إلى 65 عام 1995ف ثم وصل إلى 72 سنة وفق تقديرات 2003ف أي أنه أرتفع مرة ونصف المرة على امتداد الفترة، وبالتالي فإن معدل النمو المركب حوالي 100.78، والشكل رقم (2) يبين توقع الحياة في بعض الدول العربية والنامية.

شكل رقم (2) توقع الحياة عند الولادة في بعض الدول العربية والنامية لعام 2001 ف

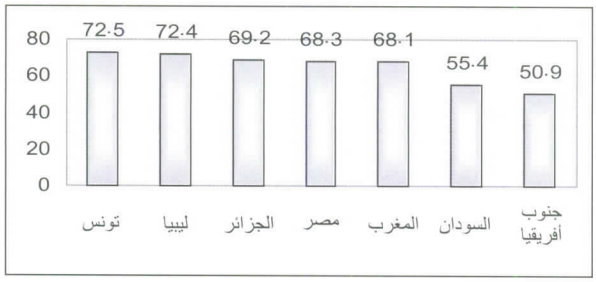

ومن خلال جداول الحياة نستطيع ملاحظة الانخفاض بصفة عامة في معدلات الوفيات لكل الأعمار، مما يجعل التجربة الليبية في مضمار التنمية البشرية من بين التجارب المتميزة في العالم الثالث، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال من 118 بالألف عام 1973 إلى 24.4 بالألف عام 1995.

كما يمكننا التعرف على احتمالات الوفاة والبقاء لكل الأعمار وحسب الجنس، ومقارنة احتمالات الوفيات بين الذكور والإناث كلاً على حدة، كاحتمال الوفيات للفئة العمرية 75-79 للذكور، حيث كانت وفق تقديرات 2003 حوالي 29 بالألف بينما كانت 23 بالألف للإناث. ومن الظواهر العامة لاتجاهات توقع الحياة عند الولادة أنها لدى الإناث أعلى من الذكور. وبالنظر إلى الاتجاه العام والمستمر نحو تحسنٍ الأوضاع الصحية في ليبيا، وفي دول الوطن العربي عموماً، وانخفاض معدلات الوفيات بها وخاصة بالنسبة إلى الرضع والأطفال، فإن توقعات المستقبل تشير إلى الارتفاع المستمر لتوقع الحياة عند الولادة في السنوات القادمة، الأمر الذي يشكل تحدياً خطيراً لواضعي السياسات حيث تبرز مشكلة المسنين بكل أبعادها.

وعلى ضوء هذا كله نستطيع فهم أهمية جداول الحياة واستخداماتها وتقييم المؤشرات المستخرجة منها.

التوصيات :

- من الأوليات الأساسية لبناء جداول الحياة، العمل على تحسين مصداقية إحصاءات الولادات والوفيات التي تعدها الجهات المعنية (السجل المدني)، والتأكد من مصداقيتها وسرعة تدفقها إلى قطاع الإحصاء بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات لغرض تحليلها، باعتبارها الجهة المخولة بذلك.

- العمل على إعداد تقديرات سكانية موضوعية ودقيقة ما بين التعدادات، واستخدام بدائل مختلفة، لكي يتم تكوين قاعدة بيانات يمكن استخدامها لبناء جداول الحياة.

- من الضروري وجود مصادر إحصائية ونشرات دورية متعلقة بجداول الحياة، للسكان الليبيين، أو تعليقات على أهم المؤشرات المستخرجة من جداول الحياة ونرى أن النشرات المتعلقة بجداول الحياة غير متوفرة، برغم نداءات المنظمات الدولية (اليونسكو) حول أهمية استخدامها.

- ضرورة الاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص في مجال الدراسات الديموغرافية، لتقويم وتحسين جداول الحياة، من أجل تسهيل رسم السياسات وبرامج التنمية.

المراجع :

1 . الإحصاء السكاني/ د.عبد الحسين زيني، د. عبد الحليم القيسي، د. رفيق العلي. دار المعرفة، بغداد 1980.

2 . جداول الحياة/ د. خالد زهدي خواجه، المعهد العربي للتدريب والبحوث (بدون تاريخ).

3 . واقع الطفل العربي، التقرير الإحصائي السنوي 2002، ص107.

4 . الأسس الإحصائية للدراسات السكانية / د. عبد المجيد فراج، جامعة القاهرة 1975، ص237.

5 - ليبيا، تقرير التنمية البشرية 1999، ص99.

6 - المصدر، تقرير التنمية البشرية 2003.

سلامة الغذاء والصحة في ليبيا

دكتور يوسف محمد الشريك
أستاذ / قسم علوم الأغذية
كلية الزراعة / جامعة الفاتح

تحتل سلامة الغذاء وجودة الأغذية أهمية بالغة بين جهات الاختصاص بالجماهيرية، وذلك من حيث استصدار التشريعات والقوانين اللازمة، والقيام بالرقابة والتفتيش على السلع الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة، وذلك لأجل حماية المستهلك، تمثلت هذه الإجراءات في إنشاء المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية لاستصدار التشريعات الكفيلة بضمان سلامة وجودة الأغذية؛ حيث قام المركز باستصدار عدد 113 مواصفة قياسية ليبية للسلع الغذائية، وعدد 8 مواصفات قياسية ليبية أخرى للأعلاف الحيوانية.

ويعتبر المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية المرجع الوطني الوحيد، دون غيره، المختص بشؤون المواصفات القياسية، ويهدف إلى توفيرها في مجالات الإنتاج والبناء والخدمات والتعدين ومزاولة الحرف وتوزيع السلع واستيرادها وتصديرها، كما يتولى تطويرها وتعديلها وتحديثها لمسايرة التطور التقني والاحتياجات المتجددة، كما يضع السياسات والخطط والبرامج من خلال المواصفات والاشتراطات والمعايير ومتابعة الالتزام في مختلف المجالات.

كما يختص المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية بحماية المستهلك من جانب السلامة وجودة الأغذية، وذلك عن طريق التفتيش والتحليل والرقابة على جميع السلع الغذائية المستوردة والمحلية. فعلى سبيل المثال بلغت

المعاملات المستوردة خلال عام 2001 عدد 15582 سلعة غذائية، تم الإفراج عن 14958 سلعة ورفض عدد 624 سلعة غذائية، أي أن نسبة الرفض تصل إلى 4 %. والجدول رقم (1) يوضح نشاط المركز خلال الفترة من

1/ 1 /2003 إلى 31 /12 /2003.

جدول(1) نشاط المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية.

الشحنات التي تم الكشف عنها خلال الفترة 1/1/ 2003 إلى 31 /12 /2003

عدد الشحنات التي تم الكشف عليها	8108
عدد حالات الإفراج النهائي	5841
عدد حالات عدم الإفراج النهائي	220
عدد الإفراجات النهائية بصحبة مسافر	3511

عدد العينات التي تم الكشف عليها

عدد العينات التي تم تحليلها	12898
عدد العينات التي تم إحالتها إلى معامل أخرى	5251
عدد العينات التي تم إحالتها إلى فروع المركز الأخرى	12898

طرابلس	11%
البطنان	37%
بنغازي	15%
النقاط الخمس	15%
الخمس	11%
مصراته	11%

عدد الزيارات الميدانية التي قام بها المركز خلال نفس الفترة 1117 زيارة

المصدر: المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية 2003ف.

كما يشارك مركز بحوث الصحة الحيوانية في رصد الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، وكذلك الكشف على جودة وسلامة المنتجات الحيوانية. وبناء على ذلك تم اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة وتطبيقها لتفادي انتشار تلك الأمراض... مثل:

1. مرض جنون الأبقار: لم تسجل أي حالة لهذا المرض في الجماهيرية العظمى، وقد تم اتخاذ تدابير وقائية لتفادي حدوث انتشاره، مثل حظر استيراد الحيوانات واللحوم من الدول التي ظهرت فيها حالات مرضية للمرض، وذلك بمتابعة الوضع الصحي للدول بالتعاون مع مكتب الأوبئة (O.I.E.)، وحظر تصنيع أو استيراد الأعلاف التي يدخل في مكوناتها البروتين الحيواني.

2. مادة الديوكسين: تم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير بعدم استيراد الأعلاف والمواد الخام الملوثة بمادة الديوكسين، وذلك عن طريق إجراء التحاليل في مختبرات معتمدة عالميا في هذا المجال.

3. يتم متابعة الأمراض العابرة للحدود، للتأكد من خلو البلد المراد الاستيراد منه، بحيث تكون الحيوانات خالية من الأمراض المعدية والسارية، طبقا للقائمة (A) الصادرة من مكتب الأوبئة الدولي ؛ ولا يتم استيراد أية حيوانات حية أو منتجاتها لا تنطبق عليها شروط الصحة البيطرية الليبية والمواصفات القياسية الليبية، ويتم ذلك بدراسة الوضع الصحي للدولة المراد الاستيراد منها، بالتعاون مع المكتب الدولي للأوبئة، والجهات ذات العلاقة بالدولة المصدرة. ويتم تطبيق كافة الإجراءات المحجرية عند استيراد أي حيوانات حية أو منتجاتها في جميع منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية.

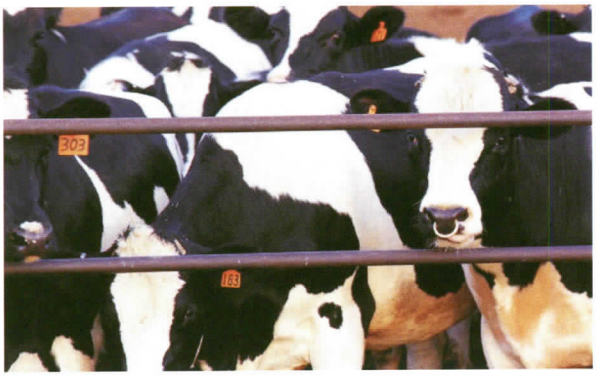

وحال ظهور مرض أنفلونزا الطيور قامت اللجنة الشعبية العامة بتشكيل لجنة لمتابعة هذا المرض ومراقبة انتشاره عالمياً، ومنع وصوله إلى أراضي الجماهيرية.

أما مكاتب الحجر الزراعي فتعمل على حماية المستهلك، من حيث الكشف على البذور السامة والغريبة، والآفات الزراعية، خصوصا منتجات الحبوب والبقوليات.

الجهات ذات العلاقة بسلامة الغذاء في ليبيا :

توجد مجموعة من الكليات والمراكز البحثية المتخصصة

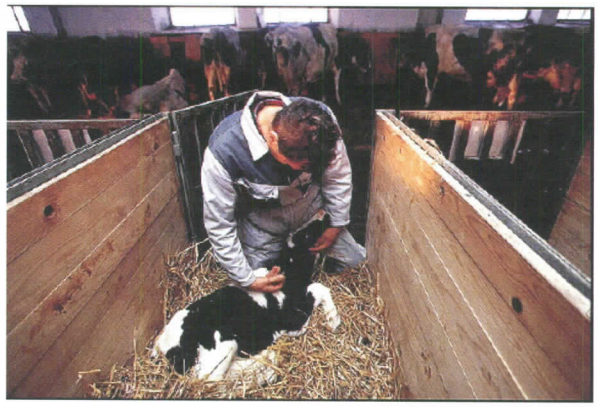

في مجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي، والمهتمة بمراقبة وسلامة الغذاء ومن أهمها:

1. كلية الزراعة / جامعة الفاتح / طرابلس.
2. كلية الزراعة / جامعة عمر المختار/ البيضاء.
3. كلية الزراعة / جامعة سبها / سبها.
4. كلية البيطرة / جامعة الفاتح / طرابلس.
5. كلية البيطرة / جامعة عمر المختار / البيضاء.
6. كلية البيطرة / جامعة سبها / سبها.
7. كلية العلوم الهندسية والتقنية / جامعة براك / سبها.
8. المعهد العالي للعلوم البيطرية والزراعة البعلية / الجبل الغربي.
9. مجموعة من المعاهد المتوسطة في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.
10. مركز البحوث الزراعية.
11. مركز بحوث ودراسات الثروة الحيوانية.
12. المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية.
13. مركز بحوث الأحياء البحرية.
14. مركز البحوث الصناعية.
15. مركز البحوث النووية.
16. مركز بحوث التقنيات الحيوية.
17. مركز بحوث النفط.
18. مركز بحوث تحلية ومعالجة المياه.
19. المركز العربي لأبحاث الصحراء.
20. المركز الوطني لإنتاج وإكثار البذور المحسنة.
21. اللجنة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي.

حيث تتعاون هذه المنظومة من المراكز البحثية والكليات الجامعية في إجراء البحوث والدراسات اللازمة لوضع السياسات الغذائية والعمل على تطويرها وحل مشاكلها من ناحية الرقابة والتفتيش على الأغذية، وكذلك إعداد الكوادر الفنية لتنفيذها، سواء في مجال الإنتاج أو التصنيع أو الاستهلاك أو المراقبة

ارتفاع المستوى التغذوي والصحي في ليبيا:

تأتي نتائج هذه الجهود الهامة لتدل على ارتفاع المستوى التغذوي والصحي في ليبيا من جانب الحالة الغذائية للمجتمع. وقد أوضحت الدراسات المقارنة لنتائج المسوحات الوطنية التي أجرتها جامعة الدول العربية لصحة الأم والطفل في البلدان العربية، أن ليبيا تقع على رأس قائمة تلك الدول فيما يتعلق بامتياز حالة التغذية ومؤشراتها الإيجابية ؛ حيث تتميز بضآلة نسبة الولادات بوزن ناقص، والتي لا تتعدى نسبتها أكثر من 4.7 % بين الأطفال دون الخامسة من أعمارهم، والأمر ذاته بالنسبة لمؤشرات نحافة الطفل أو قصر قامته؛ حيث لا تتجاوز الحالات في ليبيا أكثر من 2.7 %، و 15 % على التوالي.

وترتبط الحالة الغذائية الجيدة للمواليد والأطفال في ليبيا بالمستوى العالي لتغذية الأمهات من جانب، وبتقليد ممارسة الأم لرضاعة الثدي بمعدلات عالية من جانب آخر. وبالرجوع إلي المسح الوطني لصحة الطفل الليبي لسنة 1995 ؛ يتضح بأن نسبة عالية من الأطفال حديثي الولادة (41 %) لا يتم فطامهم من قبل الأمهات قبل مرور 18 شهرا، وأن نحو 23 % يتم فطامهم بعد بلوغ السنتين من العمر.

علاوة على ذلك، هناك نسبة عالية من الأمهات الليبيات اللواتي يزودن الرضع باستكمالات أخرى من غذاء الأطفال، حيث يعد ذلك من الأسباب الأساسية لتحسين الحالة الغذائية للطفل. ولعل أهم من هذا، أن معظم الأمهات (92 %) يقدمن رضاعة الصدر لأطفالهن خلال

الشهور الثلاثة الأولى الأساسية بعد الولادة، قبل أن تقرر نسبة منهن استخدام رضاعة الزجاجات.

ولا خلاف في القول بأن العامل الأساسي في تحسين الحالة الغذائية للمجتمع الليبي هو قياس مدى توفر الغذاء بعناصره الأساسية، ومدى الاعتماد على الذات في إنتاجه، وأشكال توزيعه بين الشرائح السكانية والاجتماعية المختلفة.

ويلاحظ من الجدول رقم(2) بأن نصيب الفرد الليبي من الطاقة المتاحة للاستهلاك، باستخدام جداول الميزان الغذائي، يتراوح بين 3346 – 4400 سعر حراري، وبمتوسط 3769 سعرا حراريا / اليوم، ووصل سنة 1999 إلى 3787 سعرا حراريا. وهذه تفوق المقررات اليومية لجميع الأعمار ولجميع السنوات، وفي الحقيقة لا تمثل هذه الزيادة أي مشكلة ؛ حيث إنها تعبر عن الطاقة المتاحة للاستهلاك، إضافة إلى كونها مناسبة للذين يقومون بأعمال شاقة.

ومن خلال ذلك يمكن معرفة نسبة الفاقد من السلع الغذائية، خلال قنوات التسويق وعمليات إعداد وتناول الوجبات، حيث يمكن تقدير نسبة الفاقد على أساس الفرق بين السعرات الحرارية المتاحة للاستهلاك والمستهلكة فعليا، والبالغة 1270 سعرا حراريا /اليوم، أي بنسبة 34 %

ويجب الإشارة هنا إلى توصيات خبراء التغذية بشأن توزيع الطاقة من مصادرها (البروتين والمواد النشوية والدهون)؛ بحيث تمثل على التوالي 12 % و 58 % و 30 %، ومن خلال الجدول يتضح أن البروتين والمواد النشوية والدهون تمثل 12.1 % و60.9 % و26.9 % على التوالي؛وهذه النسب تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية، كما يلاحظ من الجدول (2).

جدول (2) مساهمة مصادر الطاقة في إجمالي الطاقة اليومي خلال الفترة 93 – 1999 في الجماهيرية

السنة / الطاقة	البروتين %	الدهون %	المواد النشوية %	إجمالي الطاقة المتاحة سعر حراري
1993	13.0	28.0	59.0	4400
1994	9.3	28.3	62.4	4390
1995	12.0	25.4	62.6	4160
1996	14.4	24.7	60.9	3457
1997	12.0	27.0	61.0	3400
1998	11.8	26.6	61.4	3346
1999	12.6	28.4	59.0	3373
المتوسط	12.15	26.9	60.9	3769
توصيات خبراء التغذية	12	30	58	2200

ووفق الدراسات الميدانية التي أجريت في جامعة الفاتح سنة 2000ف فإن مساهمة المصادر النباتية والحيوانية في نصيب الفرد من الأغذية كانت 70% و30% على التوالي (جدول 3). وهذا يدل على الاعتماد على المصادر النباتية بنسبة أعلى من المصادر الحيوانية، ويعد هذا مؤشرا طبيعيا ينعكس علي مستوى بعض العناصر التغذوية التي تعتمد على المصادر الحيوانية، مثل فيتامين د والبيوتين وحامض الفوليك.

مساهمة المجاميع الغذائية في أجمالي نصيب الفرد من السلع الغذائية:

هناك اعتماد كبير على الحبوب في نصيب الفرد من السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك ؛ وقد وجد بأن مساهمة

جدول(3) نسبة المصادر النباتية والحيوانية في نصيب الفرد من الأغذية المختلفة للفترة 93 -1999

السنة	نصيب الفرد جم / يوم	مصدر نباتي%	مصدر حيواني%
1993	1908	75	25
1994	1661	70	30
1995	2190	79	21
1996	1824	720	28
1997	1734	73	27
1998	1636	72	28
1999	1724	71	29
المتوسط	1811	73.2	26.8

الحبوب تصل إلى 29 % تقريبا، يليها الألبان ومشتقاتها بنسبة 19 %، ثم الخضراوات والفواكه بنسبة 17 % و 18 % على التوالي، تم اللحوم والسكر بنسبة 5 % تقريبا لكل منها، تم الزيوت بنسبة 3 %، والبقوليات بنسبة 2 %، والبيض بنسبة 1 %.

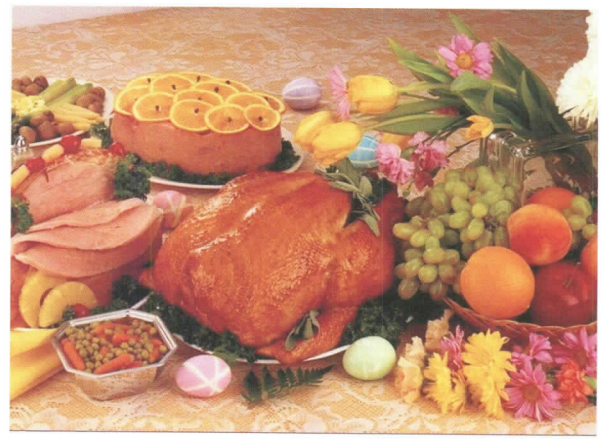

بعض مصادر تلوث الغذاء :

هناك العديد من المسببات التي تساهم في التلوث الغذائي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ليبيا لعل أبرزها المبيدات الزراعية ومبيدات الصحة العامة والمواد الكيماوية الأخرى، التي تؤدي إلى تلوث الغذاء وتسبب التسمم للإنسان، بما تنشره من معادن ذات تركيز ضار، ونورد هنا بعض الجداول الإحصائية التي توضح محتويات بعض الوجبات والمجموعات الغذائية لأهم أخطر معدنين هما الرصاص والكادميوم، لما يسببانه من أمراض مستوطنة وغيرها.

جدول(4) محتوى بعض الوجبات الليبية المعملية المحسوبة والمحللة من الرصاص والكادميوم (ميكروجرام / جرام)

الوجبة	الرصاص			الكادميوم		
	المحللة	المحسوبة	%	المحللة	المحسوبة	%
الرشدة	0.47	0.34	72	0.055	0.031	56
الكسكسي	0.31	0.29	93	0.041	0.024	59
الأرز	0.47	0.33	70	0.059	0.030	51
الطبيخة	0.35	0.30	85	0.065	0.038	58
المكرونة	0.40	0.30	75	0.040	0.020	50
الشربة	0.38	0.27	71	0.065	0.041	63
الفاصوليا	0.48	0.30	63	0.035	0.030	86
البازين	0.76	0.58	78	0.035	0.024	69
وجبات السمك	0.74	0.67	90	0.056	0.037	66

شكل (1) كميات المبيدات الزراعية المفرج عنها من قبل الهيئة العامة للبيئة خلال 1987 - 1997

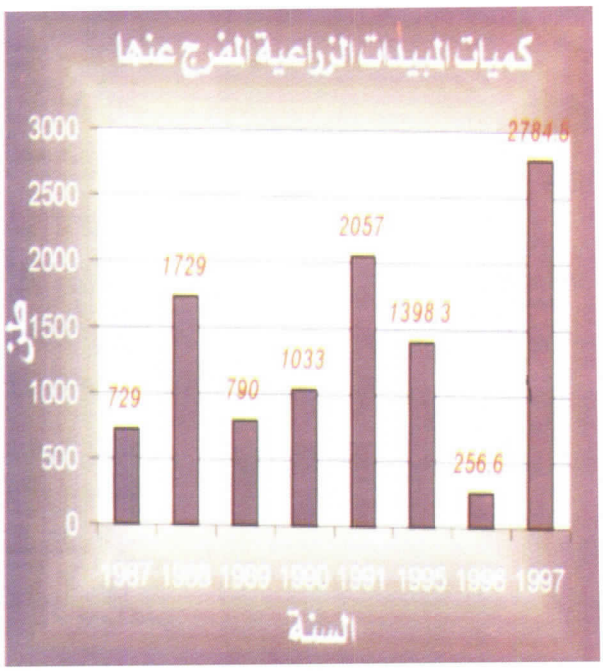

جدول (5) متوسط محتوى الرصاص والكادميوم في بعض المجموعات الغذائية.

المجموعات الغذائية	أدنى تركيز		أعلى تركيز		المتوسط	
	الرصاص	الكادميوم	الرصاص	الكادميوم	الرصاص	الكادميوم
الحبوب ومنتجاتها	< 0.001	< 0.001	1.48	0.04	0.45	0.005
الخضراوات والفواكه	< 0.001	< 0.001	1.66	0.16	0.42	0.05
البقوليات	< 0.001	< 0.001	0.56	0.03	0.12	0.003
اللحوم والأسماك والبيض	< 0.001	< 0.001	1.24	0.14	0.39	0.056
الألبان ومنتجاتها	< 0.001	< 0.001	1.60	0.14	0.63	0.036
التوابل	0.15	< 0.001	0.61	0.12	0.36	0.004
معجون الطماطم	< 0.001	< 0.001	0.174	< 0.001	0.054	< 0.001
زيت الذرة	< 0.001	< 0.001	< 0.001	< 0.001	< 0.001	< 0.001
ملح الطعام	0.24	< 0.001	0.96	0.093	0.64	0.048
السكر	0.063	< 0.001	0.89	0.008	0.58	0.004
الشاي	0.12	< 0.001	0.28	< 0.001	0.19	< 0.001
التونة المعلبة	< 0.001	< 0.001	1.67	0.12	0.67	0.58
الماء	0.003	< 0.001	0.048	0.002	0.018	0.0004

المصدر: عمر سعيد مفتاح 2003.

شكل (2) كميات مبيدات الصحة العامة المفرج عنها من قبل الهيئة العامة للبيئة خلال 1987 – 2000.

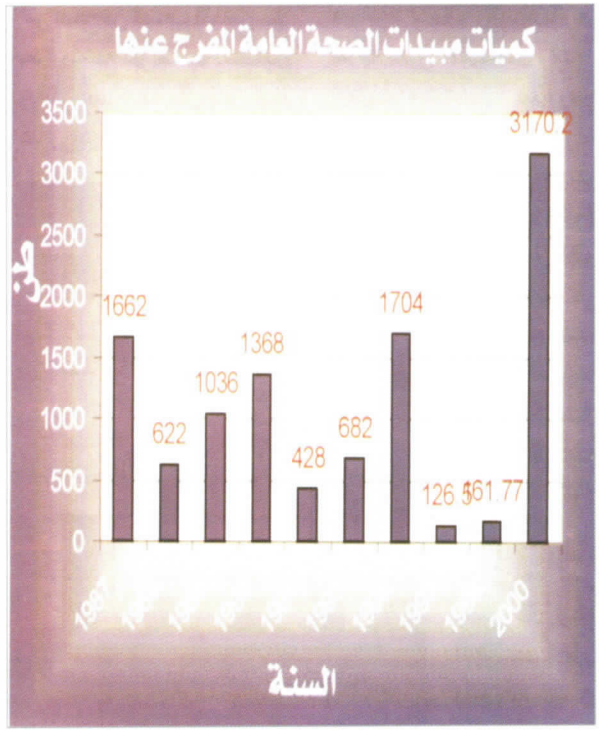

الحالة الصحية في ليبيا :

تتقرر الحالة الصحية في أي بلد نتيجة لثلاثة عوامل حاسمة وهي:

1. الأوضاع الاجتماعية (النهج السياسي، حالة الاقتصاد الوطني ونمط الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، وطبيعة تطور النظام التعليمي والثقافي السائد).

2. الأوضاع البيئية (مدى نظافة أو تلوث الماء والهواء والتربة).

3. مدى فاعلية نظام الرعاية الصحية.

ومن المتعارف عليه دوليا أن للعاملين الأول والثاني الأثر الأكبر في تقرير الحالة الصحية للمجتمع، وأن وزنهما التأثيري يصل إلى نحو 75– 80 % من إجمالي العوامل، في حين يساهم العامل الثالث بالوزن الباقي.

ووفق هذا المنظور لمعنى الحالة الصحية؛ جاءت الاستراتيجية الأولى لقطاع الصحة خلال السنوات السابقة بالتأكيد على أهداف توفير الصحة للجميع، وتقديم

الخدمات الصحية المتكاملة والشاملة من ضمن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في إطار الخطط الإنمائية الوطنية وهي:

1. مراعاة التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية والوقائية ومنح الأولوية للمناطق النائية.
2. توفير الأدوات والوسائل التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تكفل الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات المكملة لها أو المرتبطة بها.
3. توفير الخدمات الصحية بالمجان مع رفع مستواها.
4. تحصين مختلف الأفراد ضد الأمراض المعدية، والتركيز على المشروعات الصحية الوقائية، ومكافحة الأمراض السارية والمتوطنة (الدرن والتراكوما)، ونشر الوعي الصحي الغذائي، وتحسين برامج إصحاح البيئة.
5. تنمية القوى العاملة الصحية المحلية، وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصحي بمستوياته المختلفة داخليا وخارجيًا.
6. تطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة.
7. العناية ببرامج التثقيف والإرشاد الصحي والصحة المدرسية.
8. الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية، وبالعوامل الاقتصادية والغذائية والثقافية والنفسية التي تؤثر على المستوى الصحي.

لا يخفى على المتتبع بأن المجتمع الليبي هو أحد المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديموغرافي، فنتيجة لعملية التحديث والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد خلال السنوات السابقة، أصبح التغير في الظواهر السكانية، منعكسا في أحد آثاره، على تحسين المؤشرات الصحية بصورة عامة، حيث ارتفع معدل عمر الفرد وانخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات، وصاحب ذلك انخفاض في الخصوبة والولادات، والجدول (6) يبين أهم المؤشرات والقيمة الصحية خلال السنوات 1999 – 2003 ف. ومن ضمنها معدل المواليد والوفيات، والعمر المتوقع، ونسب الأسرة في المستشفيات، وغيرها من المؤشرات الصحية الأخرى.

ويلاحظ من الجدول انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 24.4 / 1000 مولود حي سنة 1999

جدول (6) أهم المؤشرات والقيمة الصحية خلال عام 1999 – 2003

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

المؤشر	السنة / المؤشر كقيمة عددية				
	1999	2000	2001	2002	2003
معدل المواليد الخام	3.6	18.9	18.7	19.9	19.6
معدل الوفيات الخام /1000 من السكان.	7.0	3.3	3.5	3.4	3.6
معدل الخصوبة الإجمالي	4.2	2.76	2.56	2.92	2.68
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (سنة)	68	69.05	72.73	71.95	70.26
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (سنة)	71	71.25	73.04	72.14	71.79
الزيادة الطبيعية	-	15.6	15.2	16.5	15.9
نسبة أسرة المستشفيات/ 1000 مواطن	40	*39	*39	39*	*39
عدد السكان للسرير الواحد	243	243	280	258	*260
معدل طبيب بشري /1000 مواطن	1.4	1.3	1.3	1.2	*1.2
معدل طبيب أسنان /10000 مواطن	1.3	1.3	0.8	0.9	*1.0
معدل صيدلي /10000 مواطن	2.3	2.3	1.4	1.4	*1.4

معدل ممرضة /1000 مواطن	3.6	4.3	4.3	5.0	*5.0
معدل قابلة /1000 مواطن	1.7	----	----	5.0	*5.0
عدد المرافق الصحية / 10000 مواطن	5.0	----	----	2.2	*2.2
معدل وفيات الأطفال الرضع / 1000 مولود حي	24.4	21.5	*20	19.5	25
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة /1000 طفل حي	30.1	27.2	*27	27.5	31
معدل وفيات الأمومة / 10000 مولود	40	---	----	*50	51
معدل استهلاك الفرد من السعرات الحرارية يوميا	3787	3787	3787	3787	3787

* تقدير

إلى 19.6 / 1000 عام 2003 ف. بعد أن كان 118 / 1000 مولود حي في عام 1973. أما الحصيلة الأساسية لتحسين الوضع الصحي فيمكن أن نتعرف عليها من خلال التطور الذي شهده مؤشر طول العمر المتوقع عند الولادة، فقد كان المعدل لا يتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات، في حين أن ذلك المعدل قد أرتفع بصورة حادة ليصل إلى 70 سنة للرجال و 71 سنة للإناث لسنة 2003.

وتقترن بهذه المؤشرات الإجمالية الوطنية، مؤشرات تفصيلية أخرى على مستوى المناطق، حيث لوحظ من خلال تحليل البيانات الجغرافية؛ أن فجوة وفيات الأطفال بين المناطق الحضرية والريفية قد تم تقليصها إلى حد كبير، إذ تدل التقديرات بأن نسبة الوفيات خلال السنوات الأخيرة كانت 67% في الحضر و 62% في الريف، مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق.

وفي إطار المقارنات الدولية، تعد ليبيا من بين الدول الرائدة التي قطعت شوطا كبيرا في تغطية التحصينات ضد

الأمراض المعدية والسارية، وتدل الإحصائيات بأن نسبة التحصينات ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة تصل إلى أكثر من 97 % بين الأطفال.

المراجع:

1. أحمد، ع.أ.، سويدان، ع. أ.، الأمين، م م. مروان أ. غ. 2001. تقييم الحالة الغذائية بالطرق البيوكيمائية (الفحوصات الكيمائية) في الجماهيرية العظمى. المؤتمر العربي الأول للتغذية، المنامة البحرين.

2. أحمد، ع.أ.، سويدان، ع. أ.، ومروان أ. غ. 2001. تطور نصيب الفرد من الأغذية في الجماهيرية العظمى. المؤتمر العربي الأول للتغذية، المنامة البحرين.

3. أحمد، ع.أ.، سويدان، ع. أ.، الأمين، م م. ومروان أ. غ. 2001. تقييم الحالة الغذائية بواسطة الطرق الجسمانية في الجماهيرية العظمى. المؤتمر العربي الأول للتغذية، المنامة البحرين.

4. إدارة المنظمات الدولية، 2002.تأثير الحصار ومخلفات الحرب العالمية الثانية(الألغام) على سياسات وبرامج الأمن الغذائي في الجماهيرية. المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.طرابلس ليبيا.

5. الأزهري , أ. 2000 دور الجازولين السيارات في تلوث الهواء / مجلة البيئة (1).

6. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1999 ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999. طرابلس ليبيا.

7. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2000 إحصائيات

التجارة الخارجية، 2000 طرابلس ليبيا.

8. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2001 إحصائيات مختلفة 2001، طرابلس ليبيا.

9. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. 2001. الكتيب الإحصائي. طرابلس ليبيا.

10. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. 2002. الكتيب الإحصائي. طرابلس ليبيا.

11. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2003 إحصائيات التجارة الخارجية، 2003 طرابلس ليبيا.

12. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. 2005. قاعدة بيانات للأمن الغذائي في ليبيا. طرابلس ليبيا.

13. الهيئة العامة للثروة الحيوانية، 2002. الإجراءات والاحتياطيات التي يتم تطبيقها لتفادي مرض جنون البقر، والأمراض العابرة للحدود، مادة الديوكسين، وسلامة الأغذية بالجماهيرية العظمى.

14. الهيئة العامة للثروة الحيوانية، 2002. إحصائيات الثروة الحيوانية 2002. طرابلس.

15. المؤسسة الوطنية للسلع التموينية 2000 إحصائيات الاستيراد. طرابلس.

16. المؤسسة الوطنية للسلع التموينية 2002 إحصائيات الاستيراد. طرابلس

17. المؤسسة الوطنية للسلع التموينية 2003 إحصائيات الاستيراد. طرابلس.

18. الشريك، ي.م.. 1996 تكنولوجيا اللحوم ومخلفاتها. الدار العربية للنشر والتوزيع مدينة نصر / مصر.

19. البكوش. ع. ع. 2003. دراسة مسحية تحليلية حول جودة أقراص اللحم المفروم ميكروبيا وكيمائيا على مستوى مدينة طرابلس. رسالة ماجستير / قسم علوم الأغذية / كلية الزراعة / جامعة الفاتح / طرابلس ليبيا.

20. الجرو شي. س. ج. 1992. دراسة تلوث الهواء ببلدية خليج سرت. المركز الفني لحماية البيئة / مصراته.

21. الثابت. ط. إ. 2001. أخطار سوء التعامل مع النفايات الطبية: دراسة حالة أحدى المستشفيات مدينة طرابلس. مجلة البيئة (7).

22. المنشار , ع. 2002. الملوثات الناتجة عن صناعة الأسمنت بالجماهيرية العظمى. دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت لبدة. مجلة البيئة (9).

23. العزابي، الطاهر. 1988 وضع الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم السودان.

24. العوشار، م.ع. والشيخي، خ.م. 2001. التخلص من النفايات والمبيدات مجلة البيئة (6).

25. القبي , م.ع. 2001. دراسة الوضع المائي بمشروع طمينة الزراعي بمنطقة مصراته مجلة البيئة (6)

26. الزقطاط , أ. 1992. دراسة كمية بعض المعادن الثقيلة في لحم الدجاج المحلي. رسالة ماجستير / قسم علوم الأغذية / كلية الزراعة / جامعة الفاتح / طرابلس ليبيا.

27. الهيئة العامة للمياه، 2002. إحصائيات عن المياه في ليبيا. طرابلس.

28. دوغة، ي. ع. 2002 الإدارة السليمة للنفايات السامة والخطرة. مجلة البيئة(12).

29. سعيد، عمر مفتاح 2003 رسالة ماجستير/ قسم علوم الأغذية / كلية الزراعة / جامعة الفاتح طرابلس ليبيا.

30. عبد الوهاب , أ. 1997. أسس تدوير النفايات. الطبعة الأولى. الدار العربية للنشر والتوزيع/ مدينة نصر/ القاهرة / مصر.

31. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 1996. الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية العظمى، روما إيطاليا.

32. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 2002. الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية العظمى، روما إيطاليا.

33. أعداد مختلفة من مجلة البيئة.

أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل

مقاربة مرجعية لتنمية الموارد البشرية

أ. د. عبد السلام بشير الدويبي
خبير اجتماعي

يعتبر التعليم التقني والمهني فعالية من الفعاليات المهمة في مجال تنمية الموارد البشرية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وذلك لما تحظى به هذه الاستجابة من أهمية بالغة، من حيث إن الاستجابة بكفاءة عالية لمتطلبات سوق العمل تؤدي إلى زيادة معدلات الأداء، ورفع مستوى وجودة الإنتاجية، وتقليل المخاطر، وإلغاء العديد من مظاهر البطالة، خاصة المقنعة منها، وكذلك في ضوء العولمة والمتغيرات الدولية، خاصة مسألة تحرير التجارة العالمية. وتعد العلاقة بين التعليم التقني والمهني وبين سوق العمل من العلاقات المتشعبة ذات الأبعاد المختلفة، خاصة فيما يتعلق بمسألة مواكبة برامج التعليم التقني والمهني للتقدم السريع في التقنيات المستخدمة في سوق العمل المعاصر وما يتسم به من تغيير وتجدد.

ومع التسليم بأن مقدرة سوق العمل على توظيف واستيعاب أحدث المبتكرات العلمية والتكنولوجيا هي بدرجة أعلى من مقدرة مؤسسات التعليم الفني والمهني، فإن الضرورة تقتضي استدامة تطوير برامج مؤسسات وفعاليات التعليم المهني، لمجاراة التغيرات وتوسيع دائرة التمكين للموارد البشرية.

ومن هنا فإن أي مفارقة بين التعليم والتدريب المهني وبين مستجدات ومعطيات سوق العمل ستكون دون ريب عاملا له خطورته على معطيات تنمية الموارد البشرية، وعلى المقدرة التنافسية للاقتصاد وسواها من التداعيات.

ومما يزيد من أهمية الشراكة في هذا المجال ما تفرضه الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات، التي أدت إلى تغيير غير مسبوق في وسائل وتقنيات التواصل، واحتلت المعرفة مكان الصدارة لتقدر من خلالها المكانة الاقتصادية للشعوب، وصار التعليم والتدريب المهني غير محدد النهايات وعلى مدى الحياة.

منطلقات مرجعية:

يمكن مقاربة أهمية المواءمة والشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وأسواق العمل من خلال جملة من المعطيات والمنطلقات المرجعية وذلك على النحو التالي:

أولا: تنطلق فكرة الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل من الطبيعة المتداخلة للعلاقة المتكاملة بين الاثنين.

ثانيا: ترتبط مقتضيات سوق العمل بمخرجات التعليم والتدريب المهني، وأن عدم الاعتبار لهذه المقتضيات يمثل نوعا من الهدر في الموارد المادية والبشرية.

ثالثا: تقتضي العولمة إعادة النظر في التعليم والتدريب المهني التقليدي؛ لأنه لا يستجيب للطبيعة المتجددة لمتطلبات السوق ولا للتطور السريع في التقنية خاصة تقنية المعلومات والتوجه نحو التنوع والمواكبة واستدامة التأهيل والتدريب.

رابعا: يمكن لسوق العمل أن يسهم بشكل أكثر فاعلية في تنمية الموارد البشرية وأن يمثل عمقا تدريبيا وتأهيليا أكثر فعالية ومرونة وجدوى.

خامسا: تعني الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وبين سوق العمل التوظيف الأمثل للقدرات والإمكانات المتاحة، خاصة وأن الاثنين يتأثران بالتكنولوجيا وتطورها.

أوجه الأهمية:

يمكن تحديد أهم أوجه أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وبين سوق العمل في جملة من النقاط وذلك على النحو التالي:

1- توفر الشراكة آلية معتبرة لتقليل الهدر في الموارد والإمكانيات.

2- تحقق الشراكة إعدادا للموارد البشرية تكون أكثر كفاءة واستجابة لمتطلبات سوق العمل.

3- تتسع من خلال تحقيق مبدإ الشراكة دائرة ومجالات تنمية الموارد البشرية بشكل أكثر مرونة وفاعلية.

4- تلغي الشراكة صعوبات الازدواجية والتعارض ونقص الإمكانات وتعقد وتداخل الإجراءات.

5- تساعد الشراكة على دقة رصد حجم الطلب على القوى العاملة بحسب المجالات والمستويات المهنية وتوقيتات زمنية محددة، وكذلك تقدير حجم العرض من القوى العاملة والموازنة بين العرض والطلب وتقدير الفائض من العجز من هذه القوى.

الشراكة والتدريب في مواقع العمل:

توفر سوق العمل فرصا متجددة ومتطورة للتدريب، في إطار الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، على أساس اعتبار مواقع العمل من مجالات التدريب العملي للمتدربين المستهدفين ومعاملتهم كموارد بشرية تحت التدريب والتأهيل.

وتوفر مؤسسات التدريب المشرفين والمتابعين المتخصصين، وتستهدف هذه الشراكة بالدرجة الأولى ما يلي:

1- وضع المتدربين في أجواء العمل الواقعية وتقنياتها المتطورة ومشاكلها وصعوباتها.

2- إشعار المتدرب بأهمية المهنة التي يمارس التدريب فيها.

3- تزويد المتدرب بمهارات متجددة وخبرات داعمة.

4- وضع المتدربين في علاقات عمل وفرص للمنافسة والترقي.

5- اعتبار التدريب في مؤسسات سوق العمل من سوابق الخبرة ومتطلبات المهارة.

6- توفير فرص للتعامل مع التقنيات المتطورة.

الأبعاد الإيجابية للشراكة في التدريب في مواقع العمل:

حينما تستعين مؤسسات التدريب المهني بمواقع العمل كمجال أرحب وأكثر عملية في الشراكة للتدريب والتعليم المهني، فإنها توسع من إمكاناتها من جهة وتسد العجز الذي تعانيه مؤسسات التعليم والتدريب المهني من جهة أخرى، ويمكن تحديد أهم الجوانب الإيجابية للتدريب في مواقع العمل في الآتي:

1- تنمية مهارات التكيف مع متطلبات ومتغيرات سوق العمل.

2- تقليل نفقات التدريب وخاصة شراء المعدات والتجهيزات التي تتطلبها مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

3- تنمية المواقف الإيجابية للمتدربين نحو مجال العمل والإنتاج الذي يتدربون فيه.

4- إيجاد قاعدة للتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل.

5- توسيع خيارات وفرص العمل أمام المتدربين.

6- يكتسب المتدرب خبرات عملية بعد حصوله على الخبرات النظرية في مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

7- مساهمة سوق العمل في تكاليف التدريب والتعليم المهني، بما يخفف الأعباء المالية والبشرية على المؤسسات الرسمية للتدريب والتعليم المهني، وتخفيض الكلفة التشغيلية للإنتاج، وضبط الهدر في الموارد البشرية.

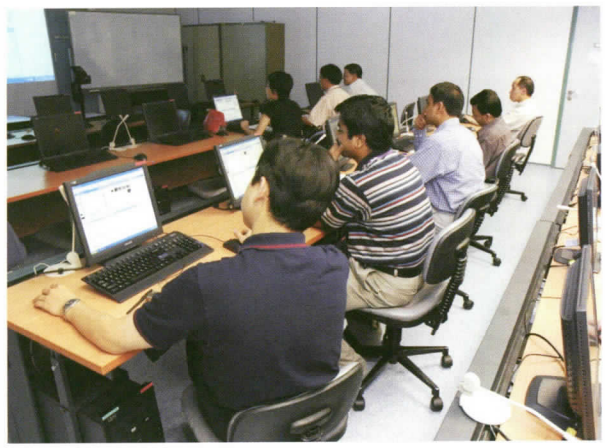

التوأمة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل:

تتجه بعض الدول لتأسيس نوع من الشراكة في التدريب والتعليم المهني مع سوق العمل، إلى ما يعرف بنظام التوأمة أو التعاون المشترك، وفقا لاتفاقات محددة ومعتمدة، بهدف توفير برامج للتدريب المهني تستجيب بكفاءة لمتطلبات سوق العمل.

وتؤطر هذه الشراكة في إطار المعطيات التالية:

1- رفع مستوى الكفاءة ومعدلات الأداء التقني والمهني بما يستجيب لمتطلبات ومتغيرات سوق العمل.

2- التكامل والتنسيق بما يحقق تجاوز الهوة بين إمكانات المؤسسات التدريبية المهنية وبين الإمكانات التقنية والإنتاجية لسوق العمل.

3- خفض كلفة التدريب والتعليم المهني والتقني، من خلال ما يوفره سوق العمل من مجالات وتقنيات ومدربين.

4- التأكيد على مبدإ الشراكة ومسئولية سوق العمل في تنمية الموارد البشرية.

5- الاستفادة مما يتميز به سوق العمل من مقدرة على استيعاب مستجدات العلم والتقنية بشكل يفوق مقدرة المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب المهني.

البعد المعياري لمشاركة سوق العمل في التعليم والتدريب المهني:

تتحدد فاعلية مؤسسات سوق العمل في التعليم والتدريب المهني وفقا لمعايير محددة ترتبط بالإمكانية والفاعلية، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

1- وجود التسهيلات والمعدات التدريبية المناسبة.

2- توفر البعد المكاني المناسب للتدريب.

3- أهمية العمل الإنتاجي المستهدف ومستقبله.

4- توفر اشتراطات السلامة والصحة المهنية.

5- وجود المدربين المتخصصين والمؤهلين.

6- التزام جهة العمل واقتناعها بأهمية التدريب المهني في إطار الشراكة.

ملامح الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل:

تبرز الأدبيات المتاحة وجود نوع من القطيعة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، وعلى حد قول د. رياض مصطفى، " فإن أحد أهم أسباب ضعف التعليم المهني والفني في معظم الأقطار العربية هو حالة الانفصام القائمة بين هذه المؤسسات وبين سوق العمل، حيث يشير الواقع إلى تخلف التعليم المهني والفني مقارنة بالتطور التقني في سوق العمل ".

بهذه المشكلة بدأ الاتجاه يتنامى نحو الشراكة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وفي هذا السياق يمكن تحديد بعض ملامح هذه الشراكة:

1- فتح قنوات للتواصل مع سوق العمل في مجال رسم السياسات التدريبية وتحديد محتوى المقررات المنهجية، في إطار تحليل احتياجات سوق العمل الكمية والنوعية، وذلك من خلال تواجد مندوبي قطاعات العمل المختلفة في لجان أو هيئات رسم السياسات التدريبية والمهنية، وكذلك في مجالس إدارات المؤسسات التدريبية المهنية، وتكوين فرق ومجموعات عمل مشتركة بين سوق العمل ومؤسسات التدريب المهني، يشارك فيها مختلف قطاعات سوق العمل، يكون من شأنها حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية، وتوصيف عمل المخرجات، والمساهمة في إعداد وتطوير المناهج التدريبية.

2- قيام مؤسسات التعليم والتدريب المهني بتنفيذ دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في منشآت ومؤسسات سوق العمل، سواء على سبيل التفرغ أو أثناء العمل.

3- تكوين لجان عمل مشتركة لمتابعة المتدربين الذين أنهوا فترة التدريب في مواقع العمل المتواجدين بها، في إطار تحقيق المواءمة بين مجال التدريب واحتياجات السوق، ورصد الهدر في الموارد البشرية وتحديد الصعاب.

4- استحداث كيانات متكاملة لتحقيق الشراكة والمواءمة بين مؤسسات التدريب والتعليم المهني وسوق العمل، تتولى وضع أسس تطوير خطط وبرامج التعليم الفني وفقا لمتطلبات ومعطيات سوق العمل.

الصعوبات والتحديات:

رغم أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وبين مؤسسات سوق العمل فإن هناك جملة من الصعوبات والتحديات منها:

1- عدم اقتناع الشركات والمصانع في سوق العمل بفكرة التدريب المهني على آلاتها ومعداتها وتخوفهم من ذلك، وتخوفهم من هدر الوقت والإمكانات.

2- غياب قاعدة المعلومات عن سوق العمل بما يحقق التوفيق بين الإمكانات المتاحة في سوق العمل وبين الاحتياجات التدريبية.

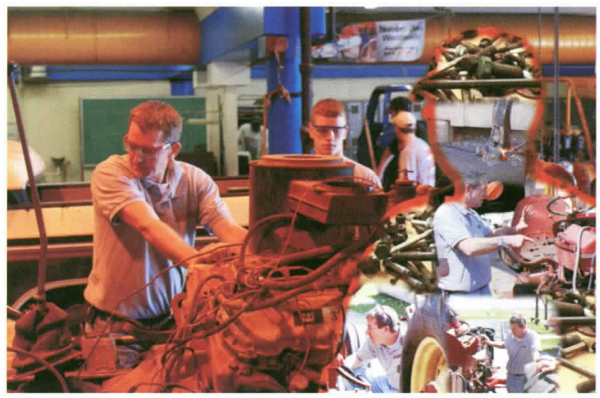

3- تعدد الجهات والمؤسسات التي تشرف على التدريب والتعليم الفني والمهني.

4- نقص الاستعدادات والكفاءات البشرية لمؤسسات سوق العمل في القيام بالتدريب، فبعض المنتجين في مواقع العمل ليست لهم المقدرة المهنية على التدريب.

5- وجود نظرة للاستفادة من المتدربين كعمالة رخيصة.

6- الفراغ التشريعي في تنظيم العلاقة بين مؤسسات التدريب المهني وسوق العمل.

7- صعوبات إلزام جهات العمل بالبرامج التدريبية المعتمدة ولا حتى بالوحدات التدريبية.

8- صعوبة تحقيق الاستدامة في برامج التدريب والتعليم المهني في ظل معطيات التجدد والتطور غير المسبوق في آليات العمل وتقنياته.

الخاتمة:

أظهرت مقاربة موضوع الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل الأهمية القصوى لهذه الشراكة في ظل معطيات العصر، خاصة تلك المعطيات التي تفرزها العولمة وثورة المعلومات وتحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق والاتجاهات الاقتصادية القائمة على المعرفة.

ولقد فرضت إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية دولياً، والتي جاءت في معظم تداعياتها استجابة للمتطلبات العالمية، العديد من المشاكل، فأصبحت العديد من القوى العاملة معرضة للتسريح من الخدمة، وتضخمت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك، وعجزت السياسات الحمائية، وصار الأمر مرهونا بتوفير آلية للعمل المشترك، بما يحقق استجابة مناسبة ومتكافئة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المهني وبين سوق العمل.

وهكذا فإن الحاجة تدعو اليوم إلى المزيد من العمل المشترك، ضمن مؤسسات المجتمع الأهلية والمؤسسات الرسمية ومؤسسات سوق العمل، بما يحقق المواءمة بين التدريب المهني والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، كذلك السعي إلى مزيد من التكامل والتنسيق في مجال التدريب ومن خلال المؤسسات الرسمية ومؤسسات سوق العمل خاصة في هذا العصر الذي سمي بعصر المعرفة عصر العقول المدبرة والأيادي الماهرة في إطار التوجه نحو تنمية مستدامة للموارد البشرية.

المراجع:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1993.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004.

3- د. رياض مصطفى (2000) واقع نظم وأنماط التعليم والتدريب والتكوين التقني، المجلد السابع العدد الأول ص1-42، طرابلس.

4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نحو تنفيذ استراتيجية التربية العربية، الرياض.

5- سعاد نائف (2000) إدارة الموارد البشرية، وائل للنشر والتوزيع، عمان.

6- منظمة العمل العربية، (1992) التشغيل والهجرة في الأقطار العربية، طنجة.

7- منظمة العمل العربية (1994) الاحتياجات التدريبية في البلدان العربية.

الإحصائيات الحيوية

عادل الشاوش
رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية

تشكل الإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية مصادر الإحصاءات الديموغرافية. حيث تصف التعدادات السكانية السكان في لحظة زمنية معينة، أما الإحصاءات الحيوية فتتابع ما يطرأ على هؤلاء السكان من تغييرات زمنية ومكانية، وتوصيفهم طبقاً لما يطرأ عليهم من تغييرات صحية واجتماعية وتعليمية واقتصادية حسب توزيعاتهم المكانية والعمرية.

ولقد طرأت تغييرات كثيرة على الإحصاءات الحيوية، حيث كانت تتعلق بعدد المواليد والوفيات فقط، ثم تطورت إلى عدد المواليد والوفيات حسب التقسيمات الإدارية وفئات عمر الأم والأب وفئات عمر المتوفى. وسوف تظل تتطور لتلبي الاحتياجات المتنامية للباحثين والمسئولين.

كما تضع كل الدول قوانين تحتم تسجيل الوقائع الحيوية في مكاتب معينة (مكاتب السجل المدني) وفي حدود أزمنة مؤقتة، وتنص هذه القوانين على عقوبة على المخالفين.

ورغم وجود تسجيل للوقائع الحيوية، وكذلك وجود سجلات للسكان في بعض الدول، فإنها تقوم بإجراء التعداد العام للسكان بصفة دورية للتحقق من مدى صحة سجلاتها المذكورة.

أما الوحدة التي يتم على أساسها جمع الإحصاءات الحيوية فهي حوادث الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والهجرة والمرض، وغير ذلك من أحداث ووقائع حيوية تصيب الفرد.

تعتمد الدراسات الديموغرافية على بيانات التعدادات العامة للسكان وكذلك الإحصاءات الحيوية. وبينما يستفاد من بيانات التعدادات في دراسات السكون، فإنه يستفاد من بيانات الإحصاءات الحيوية في دراسة الحركة؛ ذلك أن بيانات التعدادات تصف السكان وأحوالهم وظروفهم وخصائصهم في لحظة زمنية معينة تسمى (لحظة الإسناد الزمني)، شأنها في ذلك شأن آله التصوير الثابت، بينما تلتقط الإحصاءات الحيوية للناس صوراً متحركة عن تصرفاتهم الديموغرافية على مدار فترة زمنية لها بدايتها ونهايتها، شأنها في ذلك شأن آلة التصوير المرئي.

إن العديد من الدراسات السكانية تعتمد على بيانات التعدادات وبيانات الإحصاءات الحيوية معاً، خاصة تلك الدراسات التي تستهدف إرساء القواعد الأساسية للسياسات السكانية وتوضيح معالمها.

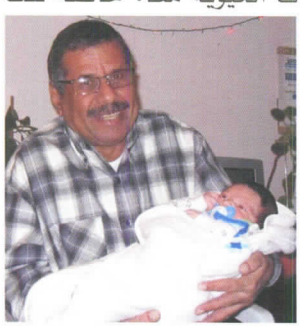

والإحصاءات الحيوية تساعد في معرفة عدد

السكان وأوصافهم في غير سنوات التعداد، وتساعد كذلك في ضبط ما نتوصل إليه من تقديرات لعدد السكان بين التعدادات، وتفيد في متابعة ما يكون قد طرأ من تغييرات على عدد السكان وخصائصهم منذ إجراء آخر تعداد.

بينما يتم إجراء التعداد العام للسكان كل عشر سنوات أو خمس سنوات، فإن تسجيل وتجميع الإحصاءات الحيوية يتم كل يوم وعلى مدار الساعة، كما يمكن تجميعها في شكل نشرات يومية أو شهرية أو سنوية.

الإحصائيات الحيوية في الجماهيرية العظمى:

يتم نظام التسجيل في الجماهيرية عن طريق مكاتب السجل المدني الموجودة بكل الشعبيات والمناطق، حيث يتم تسجيل البلاغات في سجلات مكاتب السجل المدني، ويعد البلاغ من ثلاث نسخ تحول إحداها إلى قطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات لتبويبها وترميزها وإعداد نشرة الإحصاءات الحيوية السنوية.

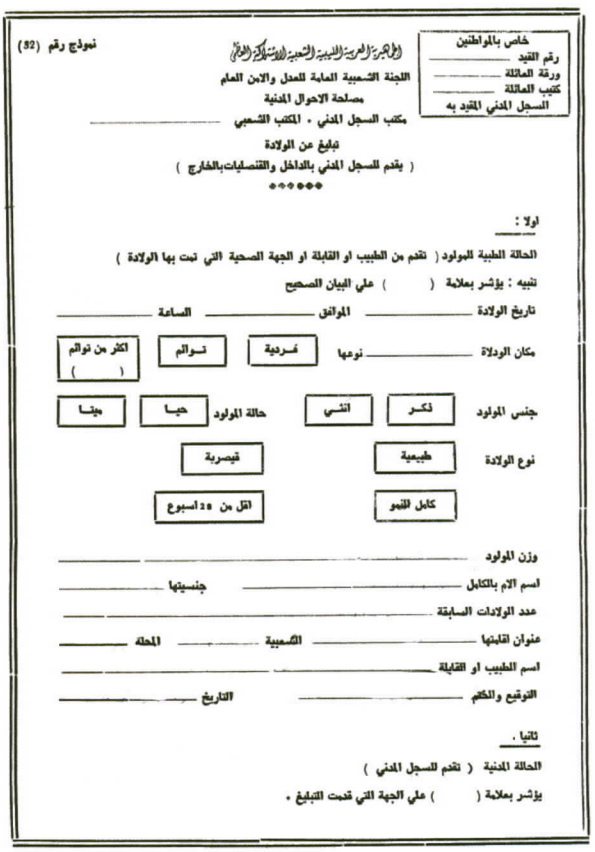

خاص بالمواطنين
رقم القيد
ورقة العائلة
كتيب العائلة
السجل المدني المقيد به

نموذج رقم (92)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة للعدل والامن العام
مصلحة الاحوال المدنية
مكتب السجل المدني - المكتب الشعبي

تبليغ عن الولادة
(يقدم للسجل المدني بالداخل والقنصليات بالخارج)

اولا :
الحالة الطبية للمولود (تقدم من الطبيب او القابلة او الجهة الصحية التي تمت بها الولادة)
تنبيه : يؤشر بعلامة ( ) على البيان الصحيح
تاريخ الولادة ____ الموافق ____ الساعة ____
مكان الولادة ____ نوعها: فردية | توائم | اكثر من توائم ( )
جنس المولود: ذكر | انثى
حالة المولود: حيا | ميتا
نوع الولادة: طبيعية | قيصرية
كامل النمو | اقل من ٣٥ اسبوع
وزن المولود ____
اسم الام بالكامل ____ جنسيتها ____
عدد الولادات السابقة ____
عنوان اقامتها ____ الشعبية ____ المحلة ____
اسم الطبيب او القابلة ____
التوقيع والختم ____ التاريخ ____

ثانيا :
الحالة المدنية (تقدم للسجل المدني)
يؤشر بعلامة ( ) على الجهة التي قدمت التبليغ .

بالنسبة لتصنيف وتبويب بيانات الإحصاءات الحيوية فهي تتطور بتطور الدراسات التي تعتمد عليها، فيتولى قطاع الإحصاء والتعداد بالهيئة إعداد جداول للبيانات الموجودة بالبلاغات، ويتم توزيع هذه البيانات في جداول حسب مجموعة تصنيفات، فبيانات الوفيات توزع حسب العمر والشعبيات وأشهر السنة والديانة والمهنة وأسباب الوفاة، على أن يتم توزيع الوفيات في جداول المخرجات حسب خاصيتين أو أكثر، وتفيد هذه التوزيعات في استقصاء خصائص المتوفين وأسباب الوفاة وأماكن الوفاة، مما يساعد المسئولين على اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة.

أما بيانات المواليد فيعتبر كل مولود ناجم عن الحمل لمدة (24) أسبوعاً فأكثر وظهرت عليه إحدى علامات الحياة مثل ضربات القلب أو نبض الحبل السري أو الحركة أو البكاء بعد لفظه لفظاً تاماً، مولوداً حياً.

وتبوب بيانات المواليد حسب مكان الميلاد ومكان الإقامة وأشهر الولادة وعمر الأم والأب ومهنة الأم والأب وجنسية الأم والأب ووزن المولود ونوع الولادة، ويتم توزيع بيانات المواليد حسب خاصيتين أو أكثر.

مكاتب السجل المدني

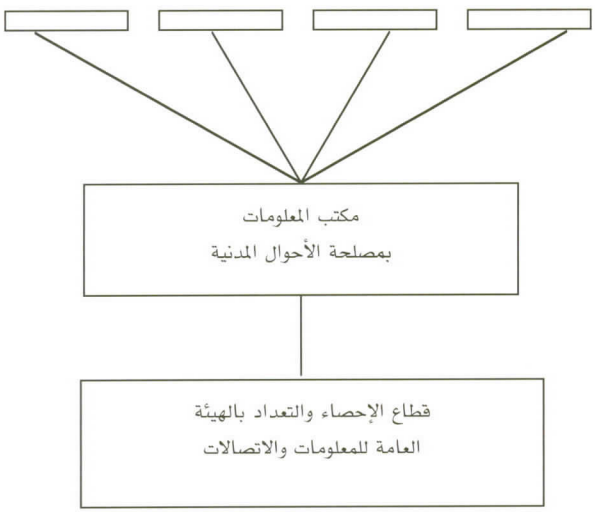

غير أن للإحصاءات الحيوية عيوباً وأخطاء من الصعب تلافيها، نتيجة عدم التزام رؤساء الأسر بتسجيل الواقعات في الوقت المحدد لها بموجب قانون الأحوال

المدنية، الأمر الذي يجعل من هذه الإحصاءات مصدراً غير دقيق في بعض الحالات.

وأهم العيوب التي تتعرض لها هذه الإحصاءات هي:

1. عدم الشمول في تسجيل جميع الواقعات الحيوية، بحيث يكون العدد الحقيقي للواقعات الحيوية الحاصلة فعلاً أكبر من العدد الذي تم تسجيليه في السجلات.
2. عدم تبويب البيانات المسجلة في السجلات بشكل يسمح باستخدامها في تقدير المؤشرات الديموغرافية المختلفة، لعدم تبويب الوفيات حسب العمر والمهنة، وعدم تبويب الوفيات حسب أعمار الأمهات عند الولادة ومهنة الأم ومهنة الأب وسبب الوفاة.

أهمية مؤشرات الإحصاءات الحيوية:

ومن خلال الإحصاءات الحيوية يمكن الوصول إلى عدة مؤشرات اجتماعية وصحية للمجتمع، ومن بين هذه المؤشرات معدل المواليد الخام، نسبة النوع عند الولادة، عدد الأطفال للمرأة الواحدة في سن الإنجاب، معدل الخصوبة العامة، ومعدل الخصوبة العمرية، ومتوسط سن الإنجاب، معدل الخصوبة الكلية، وهذه المؤشرات تستخدم في قياس الخصوبة في المجتمع.

إضافة إلى مؤشرات أخرى تستخدم في دراسة الوفاة منها :

معدل الوفاة العام، معدل الوفاة العمرية، احتمالات الوفاة، احتمال البقاء، معدل وفيات الرضع، توزيع الوفيات حسب سبب الوفاة، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر.

وتكتسب دراسات الوفيات أهمية خاصة، لكونها تعكس المستوى الصحي السائد في الدولة، وبالتالي تعبر عن مدى تمتع السكان بأحد أهم عناصر حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في حياة خالية من العلل والأمراض.

وفيما يلي شرح بسيط لبعض المؤشرات:

معدل المواليد الخام:

يعبر معدل المواليد الخام عن عدد الولادات التي تحدث في الدولة خلال سنة ما مقابل كل ألف من السكان في منتصف السنة، ومن ثم يهدف معدل المواليد الخام إلى قياس مستوى الخصوبة البشرية السائد في الدولة.

وباستعراض معدل المواليد الخام بالنسبة للسكان الليبيين في الفترة (1999–2004) نجد أنه أخذ في الارتفاع البسيط، حيث كان (18.9 بالألف) عام 1999 وارتفع إلى (20.3 بالألف)عام 2004.

والجدول التالي يبين معدل المواليد الخام للسكان الليبيين حسب السنوات:

السنوات	معدل المواليد الخام
1999	18.9
2000	18.9
2001	18.7
2002	19.9
2003	19.5
2004	20.3

معدل المواليد الخام للسكان الليبيين

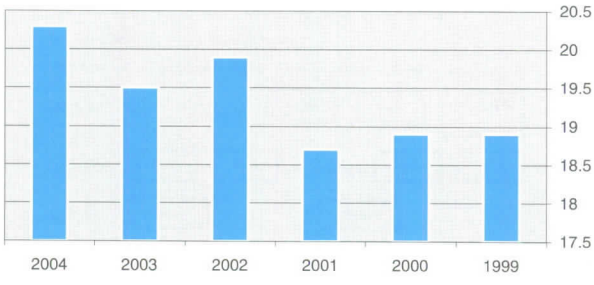

كما أن معدل المواليد الخام للجماهيرية مصنف من بين معدلات المواليد المنخفضة في الوطن العربي، فمعدل المواليد الخام للصومال (52.2 بالألف) للسنوات (1995–2000)، واليمن (47.7 بالألف) للسنوات (1995–2000)، وعمان (35.4 بالألف) لنفس الفترة، والأردن (27.6 بالألف) لعام 2001، ومصر (27.4بالألف) لعام 2000.

ويبين هذا الجدول معدلات المواليد الخام لبعض الدول العربية:

الدولة	المعدل	السنة
الصومال	52.2	2000–1995
اليمن	47.7	2000–1995
عمان	35.4	2000–1995
الأردن	27.6	2001
مصر	27.4	2000
السعودية	27.7	2000
ليبيا	20.3	2004
الكويت	18.7	2000
تونس	17.1	2000

وتجدر الملاحظة أن هذا المؤشر قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً بالنسبة للجماهيرية خلال الفترة 1973–2004ف حيث كان عام (1973) في حدود (42.8 بالألف)، ثم ارتفع إلى (47.9 بالألف) عام (1982) ثم انخفض قليلا ليصل إلى (46.0 بالألف) عام 1990، ليصل إلى (18.9 بالألف) عام (1999) و(20.3 بالألف) عام 2004.

وهذا ما يفسر انخفاض معدل النمو بالنسبة للسكان الليبيين، حيث كان بين تعدادي (1973–1984) في حدود (4.2) ثم انخفض إلى (2.8) بين تعدادي (1984–1995).

معدل الوفيات الخام:

يعبر معدل الوفيات الخام عن عدد حالات الوفاة التي تحدث في الدولة خلال سنة ما مقابل كل ألف من السكان في منتصف السنة، وبما أن معدل الوفيات بصفة عامة في جميع الدول العربية أقل من معدل المواليد فإن ذلك يفسر وجود زيادة طبيعية موجبة للسكان في الدول العربية.

ويعتبر معدل الوفيات الخام بالنسبة للجماهيرية من بين المعدلات المنخفضة في الدول العربية.

والجدول التالي يبين معدلات الوفيات الخام لبعض الدول العربية.

الدولة	المعدل	السنة
الصومال	18.4	2000–1995
اليمن	10.4	2000–1995
عمان	4.1	2000–1995
الأردن	3.1	2001
مصر	6.3	2000
السعودية	2.4	2000
ليبيا	2.7	2004
الكويت	1.8	2000
تونس	5.6	2000

وبالنسبة للجماهيرية أيضا فقد أخذ هذا المؤشر في الانخفاض، حيث كان عام (1973) في حدود (8.4 بالألف) وانخفض في عام (1984) إلى (6.8 بالألف) كما انخفض أيضا خلال عامي (1999، 2000) إلى (3.3 بالألف)، ليعاود الارتفاع البسيط ويصل إلى (3.6 بالألف) عام (2003)، إلا أنه في عام (2004) انخفض انخفاضاً ملحوظاً عن عام (2003) ليصل إلى (2.7 بالألف).

والجدول التالي يبين معدلات الوفيات العمرية في الجماهيرية حسب بعض السنوات:

السنوات	معدل الوفيات الخام
1973	8.4
1984	6.8
1990	7.0
1999	3.3
2000	3.3
2001	3.5
2002	3.4
2003	3.6
2004	2.7

متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة في سن الإنجاب (R.I.F)

هذا المؤشر هو مقياس أولي لمستوى خصوبة الإناث في المجتمع، ويمكن حسابه من نتائج التعداد السكاني بقسمة عدد الأطفال دون الخامسة من العمر (0–4) على عدد الإناث في سن الإنجاب. ولقد انخفض هذا المؤشر في الجماهيرية، حيث كان في حدود (0.9) في تعداد عام (1984) وانخفض إلى (0.50) في تعداد عام (1995).

معدل الخصوبة العامة: (G.F.R) :

وهذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المهمة في دراسة الخصوبة، حيث إن مقامه يعتمد على الإناث في سن الإنجاب فقط، ويمكن حساب هذا المؤشر بقسمة عدد المواليد أحياء خلال العام على عدد الإناث اللائي في سن الإنجاب في منتصف السنة.

وفي الجماهيرية بلغ هذا المعدل لعام 2003 (66.9 بالألف)، وارتفع إلى (68.7 بالألف) عام 2004ف، حيث يعتبر من المعدلات المنخفضة بالنسبة للوطن العربي، فكان في حدود (100 بالألف) في مصر عام (1999)، وفي حدود (97.5 بالألف) في الكويت عام (2001)، وفي حدود (92.6 بالألف) في عمان عام (2001)، و(109.2 بالألف) في قطر عام 2001.

معدل الخصوبة العمرية: Fi

تعتبر معدلات الخصوبة العمرية أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الخصوبة وأدقها، ويتميز هذا المعدل بقياس الخصوبة لكل فئة عمرية للنساء في سن الحمل (15–49)، أي متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طيلة حياتها الزوجية المخصبة. ويستخدم هذا المعدل لمعرفة تركز الخصوبة في أي من الفئات العمرية. ولقد تركزت معدلات الخصوبة العمرية في الجماهيرية في

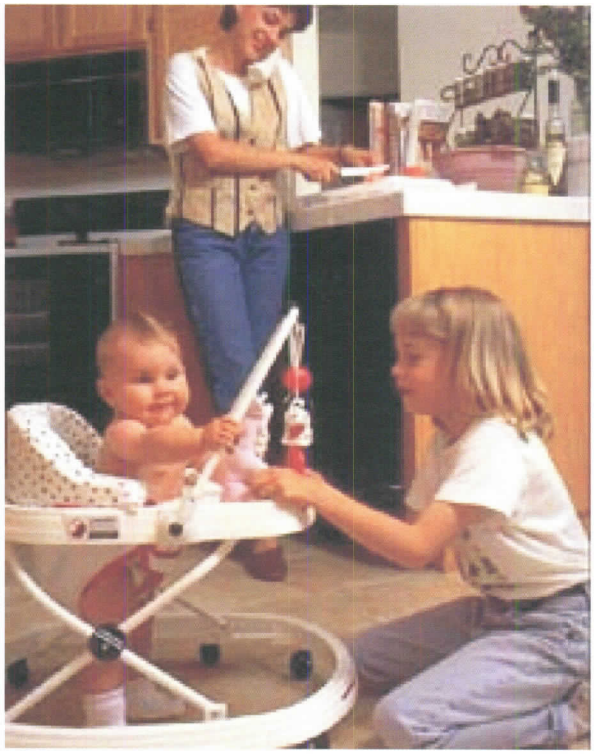

الفئات (25–29)–(30–34)–(35–39) حيث كان من المفروض أن تتركز في الفئات (20–24)– (25–29) – (30–34) وهذا ما يبين تأخر الخصوبة بين الإناث الليبيات لتأخر سن الزواج.

معدل الخصوبة الكلية: (T.F.R) :

يبين هذا المؤشر الهام متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طلية حياتها الزوجية المخصبة (15–49)، وهو يعتمد في حسابه على معدلات الخصوبة العمرية ، كما توجد أيضا معدلات أخرى لقياس الخصوبة تخص عدد المواليد الإناث اللاتي تنجبهن النساء، مثل معدل التكاثر الإجمالي والصافي، كما توجد طرق أخرى غير مباشرة لدراسة الخصوبة.

معدلات الوفاة العمرية: AS.M.R :

تمتاز معدلات الوفاة العمرية عن معدلات الوفاة الخام بكونها تبرز الفرق بين مستوى الوفاة في الأعمار المختلفة.

وبالتالي فهي تعتبر مؤشرات أكثر دقة في تحديد مستوى الوفاة، لأنها تأخذ التركيب العمري للسكان بعين الاعتبار، وتحدد أين تتركز معدلات الوفيات. كما أن هذا المعدل من المكونات الرئيسية لجداول الحياة.

وبالتالي فإن جميع هذه المعدلات تعتمد في حسابها على عدد المواليد والوفيات، إما مجمعة وإما مقسمة حسب الفئات العمرية، إضافة إلى حسابها عدد السكان في منتصف السنة، وهى معدلات لقياس المستوى الصحي للسكان.

أما المؤشرات الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من الإحصاءات الحيوية فهي مؤشرات الزواج ومؤشرات الطلاق، وفيما يلي شرح لبعض هذه المؤشرات :

معدل الزواج الخام: C.M.R

يعبر معدل الزواج الخام عن عدد حالات الزواج التي تحدث في الدولة خلال سنة معينة مقابل كل ألف من السكان في منتصف السنة، ومن ثم يهدف معدل الزواج الخام لقياس مستوى الزواج في الدولة.

وبنظرة بسيطة لمعدل الزواج في الجماهيرية خلال السنوات السابقة نجد أنه اخذ في الارتفاع، حيث كان (6.0 في الألف) عام (2002)، ارتفع إلى (6.5 في الألف) عام (2003)، وكان عام (2004) في حدود (6.6 بالألف).

معدل الزواج الخام لبعض الدول العربية

الدولة	المعدل	السنة
ليبيا	6.6	2004
مصر	8.5	2000
الكويت	6.0	2001
لبنان	10.0	2001
الأردن	9.9	2001
الأمارات	3.4	2000

وبمقارنة هذا المعدل مع بعض الدول العربية نجد انه في مرتبة متوسطة، والجدول السابق يبين معدل الزواج الخام لبعض الدول العربية.

معدل الطلاق الخام: C.D.R

يعبر معدل الطلاق الخام عن عدد حالات الطلاق التي تحدث في الدولة خلال سنة معينة مقابل كل ألف من السكان في منتصف السنة، ومن ثم يهدف معدل الطلاق الخام لقياس مستوى الطلاق في الدولة، وبنظرة بسيطة لمعدل الطلاق في الجماهيرية نجد أنه يرتفع أحياناً وينخفض أخرى، حيث كان عام (2000) حوالي (0.28 في الألف)، وفي عام (2002) بلغ (0.32 بالألف)، ثم أخذ في الانخفاض البسيط عامي (2003)، (2004) حيث كان (0.30 بالألف)، وبمقارنة معدل الطلاق الخام في الجماهيرية العظمى مع بعض الدول العربية نجد أنه في مرتبة متوسطة أيضا كما هو موضح بالجدول التالي :

معدل الطلاق الخام لبعض الدول العربية :

الدولة	المعدل	السنة
ليبيا	0.30	2004
مصر	1.00	2000
الكويت	2.00	2001
لبنان	1.40	2001
الأردن	1.8	2001
الأمارات	0.90	2000

المراجع:

1. عبد المجيد فراج: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية.
2. واقع الطفل العربي التقرير الإحصائي 2002.

* * *

مستقبل الأمة العربية في رؤيتين

تقرير التنمية الإنسانية العربية
وبيان حال الأمة العربية

د.يوسف محمد الصواني
أستاذ العلوم السياسية المشارك
جامعة الفاتح

تمهيد:

لعله من نافلة القول الإشارة إلى أن حال الأمة العربية راهناً لا يسر أي ناظر ولا يبعث من الأمل إلا أقله، ومع ذلك فإن اليأس يظل دائماً عدو الحياة الأشد فتكاً بالآمال والطموحات، وإذا كان واضحاً أن الدول العربية بدون استثناء قد عجزت عن الوفاء بطموحات مواطنيها في التنمية والأمن والحرية والتحرر بمعايير العصر، فإن الأمة العربية بكاملها ومن المحيط إلى الخليج تعيش كل ما يصاحب جدل الهيمنة والتحرر خاصة في ظل الأوضاع المتصلة بالعولمة ومحتوى الهيمنة والحرب على ما يسمى بالإرهاب إن حال الأمة العربية مليء بالتناقضات المصاحبة ليس فقط لجدل الهيمنة والتحرر بل أيضا بالعجز العربي، سياسياً وفكرياً ومجتمعياً، عن إنجاز المشروع النهضوي العربي للحداثة والتطور، إن لذلك صلة وثيقة بغياب الرؤية المجتمعية الشاملة التي تجيب على الأسئلة الخطيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومع أن هناك بدايات لتكوين هذه الرؤى، إلا أن الأمر البالغ الخطورة هو أن هذه، رغم السعي الواضح فيها لتصبح مرجعية فكرية وحضارية، فإنها ما زالت بحاجة لأن تنجز توافقاً فكرياً ومنهجياً بالأساس.

إننا هنا نشير إلى ما يمكن وصفهما بأنهما أهم تعبير فكري عربي عن الرؤية للحاضر والمستقبل.. رؤية المؤتمر القومي العربي، ورؤية تقرير التنمية الإنسانية العربية. إن

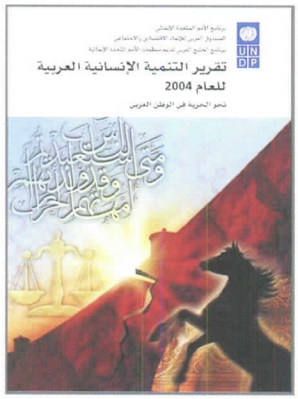

المقام لا يتسع هنا بالتأكيد لعرض محتوى الرؤيتين، غير أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أنهما أهم "مؤسستين" عربيتين غير حكوميتين ترصدان الواقع وتطمحان للعب دور المرجعية العربية، المؤتمر القومي العربي، الذي عقد دورته السادسة عشرة مؤخراً بالجزائر، وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، يكادان يشكلان رؤية تتكامل وإن كانت هناك بالتأكيد خصائص منهجية تميزهما عن بعضهما.

– التقرير والبيان / إطلالة:

تقرير حال الأمة العربية الذي أصدره المؤتمر القومي العربي يركز على أطروحة "جدل الهيمنة والتحرر"، الهيمنة حيث استكمل المخطط الاستعماري مقوماته من خلال احتلال كامل أرض العراق واستباحة مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وتسريع وتيرة التغير الجغرافي والديمغرافي في الأراضي المحتلة، وإدماج حكومات المنطقة

فيما يسمى بالحرب الدولية على الإرهاب، وتكثيف الجهود الأمريكية لبناء توافق دولي لتغيير النظم السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تحت دعاوى الإصلاح، وإحياء مشاريع الشرق أوسطية بديلا عن النظام الإقليمي العربي كجزء من استراتيجية إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم وإدامتها لأطول فترة ممكنة. (البيان)

تقرير التنمية الإنسانية العربية يؤكد وجود بيئة دولية معوّقة وذات آثار بالغة السوء على التنمية الإنسانية العربية، مشخصاً عناصر البيئة بالاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي. كما يشدد التقرير على أنه "يتعذر فهم إشكالية الحرية في البلدان العربية من دون إعمال النظر في دور العوامل الإقليمية، وتلك الوافدة من خارج المنطقة، خاصة العولمة ونسق الحكم على الصعيد العالمي". وفيما يركز تقرير حال الأمة العربية على مسارات مضيئة تتمثل في تصاعد المقاومة لمشروع الهيمنة الاستعمارية وتصاعد الدعوات المطالبة بالإصلاح على نحو لم يعد يجدي معه استمرار خطاب التهرب أو التدرج.. فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية يشدد على اتقاد التشوّق للحرية والعدل في الوجدان العربي وأن استمرار الأوضاع الراهنة من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية.

التقرير يصرح في تمهيده ويؤكد على أهمية التصدي لمحاولات التدخل الخارجية، بالعمل على "مناهضة الضعف العربي وتحقيق المنعة التي هي وحدها قادرة على منع تحول هذه المحاولات من رغبة إلى واقع"، مع ذلك فإن المعالجة تظل في الحدود التي يُعنى بها التقرير وهي التي انطلقت في التقرير الأول من تشخيص لما سمي بالنواقص الجوهرية أمام التنمية الإنسانية، ومعالجة النقص في اكتساب المعرفة في التقرير الثاني، إلى معالجة نقص الحرية والحكم الصالح في التقرير الثالث 2004.

وبغض النظر عن أهمية ما يقرره الكثيرون من أن عملية الكشف عن اتجاهات التطور من خلال تحليل المعطيات التي تشكل الواقع العربي عملية تنتهي إلى باب مسدود (الجابري157، هدسون17)، ينطلق التقرير من القناعة التي أكدها التقرير الأول حول نواقص التنمية الإنسانية العربية، ويشدد على أهمية وخطورة الحرية والحكم الصالح ومركزيتهما لأي مشروع نهضوي للعرب.

التقرير في مجمله تحليل لمظاهر وأسباب نقص الحرية في السياقات التاريخية والثقافية والاقتصادية والمؤسسات والقوانين على المستوى العربي، وذلك تمهيداً لتقديم الرؤية الخاصة به من أجل سد الثغرات وتلافي العجز.

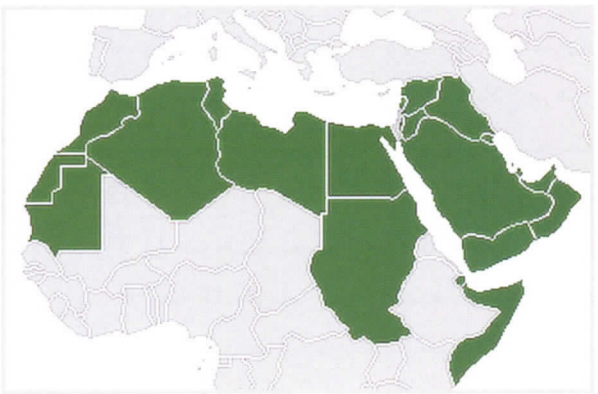

الجدل حول الإصلاح:

يخصص التقرير جانباً منه لتناول الجدل العربي حول الطريق الأنسب لبلوغ الإصلاح. في هذا الجدل تتصارع رؤى الإصلاح الفوقي مع رؤى الإصلاح الجماهيري ورؤى الداخل مع رؤى الخارج.

ومع أن التقرير يحصر دعوة الإصلاح الجماهيري بتلك التي تستند على نشاطات المجتمع المدني؛ إلا أن هناك خلطاً وعدم وضوح أكيدين هنا. الإصلاح الجماهيري ليس هو المجتمع المدني من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التقرير نفسه يؤكد أن المجتمع المدني ما يزال ظاهرة أشبه ما تكون بجزيرة وسط بحر الولاءات والانتماءات الطائفية والعشائرية والقبلية وغيرها. علاوة على أن ارتباط هذا المسار بالدعم الخارجي، الذي يظل خارجياً وإن تمثل بالمنظمات الدولية والدول المانحة، فإنه يلقي ظلالاً من الشك على طبيعته الجماهيرية من ناحية ويدفع إلى التشكيك في أصالة مساهمته وبراءة الدعم الخارجي لها

من ناحية أخرى.

التردد واضح في التقرير؛ لذلك نجده يقرر بأن الإصلاح الطوعي من قبل الأنظمة هو أقصر الطرق وأقلها كلفة نحو الإصلاح. لكن التقرير يغفل تناول أهم عناصر الإصلاح وهي تلك المتعلقة بالرؤية المجتمعية للإصلاح. الإصلاح لا يمكن حصره بالديمقراطية التي لا يمكن حصرها هي الأخرى بالتوافقات والمساومة بين النخب أو وكلاء الإصلاح. إن أهم العناصر على الإطلاق هي تلك المتعلقة أو المتصلة بالجدل حول القيم التي ينبغي للإصلاح العمل على تكريسها. إن ذلك جدل يسمو في أهميته وخطورته على كل جدل، ولا شك أن مصير أي إصلاح مرهون بالطريقة التي يجري بها هذا الصراع وما ينتج عنه (هدسون 32).

لا جدال في أن صراع القيم هو المحدد الأساسي لكل ما يجري وما له صلة بالمستقبل. صراع القيم هو الذي يحدد مضمون النهضة وشروطها وشكل مؤسساتها. صراع القيم هو الذي يحدد شكل ومضمون العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشموليتها الواسعة والعريضة.

وإذا كان الأمر متعلقا بما ينتج عن صراع القيم، فإن ما يرصده التقرير من إجماع عربي حول ضرورة الإصلاح يعد أحد أهم النتائج الإيجابية لهذا الصراع، وهو الأرضية التي يمكن أن تتأسس عليها أية صورة للمستقبل، وهذه بلا شك تحمل عناصر ذات صلة بالعلاقة مع الخارج أو الآخر. هنا، في تقديري، تبرز المساهمة الرئيسية لتقرير التنمية الإنسانية العربية. إن هذه تتمثل في التحليل الذي يقدم للسياق المجتمعي للحرية والحكم وتفسير تردي حال الحرية والحكم عربياً. نقطة الانطلاق الأساسية هي رصد العلاقات بين أهم عنصرين للسياق المجتمعي في العوامل الداخلية المرتبطة بالبنى المجتمعية ونمط الإنتاج السائد، وفي المؤثرات النابعة من البيئة الإقليمية والعالمية التي تصاعدت وتيرة تأثيرها المنتقص للحرية وخاصة في إطار التحرير الوطني. هنا تبرز المسألة التي أشرنا إليها وهي أهمية الجدل أو الصراع القيمي عربياً.

إذا كان التنظيم المجتمعي العربي يحمل بذور وأد الحرية فإن ذلك تأكيد على تجذر القيم المناهضة للديمقراطية وهو أمر يعني أنه لا معنى لأي مسار للإصلاح غير ذلك المتعلق بالقيم.(تقرير التنمية، ص137-142) ولعل أهم الإشكاليات في ما يتعلق بمشروع النهوض العربي هو ما يلاحظه حليم بركات من أن معرفة العرب بأنفسهم وببعضهم البعض هي أضعف ما تكون وأقل ما يمكن. يكشف عصر العولمة أن "وسائل الاتصال بين العرب والثورة الإعلامية العربية هي محدودة والرقابة راسخة والحواجز عديدة بتعدد الأقطار والأنظمة... لذلك تهزل معرفة العرب بعضهم ببعض وتتباعد المسافات النفسية والاجتماعية بينهم، على عكس ما يتمنون لأنفسهم." وإذا كان هذا حال العرب في مجال معرفتهم بشئونهم الذاتية فإن في ذلك إشارة دالة على حالة القصور أو العجز العربي في ما يتعلق بشروط النهضة. إن اللقاءات والأعمال الفكرية العربية لا تهتم بالموضوع إلا لماما. حتى في أخطر المجالات التي يرصدها الفكر العربي كأهم عناصر مشروع الإنهاض الحضاري وهي الديمقراطية فإن البعد المعرفي أو جانب المعرفة وعلاقتها الوثيقة بالديمقراطية أو الحكم الديمقراطي يندر أن تجد لها وجودا أو أن تعطي الأهمية المناسبة. إن في هذا غرابة كبيرة إذ كيف يمكن تصور قيام ديمقراطية بدون معرفة؟ خاصة وان الديمقراطية ترتبط تمام الارتباط بضرورة تقديم الأشياء على حقيقتها، فالجماهير أو المواطنون الذين لا يعرفون لا يمكن أن يكّونوا مواطنة فاعلة أو نشطة ناهيك عن مواطنة مشاركة أو حاكمة. من الواضح أن ولوج أبواب النجاح للمشروع النهضوي العربي متوقف على نتيجة المعركة الدائرة منذ ما يزيد على قرن من الزمان بين القيم التقليدية والقيم الحديثة في العقل والثقافة العربية. إن الثقافة العربية، كما بين حليم بركات، ما زالت في "حالة تناقض وصراع وصيرورة ... الثقافة السائدة هي تلك التي تميل إلى قيم الجبرية والماضوية والإتباع والشكلية والامتثال القسري والإحساس بالعار والانغلاق واحترام السلطة، أما الثقافة

التغييرية فتسعى لتعزيز القيم المستقبلية وحرية الاختيار والإبداع والعقل". وإذا كان الصراع وفقا لذلك هو ما يميز ثقافة العرب المعاصرة فإن أهم الأسلحة التي يمكن أن تساهم في ضمان النجاح أو انتصار ثقافة التغيير واستكمال شروط النهضة العربية هو وجود التصورات والبرامج والاستراتيجيات والسياسات، والأهم من ذلك التنشئة بما يحقق الاستفادة من ثورة المعلومات والثورة التكنولوجية المصاحبة لها (بركات، ص648). مع ذلك يصدمنا التقرير بأن نمط الإنتاج يتيح قاعدة اقتصادية تكرس الحكم التسلطي أو أنه "على الأقل لا يتيح مقوماً اقتصادياً للحكم الصالح" (تقرير التنمية،ص143-144). التناقض يصل قمته عندما يسجل التقرير ما يسميه بمركزية "مفاهيم الحرية والعدل في الثقافة الشعبية العربية والنضال من أجلهما في مواجهة أبنية القهر والاستبداد" (تقرير التنمية، ص144). هذا التناقض يدفع للتساؤل عن مبررات ومضامين الجدل حول الإصلاح ومصيره وهو ما لم يعطه التقرير أية أهمية؟!.

إن ذلك لا يعني أن نعيد الإشكالية إلى تلك النماذج الثلاثة التي حددها عبد الله العروي منذ أكثر من ثلاثين عاما ولا أن ننتصر لواحد من ذلك النموذج الذي يسمه العروي بأنه خيار داعية التقنية. البديل أن نلج أبواب المعرفة، وأن تتعزز الجهود العربية على المستوى المعرفي والمنهجي، وأن نجيب على الإشكاليات الأساسية المرتبطة بهما. إن ذلك لا يعني العودة إلى نماذج العروي الثلاثة ومن ثم التعامل مع التجديد من خلال مضامين أيديولوجية، إذ مثلما بينت التجربة فإنه حتى في حالة خيار أو نموذج داعية التقنية فإن ذلك لا يخلو من سمة أيديولوجية. إن مثل ذلك التحميل الأيديولوجي للمعرفة أو حتى للتقنية هو، مثلما يقرر علي حرب، انتصار للهاجس الأيديولوجي على الهم المعرفي ومن ثم يشكل عائقا أمام التجديد أو التحديث ومن ثم النهوض. هذا يؤكد الحاجة لا إلى المعرفة المستعارة مثل التقنية المستعارة بل إلى إنتاج المعرفة، وذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم تتجه العناية إلى آليات التفكير ومداخله، ونقلها من المستوى الأيديولوجي إلى المستوى المعرفي العقلي، لأن الأيديولوجي غير مهتم بالمعرفة بقدر ما هو يسعى إلى نشر عقيدته... إنه لا يريد سوى انتصار موقفه لا إنتاج المعرفة(حرب،ص23).

صورة المستقبل:

لا شك أن سؤال الإنهاض العربي يثير ذات السؤال المتعلق بالاستراتيجية المناسبة للتغيير ومن أين تبدأ هذه العملية وما هي وسائلها المناسبة؟ لقد خاض العرب خلال القرن الماضي تجربة غنية بالإحباطات المختلفة. النتيجة أن الدعوة إلى إعادة بناء العقل العربي وتحديث العقل العربي ما زالت قائمة وسط دعاوى أخرى تبرر للقطيعة التامة ليس مع الغرب فقط بل ومع الحداثة والفكر الحداثي والمعرفة بشكل عام. من الواضح أن العمل الرسمي العربي خلال القرن الأخير كان هو الآخر رهينة لهذا الصراع الفكري والسياسي أو الأيديولوجي مثلما ساهم في حدته واستمراره. المثير حقا هو أن القليل القليل قد خصص للاستراتيجيات المتصلة بالمعرفة أو بالعلم سواء كان مجردا أو تطبيقيا. أنفق العقل العربي الكثير من الجهد والوقت في الصراع والخلاف دون أن يتم إيلاء أي قدر من الاهتمام المناسب للعلم والعقلانية والمعرفة، بل في الاختلاف حول أيهما أولى بالتغيير: البنى الفوقية أم التحتية؟ النتيجة المؤسفة هي أن الفشل كان نصيب الخيارين، فالدول العربية التي خاضت غمار التطور الاقتصادي والمؤسسي بتطوير البنى التحتية انتهت تابعة تماما للغرب أما تلك التي ركزت على الاستعارة الثقافية من الغرب فقد انتهت هي الأخرى إلى ترسيخ أو تعميق التبعية للغرب (بركات، ص939 - 941). لقد بين انطوان زحلان في دراسته الرائدة حول العلم والسياسة التعليمية في الوطن العربي أن الإجراءات التي اعتمدتها الدول العربية في مجال العلم والسياسة التعليمية عقيمة وليست ذات صلة بالمسألة . لقد أكدت الدراسات أن الأعداد الوفيرة بشريا والمؤهلة لم تنجح هي الأخرى في تهيئة العلم

والتكنولوجيا بما يتلاءم مع الظروف والإمكانات والاحتياجات... ناهيك عن حالة عدم التواصل أو الفصال بين المجتمعات والمؤسسات العلمية من جهة والعمليات الحكومية من جهة أخرى.

يرسم تقرير التنمية الإنسانية العربية ثلاثة مسارات أو سيناريوهات للمستقبل العربي هي:

1- "مسار الخراب الآتي" وهو المتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من عجز تنموي وقهر داخلي واستباحة خارجية.(تقرير التنمية، ص19).

2- "مسار الازدهار الإنساني" والمرتكز على "التداول السلمي العميق للسلطة من خلال عملية تاريخية تتبناها جميع الشرائح المناصرة للإصلاح في عموم المجتمع العربي".(تقرير التنمية، ص19).

3- "مسار وسط: الإصلاح المدفوع من الخارج" وهو الذي يمكن ان يتمخض عنه الضغط الخارجي. من دفع لموجة الإصلاح. ويسمى هذا البديل الملتبس لأنه قد ينطوي على تجذير الخضوع للخارج وفق رؤية قوى أجنبية لا تتقاطع بالضرورة مع الحرية والحكم الصالح(تقرير التنمية، ص19). ومع أن التقرير في مجمله رصد لعناصر ما يسمى بمسار الخراب الآتي أو الواقع الراهن فإن معدي التقرير يتبنون الخيار الثاني "مسار الازدهار الإنساني"، فما هي طبيعة ومقومات وعناصر هذا المسار؟

الهدف المركزي للعمليات المقترحة على هذا المسار هي بلغة التقرير "إعادة توزيع القوة في المجتمعات العربية بما يوصلها لمستحقيها من السواد الأعظم من الناس، والعمل على إقامة نسق حكم صالح يشكل أساساً متينا لنهضة إنسانية في الوطن العربي"(تقرير التنمية 2004، ص157). هنا يمثل "الحكم الصالح حلاً جذرياً لتجاوز البدائل المدمرة التي ينطوي عليها بديل "الخراب الآتي" لأنه يتيح قنوات سليمة وأيضاً فعالة لدفع المظالم بكفاءة قاضياً بذلك على مقومات ذلك البديل"(تقرير التنمية، ص157).

هذا البديل يثير لأول وهلة إشكاليتين اثنتين على الأقل:

الأولى / اقتصاره أو قصره للمستقبل على إقامة نسق حكم صالح وإعادة توزيع القوة. من الواضح أن هذا يصطدم مع ما يشير إليه معدو التقرير من أن الديمقراطية ليست مجرد آليات أو مجال حل التناقضات والتفاوض من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو أنه لا يقيم أية أهمية لكل ما يقدمه التقرير من رصد للواقع العربي الراهن.

الثانية/ يبدو المستقبل مقتصراً على إعادة توزيع القوة ومن الواضح أن هذا لا يشكل في حد ذاته بديلاً مجتمعياً ولا خياراً نهضوياً شاملاً.

إذا كان هدف النهضة والتحرر الداخلي والخارجي هو حجر الأساس في أي تصور؛ فإن المستقبل ينبغي أن يرتكز على تحديد عناصر هذا المشروع.

إن الاكتفاء بمجرد البحث عن ترتيبات لإعادة توزيع القوة لا يعطي النهضة إلا معنى ميكانيكيا. هذا بالتأكيد لا صلة له بالجدل الدائر عربياً من ناحية ولا يفك طلسم الصراع بين القديم والجديد من ناحية أخرى.

ومع ذلك فإن هذا التصور للمستقبل يعاني قصوراً ويواجه تحدياً كبيراً آخر لا يقل أهمية. القصور يتمثل في أنه يمثل نموذجاً مثالياً وطوباوياً، لا ينجح معدو التقرير في بيان عناصره من ناحية ويغفلون أو ربما لا يجدون ما يشجع أو يضمن نجاحه في الواقع من ناحية أخرى؛ لذلك يبرز التحدي الخطير الذي يواجهه هذا البديل أو التصور للمستقبل في أن هناك قدرا من التشابك بين هذا البديل ومسار الإصلاح المدفوع من الخارج، وهو إشارة مهذبة إلى مشاريع تفرضها قوى خارجية: "البديل الملتبس".

البديل الملتبس أو الأجنبي باعتراف التقرير لا يرقى لبديل الازدهار الإنساني. إنه يتغاضى عن قضايا العرب الأساسية في التحرر، وينطوي على الخضوع للخارج ولا يتفق مع مقتضيات الحكم الصالح والحرية والاستقلال الوطني، علاوة على فقدانه حيوية الإصلاح الداخلي(تقرير التنمية، ص157). مع ذلك نجد التقرير يخلص إلى أنه ليس أمام قوى النهضة العربية إلا "إدارة

هذا البديل المطروح الآن على الساحة". إن التقرير يجعل من ذلك "اختباراً مهماً لمدى قدرتها على تشكيل المستقبل العربي من منطلق بديل الازدهار الإنساني"(تقرير التنمية، ص157).

هنا تبرز تأثيرات العولمة كواقع دولي وإيديولوجياً على معدي التقرير. تبنى معدو التقرير موقفاً من العولمة يرون فيها داعماً للحرية الفردية بشكل خاص. وعلى وجه الخصوص يرون بأنها تعمل على "تقوية المجتمع المدني عبر التشابك بين منظماته"(تقرير التنمية 2004، ص146). وباستثناء ما تمثله العولمة من حبس انتقائي للحرية في مجالي المعرفة وانتقال البشر، فإن التقرير يصفق للعولمة ويرى فيها المنقذ من الضلال. من الملاحظ هنا إن التقرير يتراجع عن منهجيته المتعلقة بالانطلاق من الفكر والواقع العربي في مقاربة المسائل التي يدور حولها. هنا لا نجد في التقرير أية إشارة لموقف الفكر العربي من العولمة ولا عن العولمة في السياق المجتمعي العربي ولا عن الآثار العملية للعولمة على الوطن العربي بأي حال.

لذلك يمكن الاستخلاص أن معدي التقرير غير معنيين في حقيقة الأمر بالخيارات النابعة من البيئة مع اعترافهم بعراقة وأصالة فكرة النهضة عربياً. إن التقرير بذلك يؤسس للرؤية التي تتبناها القوى الدولية والمنظمات التي تتبنى رؤى العولمة. إن القول بأن المسار الإنساني المزدهر هو البديل المثالي لا يعني في الواقع شيئاً. إن التفحص المتمعن لعناصر هذا المشروع لا يجد أنها في الحقيقة والمحتوى تختلف بأي حال عن عناصر المشروع الأجنبي أو الملتبس. بل إن التقرير يعتبر أن هناك فائدة أساسية ومرجعية في البديل الأجنبي. إنه يغدو ضرورياً ولازماً لضمان تحقق المشهد الأول المفتتح لبديل الازدهار الإنساني"(تقرير التنمية، ص159). وفي عناصر أو كليات نسق الحكم المبتغي ومراميها وفي مضمون الإصلاح المطلوب في البيئة المجتمعية العربية(تقرير التنمية، ص158–171). وحتى عندما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه العولمة في الحبس الانتقائي للمعرفة فإن التقرير يكتفي من الأمر بمجرد الإشارة. كان من الضروري الإشارة إلى خطورة هذا الحبس الانتقائي وآثاره الحاسمة على أي تصور أو أي مشروع للنهضة أو الحداثة. إن ثنائية الرابحين والخاسرين تزداد تفاقماً في عصر العولمة... أخطر ما في هذه الثنائية تكريس الانقسام الحاد والفجوة الواسعة بين أغنياء وفقراء المعرفة. إن الشبكات العلمية والتقانية الرابطة بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي والشركات الكبرى عالمياً هي إحدى الظواهر المميزة للثورة المعلوماتية والاتصالية...إن هذه الشبكات أشبه ما تكون بنواد لأغنياء المعرفة، الذين ينتجونها، يملكونها ويستخدمونها لإدامة الاحتكار والسيطرة. عملياً لا يستطيع الباحثون أو العلماء أو حتى رجال الأعمال في البلدان النامية الاستفادة من الثورة المعلوماتية أو الدخول لهذا النادي بسهولة؛ لأنهم لا يسهمون لا بالمعلومات ولا بالأموال لا هم و لا حكوماتهم. هكذا تزداد فجوة المعرفة عمقاً بما يقلل من فرص النمو والازدهار الاقتصادي والمعرفي.

ومع أن التقرير يحتفل بأهمية الإصلاحات الاقتصادية فإنه لم يتناول الاحتمالات المترتبة على عدم نجاح هذه الإصلاحات. ولا جدال في أن ذلك سوف يقود إلى "شعور بالاستياء من الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي في بعض الدول إلى المزيد من تداعي الشرعية التي تتمتع بها النخبة الحاكمة وقد يصل الأمر إلى درجة الإطاحة ببعض النظم الحاكمة. (دراسات عالمية، ص18).

وعندما يتعلق الأمر بالمستقبل فإن التقرير لا يولي أية أهمية لعنصر الإرادة ولا يبدو فيه أي استقراء أو استخلاص للتاريخ العربي. إن أهم هذه الدروس هو استقرار واستمرار الإرادة في التغيير والإرادة في تشييد المستقبل العربي. يقول محمد عابد الجابري: "إن إرادة المستقبل العربي التي حملت الأجيال العربية السابقة المتعاقبة منذ أكثر من قرن على تقديم التضحيات تلو التضحيات إرادة حققت الكثير..... إن هذه الإرادة يجب أن تنبعث من جديد في عقولنا وقلوبنا وفي سلوكياتنا؛ ذلك لأنه ليس هناك من بديل عنها غير الاضمحلال

والفناء"(الجابـــــري، ص165). ومع ذلك فإن.. "إرادة المستقبل تبقى مشلولة جوفاء إذا لم تُبن على إرادة التغيير وعلى ممارسـته بعقلانية"(الجابـري، ص167). من هنا تبرز أهمية بـيان أهداف أو عناصر محددة لأي مشـروع للإنهاض الحضاري العربي. إن التفكير في المستقبل "بدون استحـضار أهداف واضحـة يراد أن تتحقـق فيه نوعاً من التحقـــق هو تفكير يبـــتعد عن اســـتراتيجية إرادة المستقبل".(الجابري، ص182).

ويتجاهل التقرير عند مناقشته للعامل الخارجي في صلته بالواقـع وسـيناريوهات المستقبـل تفاقـم أمور عديدة مثل الصراع على "توزيع موارد الثروة في المنطقـــــة، مروراً بـالصراعات الحدودية"(دراسات عالمية، ص14). إضافة إلى ما يسـمى بالمشـكلة الأمنية المتمثلة في مشـكلة سبـاق التسـلح والتفوق العسـكري الإسـرائيلي ودوره الهام. هنا لا بـــد من الإشـــارة إلى حـــالة الانكشـــاف العربي أمام (إسـرائيل) وهو انكشـاف لا شـك أن له تأثيراته الحاسمة على أي وضع مستقبلي.

الخاتمة:

نحن أمام نموذجين للتنبؤ بالمستقبل في الوطن العربي أو برسـم صور طموحـة واعدة له. وبـصرف النظر عن كل التحليلات فإنه من الطبيعي ومثلما يقـرر ما يكل هدسون " أن تكون جدوى التعميم بشـــأن الوطن العربي ككل موضع جدل. فالخصوصيات الإقـليمية والظروف المحلية والتنوع التاريخي والثقافي في منطقة شاسعة تسيطر عليها إحدى وعشـرون دولة، كل منها حـريصة على سـيادتها، تطرح بـعضاً من المشـكلات المتصلة بهذا الأمر."(هدسـون، ص26) ومع ذلك تبرز أهمية تقرير حال الأمة العربية في إيلاء جزء خاص بـالتعليم والتربـية وبـيان أهميتهما للمستقبـل ولأي تصور للمشـروع الحضاري العربي في شموليته.

ويبين التقرير الاقـتصادي العربي الموحد أن الإنجازات العربـية على جميع المسـتويات ذات العلاقـة بـالمعرفة واكتسـابها وإن كانت عالية كميا إلا أنها على المسـتوى الكيفي أو النوعي لا تبشـر بـأمل كبـير. إن هناك ظلالا قاتمة من الشك تلقى على الإنجاز الكيفي للتعليم العربي، وهناك شكوى من قصور معارف وقدرات خريجي مراحل التعليم المختلفة، بما يؤكد حـــالة التدني العامة في نوعية التعليم، وبما يجاوز الحدود المقبولة، بل بما يتخطى حدود الأمان.(التقرير الاقتصادي، ص144-151) لا شك أن ذلك يؤكد على علاقـــة التعليم بمســـألة المعرفة ومن ثم بالنهوض الحضاري. لا بد أن يلعب التعليم الدور الأول على جبهة التغيير. لا بد من فلسفة للتعليم من اجل المستقبل. إن المعرفة لا توجد ولا يكون لها دور إلا إذا كانت مخرجات التعليم مشتملة على تنمية العقلية المتفتحة والنقدية وعلى إثارة التســـاؤلات وتنمية المهارات والقـــدرة على الجدل والانتقـال من الاسـتيعاب السـلبي للإجابـات إلى البحـث الإيجابي عن الإجابات. هناك ضرورة إلى ترسيخ والإيمان بـالحوار وفضيلته. إن في ذلك إشـارة قـوية إلى ضرورة الاهتمام بالبـــــــعد المعرفي لعملية النهوض التاريخي والحضاري ومن أجل ذلك العمل على التكامل في السياسات والبرامج وتحقـيق التفاعل الخلاق بـين العلم والفلسـفة والفن بدلاً من تجزئة المعرفة. (بركات، ص632) إن على الفكر العربي أن يقدم الإجابات المناسبة لمواجهة التحدي الشامل. إن أهم شروط الإجابة أن يتم تجاوز الاهتمامات المطلقـة والشـاملة والاتجاه لإعطاء الصدارة للحقـائق الجزئية، وهو ما تتمحـور حـوله جميع أنماط وأشـكال المعلومات والمعرفة العلمية وربما الثقافية والأيديولوجية أي المعرفة بشكل عام. إن هناك حـاجة عربـية للانتقـال من الأنماط الجامدة إلى تلك المؤسســـة على الإدراك العلمي سواء تعلق الأمر بالعلوم البحتة أو الإنسانية والاجتماعية. إن ذلك وإن كان سيقـود حـتما إلى الاصطدام بـالتفكير الديني الموغل في المطلق والغيبـــيات، إلا أن ذلك لا يعني مطلقا الاصطدام بالدين، خاصة وأن الدين" يتمتع بدرجة عالية من المرونة ويقبـل تفسـيرات تتمشـى مع المجتمع الحديث كما قبـــل تفســـيرات تناسبـــت مع المجتمع

الوسيط." (أمين، ص176) وعندما يتعلق الأمر بالإسلام وهو بلا شك دين الغالبية العظمى من العرب فإننا لسنا بحاجة للتذكير بالنصوص والأحكام الإسلامية الداعية والمعززة والحافزة والمؤكدة على المعرفة والعقل والحكمة والعلم والتدبر.

إن المؤتمر القومي العربي كمرجعية قومية عربية تؤرقه المسائل القومية المتصلة بأهداف التحرير والوحدة؛ لذلك جاءت بياناته المتوالية ومواقفه وتقاريره السنوية معبرة عن الهاجس القومي العام. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من خطورة التحدي القائم أمام المؤتمر والمتمثل في بلورة الرؤية القومية العربية من ناحية وفي استثارة وتنشيط أو تفعيل العمل الشعبي العربي والعمل المدني العربي بما يعزز من وجود روافع للرؤية القومية وترجمتها في حركة سياسية اجتماعية ثقافية عربية شاملة. ذلك أن دعوة تقرير "حال الأمة" إلى تحقيق نقلة نوعية في النضال الديمقراطي على المستوى العربي ليوفر المتطلبات الموضوعية اللازمة لمواجهة القضايا المصيرية، ينبغي أن تستجيب (الدعوة) لمعالجة التحدي الهام الذي يركز عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية الجديد.

إن مأزق الحرية والديمقراطية ومن ثم التنمية هو كما يحدد التقرير "قلة حضور حركات سياسية عربية ذات عمق جماهيري واسع". إن تقرير التنمية الإنسانية يضع التحدي أمام المؤتمر القومي العربي والحركات ذات التوجهات المماثلة بأن تضع على رأس أولوياتها معالجة التحديات المتصلة بالحرية فعلياً. هناك إذن مهام كبرى تمتد إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وإلى السياق السياسي. لقد خلصت تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ضرورة معالجة النواقص في الحرية وفي تمكين المرأة وفي القدرات الإنسانية. ولا شك أن الوفاء بهذه المهام يحتاج إلى بلورة الرؤى وتمتين لحمة الفعل.

المصادر :

- المؤتمر القومي العربي، بيان حال الأمة العربية، 2004، 2003، 2002.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004.
- مايكل هديسون، "الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات"، في، مايكل هدسون وآخرون، العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، ط1، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- فيرنر فاينفلد، يوزيف ياتج، سفن بيريند، "التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها"، أبو ظبي؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية 17. د. ت.
- محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي؛ مراجعة نقدية، ط2، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، القاهرةk مكتبة مدبولي،2000.
- انطوان زحلان، العلم والسياسة التعليمية في الوطن العربي، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية.
- يوسف الصواني، المعرفة كضرورة أولى لمشروع الإنهاض العربي"، قضايا استراتيجية، العدد9، مارس 2002.

مفاهيم ومصطلحات

في مجالات تكنولوجيا المعلومات وعلوم الإحصاء وقضايا التنمية

بأشراف أ. لطفي الزروق كرموس
مستشار المعلوماتية بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

تناولنا في بـــاب أضواء على مجتمع المعلومات لهذا العدد، مســألة ظاهرة الجرائم الإلكترونية، باعتبــارها ظاهرة خطيرة تهدد ســـــلامة ونجاح أهم انجاز هذا العصر (الإنترنت)، وهـي الجرائـم الـتي تكـون أدوات تنفيذهـا وضحـيتها الوسـائط الإلكترونية بشـكل عام والحاسـوب وشبكة الإنترنت بشكل خاص، باعتبـارها تهديدا خطيرا يهدد الملايين من مستعملي الحاسـوب وشبـكة الإنترنت، وبـــروزها كموضوع هام في القـــمة العالمية حـــول مجتمع المعلومات يدل على خطورتها وعائقـا شرسـا يهدد قـيام مجتمع المعلومات، وبـــعد استفحـــال ظاهرة الجرائم الإلكترونية بـدأ فقـهاء القـانون والمهتمين التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بدراســـــة وتحديد أنماطها وكيفية التصدي لها، وأصبـــــح من الضرورة إيجاد تعريفات ومســـــميات متفق عليها للأنماط المختلفة لها، وعدم الاكتفاء بـــالاصطلاح الشـــائع "جرائم الكمبـــيوتر Computer Crime وأحـيانا أخرى بجرائم التقـنية المتقـــــدمة Hi-Tech Crime والجرائم الإلكترونية Electronic Crime وجرائم الفضاء الإلكتروني (السيبر كرايم Cyber crime)، للدلالة على الأفعال الـتي يكـون الكمبـيوتر فيها هدفا للجريمة، أو وسـيلة لارتكابها. هذه الانماط لا تختلف كثيرا عن الجرائم التقـليدية المعروفة في جميع قـــوانين الجرائم والجنح، مثل جريمة السرقـــة وجريمة الصطو وجرائم التزوير والاحـــــتيال وجرائم الاعتداء المادي والمعنوي والجرائم الخلقـية وغيرها كثيرا إلا أنه بتطور التقنية وانتشار الحواسيب وشبكة الإنترنت، أصبحت هذه الجرائم التقليدية تنفذ بوسائل تقنية حديثة غير مألوفة، فالحاســـــوب والإنترنت والهواتف المحمولة والأقـــمار الاصطناعية، أصبحـــت من الأدوات الجديدة والســـهلة لارتكاب هذه الجرائم، وبســـرعة هائلة وغير مكشـــوفة في كثير من الحالات، وامتد مســـرح الجريمة التقـليدي المحدود بـالزمان والمكان إلى مســرح الفضاء الافتراضي الواسع عابرا لحدود الدولة والقـارات، ونشير فيما يلي لأشهر المصطلحات:

مصطلح: الاختراق والمخترقين Hacking and Hackers

عملية اختراق نظم الحواسيب والشبكات بـغرض الدخول إلى بـــرمجيات النظام وتغيير بـــرنامج معين وتغيير كود البرنامج نفسه لأداء عمل غير مشروع أو السماح للمخترق بالقيام بأعمال غير مشروعة بصورة غير قانونية.

مصطلح: المبرمج المحترف المخترق Hacker

مصطلح يطلق بـصورة عامة على مبرمج محترف ذو كفاءة عالية في تقنيات البرمجة. وانتشر استعمال هذا الاسم من قبل الصحافة للإشارة إلى شخص محترف يقوم باختراق متعمد ومنظم لمعرفة معلومات تجارية أو صناعية لمؤسسـة ما وكشـف أسـرارها التجارية أو الصناعية (الجوسسـة الصناعية)، أو الاختراق لأجل الوصول إلى بـــــيانات ومعلومات حساسة وسرية للدولة سياسية كانت أم عسكرية كشـفها يهدد الأمن الوطني، وهي في نظر القـانون جرائم خطيرة والقيام بها يقـع ضمن طائلة جميع القـوانين. أما في الوســط الفني وبـــين المحترفين يســـتعمل مصطلح

Hacker. للدلالة على الأشخاص المتميزين فى البرمجيات يتمكنون بقدارتهم وروح التحدي في اختراق نظم الحماية ومعرفة نقاط الضعف فيها بغرض التطوير أحيانا.

مصطلح: التزوير الإلكتروني E-Fraud

عملية التزوير الإلكترونى هي أي عمل يؤدي إلى تغيير المحتوى الإلكترونى المخزن بدون إدن صاحبه بغرض تغيير الحقائق لغرض الإحراج أو الإساءة أو اكتساب مزايا غير مشروعة أي سرقة ملك الآخرين بدون وجه حق والاعتداء على حقوقهم مثل تزوير الهوية إلكترونيا أو تزوير التوقيع إلكترونيا أو رسالة إلكترونية أو انتحال شخصية شخص آخر.

مصطلح: القرصنة الإلكترونية E- Piracy

عملية سرقة واستيلاء وسطو على ملكية الآخرين بدون إذن من أصحابها الشرعيين لغرض الاستعمال والكسب الغير مشروع، وهي جريمة انتشرت فى دول العالم النامي بشكل خاص بسرقة المنتجات الإلكترونية بدون دفع ثمنها أو الحصول على رخصة لاستعمالها من الشركات صاحبة الحق والامتياز، سواء لغرض الاستعمال الشخصي أو لغرض التجارة، وبدأت بكسر طرق حماية النسخ بدون إذن كالبرامج المحمية والأعمال الفنية الموسيقية والأغاني والأفلام ثم إعادة إنتاجها وبيعها وهي أعمال تصدت لها معظم الدول من خلال قوانيين حقوق الملكية الفكرية.

مصطلح: المحتوى الإباحي والخلاعة الجنسية Pornography

انتشرت على شبكة الإنترنت مواقع كثيرة ذات محتوى لاأخلاقى مصورة أو مكتوبة والأعمال الإباحية أشهرها مواقع الإغراء الجنسي بأنواعه المختلفة وكذلك مواقع تجارة المحرمات والترويج لها وهي أفعال ضارة وغير قانونية أدت إلى أعمال التحرش والاعتداء الجنسي على الأطفال وكذلك أعمال التحريض على العنف والإرهاب.

في الجانب الآخر نجد محاولات التصدي لهذه الظاهرة منها مصطلح قد يكون من المفيد تعريفه للقراء الأعزاء:

مصطلح: الجدر النارية Firewalls

لحماية نظم الحواسيب سواء كانت فردية أو في شبكة ة في تستعمل برمجيات لمحاولة وقف أي تهديد خارجي مضر للبيانات وبرمجيات النظام سواء، من الفيروسات المعروفة أو الاختراقات المختلفة والتي تسببت في خسائر فادحة للشركات والأفراد، وظهر منها أنواع عديدة منها مخصص للحماية من الفيروسات والتقليل من أضرارها ومنها ما يشكل نظم حماية لمنع الاختراقات الداخلية والخارجية مهما كانت أغراضها، وتعرف هذه البرمجيات بالجدر النارية وهي مجموعة من البرامج المتكاملة تشكل جدارا لحماية الشبكة، وتركب هذه البرمجيات كحزمة في العادة في مخدم مدخل الشبكة Gateway Server أي بين الحواسيب المستعملة بالشبكة وبين نقطة اتصالها بالعالم الخارجي، من أجل حماية جميع موارد الشبكة الخاصة من المستخدمين القادمين من شبكات أخرى. فالمؤسسة التي لديها شبكة داخلية وتسمح لموظفيها بالاتصال بالإنترنت، عرضة للاختراق الخارجي وانتقال الفيروسات إليها، ويجب أن تثبت جدار ناريا جيدا لمنع الدخلاء من الوصول إلى بياناتها والعبث بها أو سرقتها.

مصطلح: المكالمة عبر بروتوكول الإنترنت **VoIP**

مصطلح جديد أصبح متداولا عند كثير من مستخدمي شبكة الإنترنت يخص تقنيات إجراء المكالمات الهاتفية عبر شبكة الإنترنت VoIP بدون المرور عبر شبكة الهواتف التقليدية وتجنب منظوماتها لحساب تكلفة المكالمة الهاتفية المرتفعة في كثير من الدول، وهي خدمة جديدة أصبحت متاحة على شبكة الإنترنت توفر إجراء مكالمات هاتفية شبه مجانية، من خلال برمجيات تستغل بروتوكول الإنترنت في تحويل ونقل المكالمة الصوتية إلى الصيغة الرقمية digital data ونقلها إلى الطرف المستقبل كبيانات رقمية يتولى حاسوبه إعادة تحويلها إلى صوت مسموع analog audio في مكبرات الصوت أوسماعة الأذن الملحقة بحاسوبه، إن استغلال الإنترنت لإجراء المكالمات الهاتفية وبتكلفة زهيدة أصبح شائعا في كثير من الدول ويتوقع أن تحل هده التقنية محل منظومات الاتصالات الهاتفية التقليدية traditional phone system.

إصدارات

ربيعة الفيتوري الشارف
قطاع المعلومات

نساء العالم 2005 تقدم في الإحصائيات

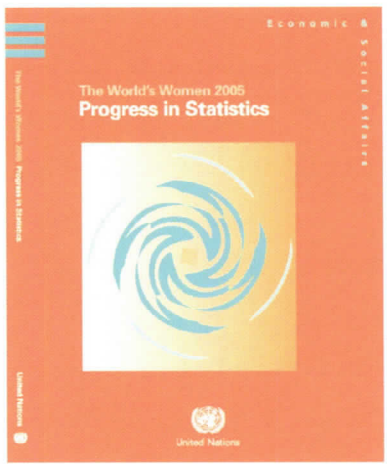

الناشر: الأمم المتحدة (قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

تاريخ النشر: أي النار/ يناير 2006

يستعرض إصدار "نساء العالم 2005" ويحلل السيولة الحالية للبيانات، ويقيّم التقدم المحرز في الإحصائيات الوطنية، مقارنة بالتقييمات المعدة عالميا، وقد جاء تحليل تلك الإحصائيات لعدد 204 دول خلال الثلاثين سنة الماضية. يضع كتاب "نساء العالم 2005" مخططاً لتحسين أساليب توفير البيانات في مجالات الإحصائيات السكانية والصحة والتعليم والعمل والعنف ضد النساء والفقر واتخاذ القرار وحقوق الإنسان.

***

مخاطر العولمة
كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً

ترجمة: سعيد الحسنية

تاريخ النشر: هانيبال/ أغسطس 2005 – الدار العربية للعلوم

يعالج مؤلف هذا الكتاب مخاطر العولمة، ويذهب إلى أن النموذج الإنجلو- ساكسوني الذي يهيمن على عملية العولمة، يزيد من عدم المساواة في الفرص تحت ذريعةالنموالاقتصادي والمنافسة. ويحدد بوضوح مخاطر العولمة المتوحشة، ويطالب بمجتمع عادل تتحقق فيه المساواة في الفرص، ويدعو إلى رسم مخطط لتقاسم المسؤولية ووضع خطة تجريبية لتكوين مجتمعات ثابتة ومبتكرة في المناطق الفقيرة.

***

الديمقراطية الأمريكية وثورة المعلومات

تأليف: بروس بمبر

ترجمة، تحقيق: هالة النابلسي

الناشر: شركة الحوار الثقافي

تاريخ النشر: 1/أي النار– يناير/2006

يتناول الكتاب نتائج تكنولوجية المعلومات ويسعى المؤلف إلى أن يبرهن على أن التكنولوجية الجديدة قد أنتجت مرحلة رابعة، على التوالي من "ثورة المعلومات" في الولايات المتحدة الأميركية، ويرجع بها إلى أساسها. فقد أدى كل منها إلى تغييرات هيكلية مهمة في السياسة

***

اعترافات رجل اقتصادي بارع

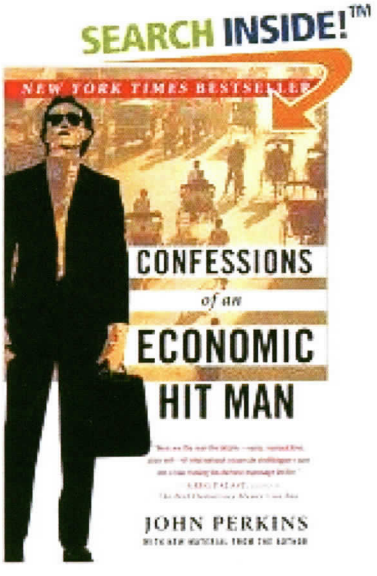

المؤلف: جون بيركتر

الناشر: بلوم

تاريخ النشر: 27 / (الكانون) ديسمبر / 2005

بدأ جون بيركتر وتوقف عن كتابة "اعترافات رجل اقتصادي بارع" لأربع مرات على مدى 20 سنة.

يقول بأنه هُدد ورُشي في محاولة لهدم المشروع، ولكن قرر أخيرا أن يستمر في عرض حياته المحترفة السابقة. بيركتر رئيس اقتصادي سابق في مؤسسة بوسطن الاستشارية الاستراتيجية، يقول عنه البعض بأنه " رجل اقتصادي بارع " ولمدة عشر سنوات ساعد وكالات المخابرات الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات، ويصفه بأنه كان خلال تلك الفترة يداهن ويبتز زعماء أجانب لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية، ويمنح عقوداً مربحة للأعمال الأمريكية. يقول بيركتر إن" اعترافات رجل اقتصادي بارع " هي حكاية استثنائية مدهشة مليئة بالإثارة والمكائد المظلمة

***

استثمار في أطفال العالم الإسلامي

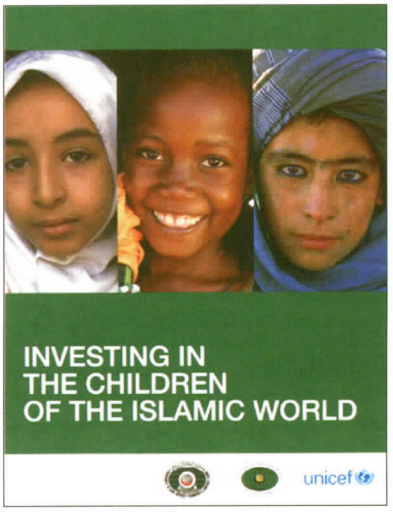

الناشر: اليونيسيف

تاريخ النشر: أي النار/ يناير 2006

يعطي هذا التقرير لمحة حول الفرص والتحديات التي تواجه 600 مليون طفل عبر العالم الإسلامي. ويعتبر

الجديد في عالم التكنولوجيا

عادل الزروق أبوعجيلة
قطاع المعلومات

برنامج AntiVir Personal Edition لفحص الفيروسات

يتميز برنامج AntiVir Personal Edition المجاني بأنه يقوم بفحص الفيروسات التي تهاجم أجهزة الكمبيوتر، وهو يتمتع بواجهة استخدام سهلة، ويتوافق البرنامج مع Microsoft Windows 98 / ME/ 2000/ XP/2003 لمزيد من التفاصيل، يمكنك تنزيل البرنامج من خلال الموقع الآتي : http://www.antivir-pe. com/ كما يمكنك تحميله من خلال موقع http://www. filehippo. com/download_antivir. html

***

برنامج لتقييم أداء الكمبيوترات بكل فئاتها

يعد برنامج PC MARK 2002 أشمل تطبيق اختبار وتقييم مقارن للأداء. فهو يغطي كافة جوانب الأداء، فيعد مثالياً لتقييم أداء الكمبيوترات بكل فئاتها الدفترية والمكتبية ومحطات العمل وبكل إصدارات ويندوز. كما

يتضمن البرنامج سلسلة من الاختبارات التي تعبر عن الاستخدامات الشائعة لدى المستخدم في المنزل أو في المكتب. ومن أهم نقاط القوة فيه قدرته على محاكاة أعباء العمل الواقعية التي يستخدم فيها الكمبيوتر.

***

برنامج كمبيوتر بخمس وحدات رئيسية لكافة المهام

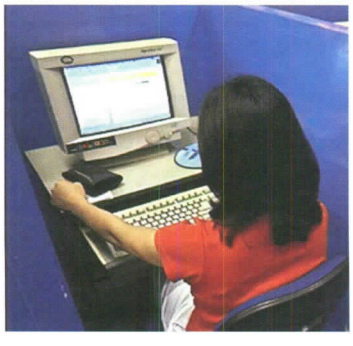

طورت شركة Super Logix برنامجا شاملا يجمع العديد من أدوات النظام الفعالة، حيث يحتوي على مجموعة متنوعة ومختلفة من خصائص الكمبيوتر، مما يجعله بديلا مثاليا للعديد من التطبيقات ويأتي برنامج

Super Utilities Pro بخمس وحدات رئيسية، أولها وحدة حماية الخصوصية التي، تسمح لك بإخفاء وتأمين بعض المجلدات التي تحتوي على معلومات هامة، إلى جانب إمكانية حماية التطبيقات بواسطة كلمة مرور.

ليس هذا فقط بل بإمكانك من خلال هذا البرنامج إخفاء المفضلات في الإنترنت أكسبلورر، وإخفاء عناصر قائمة البدء "Start menu". ثاني هذه الوحدات هي وحدة صيانة النظام التي تحتوي على وظائف مماثلة لمديرالمهام "TaskManager" وأدوات تخصيص الإنترنت أكسبلورر، إلى جانب توفير معلومات هامة عن النظام. أما من خلال وحدة الأدوات الخاصة "Special Tools" فيمكنك جدولة أوقات إيقاف تشغيل الجهاز وتحديد مواعيد إجراء نسخ احتياطية للمُشغلات. وبالطبع توجد وحدة خاصة بإزالة كافة الملفات غير الضرورية من القرص، إلى جانب تنفيذ مهام صيانة أخرى، أما آخر إضافة إلى هذا البرنامج الكامل فهي وحدة طبيب الأمن "Security Doctor" والتي توفر عدداً من الأدوات التي تحمي ضد البرامج الضارة ومنعها من الدخول من جانبها توفر الشركة نسخة تجريبية من البرنامج لمدة 14 يوما. ويبلغ سعر البرنامج بالكامل 49.95 دولاراً ويبلغ ملف التنزيل 4.78 ميجا بايت، ويعمل تحت بيئة نظام التشغيل ويندوز بجميع الإصدارات. وللحصول على النسخة التجريبية من البرنامج يمكن زيارة موقع الشركة على الرابط التالي : www.SuperLogix.net

***

6125 أحدث هواتف نوكيا بخاصية اضغط وتكلم

ضمن أحدث ما أزاحت عنه الستار بمعرض لاس فيجاس بأمريكا، كشفت شركة نوكيا عن هاتفها الجديد المنتمي إلى الفئة المتوسطة (mid-range) رباعي الموجات، وهو هاتف يحمل اسم6125 ومن المقرر أن ينطلق هذا الهاتف

رسمياً مع بداية الربع الثاني من 2006، وسيعمل الهاتف على شبكات GSM 850/900/1800/1900 وتبلغ أبعاده 90×46× 23.6 مم ويزن 98 جراما. ويشتمل الهاتف على شاشة رئيسية TFT تدعم 256 ألف لون بدقة 160×128 بيكسل، بينما الشاشة الثانوية (الخارجية) تدعم 65 ألف لون وبدقة 96×65 بيكسل، كما يضم الهاتف 11 ميجابايت ذاكرة مشتركة ويمكن توسيع الذاكرة ببطاقات micro SD (Trans flash). يوجد أيضاً مشغل موسيقى يدعم تشغيل الملفات WMW,Eaac+,MP4,MP3، وبالطبع توجد كاميرا. يدعم هذا الجوال خاصية البلوتوث وGPRSوHSCSDو EDGE وتوجد أيضاً نافذة للأشعة تحت الحمراء (IrDA) ومنفذ USB و POP-Port يوجد أيضاً زرلخاصية اضغط وتكلم (push-to-talk) وراديو FM استريو ومتصفح XHTML و WAP مع دعم كامل لخاصية الجافا JAVA MIDP 2.0

***

كاميرا باناسونيك بتقنية المثبت البصري

قامت شركة باناسونيك بطرح أحدث كاميراتها، وهي كاميرا DMC LUMIX FX8 . تأتي الكاميرا بدقة تركيز عالية

جدا بدقة 5 ميجابيكسل وتؤمن تقريبا ضوئيا 3X وتقريبا رقميا 4X. كما زودت بعدسات من نوع DCVARIO-ELMARIT، وتدعم تقنية المثبت البصري للصورة MEGA O.I.S. وتسمح بالتقاط حوالي 300 صورة لكل عملية شحن للبطاريات، كما يسهل حجمها المدمج من حملها والتنقل بها، حيث لايتجاوز عرضها 3.7 بوصات وارتفاعها 1.99 بوصة وتزن 155 جراما. وتتميز بخمس وضعيات للتعديل البؤري التلقائي بما فيها وضعية تعديل للسرعات العالية تضمن التعديل البؤري خلال وقت قصير جداً

***

من DTK كمبيوتر مكتبي بذاكرة ضخمة وقناتين للبيانات

قامت شركة DTK بطرح أجهزة كمبيوتر مكتبية من نوع CUATRO 8300 . تتميز بسرعة أدائها، ويأتي الجهاز مع معالج ثنائي يتضمن Pentium D8XX بسرعة تصل إلي 3,2 ميجاهرتز كما يوفر الجهاز أنظمة صوت متعددة من خلال الموجه الموصول والمتكامل مع رقاقة Intel ICH7. ويدعم الجهاز سعة ذاكرة ضخمة من نوع DDR2 667/533MHZ تصل إلي 4 جيجابايت. إلي جانب قناتين للبيانات من نوع DDR2 بسعة 64 بايت، كما تؤمن أقراص SATA II والتي تصل سعتها إلي 400 جيجابايت، وسرعة في نقل البيانات تقدر بـ 300 ميجابايت في الثانية

***

" سان ديسك" تكسر سيطرة آيبود بطرح مشغلات إم بي ثري

طرحت شركة سان ديسك مؤخراً مجموعة من مشغلات إم بي ثري. وتهدف الشركة من خلال هذه المجموعة إلى كسر سيطرة مشغلات آيبود على أسواق هذه المشغلات. تضم المجموعة الجديدة مشغل سانسا Sansa e200 الذي يتميز بشاشة ملونة كبيرة وذاكرة بسعة تخزين 6 جيجابايت. كما ضمت المجموعة الجديدة مشغل سانسا Sansa c100 بشاشته الملونة وبقياس 1.2 إنش وحجم صغير، ويتوفر منها إصداران بسعة 1 جيجابايت و2 جيجابايت. يدعم هذا المشغل معيار Play For Sure المعتمد من قبل مايكروسوفت، كما أنه مجهز لالتقاط بث الإذاعة FM ومزود بعشرين قناة مسبقة الضبط. كذلك تضم المجموعة الجديدة، مشغل تيتانيوم سانسا Sansa e200 الذي يمتاز بتصميم رشيق وشاشة ملونة قياسها 1.8 إنش بتقنية TFT، ويتوافر هذا الأخير بإصدارين، الأول بسعة تخزين 2 جيجابايت والآخر بسعة تخزين قدرها 4 جيجابايت، ويدعم عرض الصور الثابتة ومقاطع الفيديو، أما أبعاده فتبلغ 4.4×8.9×1.3 سم. يدعم مشغل تيتانيوم التقاط بث الراديو عبر الموجة FM، ويتيح برنامج التسجيل المرفق الاحتفاظ بالأغاني أو البرامج المفضلة لدى بثها، ولزيادة سعة التخزين المتاحة، يوفر مشغل تيتانيوم مقبساً للذاكرة من نوع SD، كما يدعم ذاكرة سان ديسك ترستد فلاش

Trusted Flash وغروفي gruvi والقابلة للوصل مع الهواتف الجوالة الأمر الذي يمكن من تشغيل ملفاتك المفضلة من الهاتف الجوال مباشرة.

***

Z 300 i هاتف جميزة التنبؤ بالنص

قامت شركة سوني أريكسون بطرح هاتفها الجديدZ300i في أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك في محاولة منها لتستهل العام الجديد بمنتجات مميزة التصميم والأداء. حيث يتميز هاتف زد 300 آي بتصميمه الجذاب باللون الأرجواني أو الرمادي وبحجم صغير يسهل حمله، يدمج الهاتف سماعتين وشاشة عرض بـ 65536 لونا، ولوحة مفاتيح كبيرة الحجم تناسب غرض المراسلات، ويمكن عرض اسم ورقم المتصل على الشاشة الخارجية عند ورود مكالمة دون الحاجة إلى فتح الغطاء كما يعتبر هاتفا مثالياً لاستخدامه في كتابة الرسائل النصية القصيرة بدعمه لميزة التنبؤ بالنص والتي تظهر خيارات للكلمات عند كتابة الأحرف الأولى ليختار المستخدم ما يناسبه منها ومن جانبه صرح مدير عام سوني إريكسون الشرق الأوسط وأفريقيا بأن سوني إريكسون قد أضافت لمسة جمالية في عالم الهواتف المتحركة بطرحها Z300i ، وذلك لما يتمتع به الهاتف من تصميم جذاب وأنيق قابل للطيّ. فما يوفره الهاتف من إمكانية إضفاء طابعٍ شخصيٍ على التصميم وذلك بتوفير مجموعة رائعة من الأغطية Style up™ سيجعل منه هاتفاً مرغوباً بشدة من قبل الباحثين عن التميز

***

الأمم المتحدة تدعم كمبيوتر محمول لكل طفل بدافوس

عرضت الأمم المتحدة دعمها لمشروع يهدف لتوفير أجهزة كمبيوتر محمولة بأسعار رخيصة وتوزيعها على أطفال المدارس في مختلف أنحاء العالم.

وتم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مشروع " كمبيوتر محمول لكل طفل" نيكولاس نيجروبونتي خلال الاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي. ويهدف البرنامج لشحن مليون جهاز كمبيوتر محمول بحلول أواخر السنة المقبلة، ومن ثم بيعها للحكومات المعنية بسعر التكلفة لتوزيعها على أطفال المدارس والمدرسين. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيان أصدره، أن البرنامج سيعمل مع المنظمة التي يديرها نيجروبونتي على نقل التكنولوجيا والموارد لمدارس معينة في البلدان الأقل نموا، كما يرغب في البدء في شحن أجهزة كمبيوتر محمولة رخيصة السعر وسهلة الاستخدام في وقت لاحق من السنة الجارية، على أن تكون مزودة بشبكة لاسلكية تتيح استخدامها في أماكن مختلفة. ويسعى هذا المشروع لإقناع الحكومات والمتبرعين بشراء هذه الأجهزة وتوزيعها على أطفال المدارس مجانا لتصبح ملكا لهم. وأضاف نيجروبونتي، الذي يرأس أيضا مختبر الميديا التابع لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، أنه يتوقع بيع مليون كمبيوتر محمول في كل من البرازيل وتايلاند ومصر ونيجيريا.

***

مشغل الملفات الكوري بدقة وصغر حجم متناه

طرحت الصناعة الكورية أهم وأدق منتجاتها المتمثلة في مُشغل الملفات الموسيقية YEPP T55 MP3 ، وأكثر ما يمتاز به المشغل الدقة وصغر الحجم .حيث يأتي بعنصر جذب متمثل في الحجم الصغير وخفة الوزن واللون الزاهي في حلة زرقاء.كما يأتي هذا المُشغل بذاكرة حجمها 256 و512 ميجا بايت أو 1 جيجا بايت، ويمكن أن تشغل ملفات MP3 و WMA و ASF و OGG . كما يحتوي على مؤلف FM وبطارية عمرها 18 ساعة، ويبلغ سعر المُشغل 180 دولارا.

***

جيل جديد من الحواسب بمعالجات ثنائية النواة

أعلنت شركة إل جي إلكترونيكس عملاق الصناعات الإلكترونية عن إطلاقها جيلا جديدا من أجهزة الكمبيوتر المحمولة. ويتميز هذا الجيل بأنه مزود بمعالجات ثنائية النواة، حيث إن أجهزة الكمبيوتر المحمولة المزودة بمعالجات ثنائية النواة تسمح للمستخدمين بإمكانية تشغيل تطبيقات متعددة عالية الأداء. ويعد الطرازان الجديدان "P1 Express Dual" و "M1 Express Dual" ضمن تشكيلة إل جي لهذا الجيل، حيث أنه يضم العديد من مزايا الترفيه والأعمال التي تتنوع ما بين رسوم الجرافيك المتطورة، والاستجابة الجيدة، ودعم خيارات الأمن والحماية بصورة أكبر

***

iPod من آبل هاتف بخصائص مشغل الموسيقى

يتوقع الباحثون أن تطرح شركة آبل الهاتف الجديد الذي يحمل خصائص مشغل الموسيقى الشهير iPod. ومن جانبها تقوم الشركة عمومًا بالعمل في العديد من المجالات التقنية، من شبكات الاتصالات والأقمار الصناعية إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة كما تتواجد آبل بالفعل في مجال الاتصالات المتحركة، وذلك مع ظهور الهاتف Rokr الذي أصدرته شركة موتوريلا ، والذي يعمل بتقنيات iTunes الخاصة بشركة آبل. وتحلم آبل بالتقدم في سوق الهواتف المتحركة، إلا أن المحللين يقابلون فكرة إطلاق الهاتف iPod بتوجهين متناقضين. فالبعض يرى أن آبل ستقوم بذلك على اللعب في ساحة لم تلعب بها من قبل وهو شيء غير آمن، كما أنها ستحتاج إلى العديد من المهارات والقدرات في مجال الاتصالات، وهو الشيء الذي تفتقده بالفعل، وستحتاج كذلك إلى توقيع اتفاقيات مع مشغلين للأنظمة اللاسلكية. ومن جانب آخر يرى بعض المختصين أن المشكلة هي فقط مشكلة وقت، وأن آبل لديها القدرات والإمكانيات التي تؤهلها إلى غزو هذا المجال، مجال الهواتف المتحركة.

المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة علمية فصلية متخصصة في المعلومات والإتصالات

إرشادات حول النشر بالمجلة

تنشر المجلة

- البحوث والدراسات والمقالات الأصلية في مجالات المعلوماتية، والإحصاء والتوثيق وتكنولوجياتها.
- نتائج وملخصات وقائع المؤتمرات، والندوات، والملتقيات العلمية في مجال اختصاصها.
- المواد المترجمة شرط أن لا يكون قد مرّ على نشرها بلغتها الأصلية أكثر من سنتين، وأن يرفق النص الأصلي.
- تحليلات وتعليقات حول التقارير، والدراسات، والنشرات الإحصائية والتوثيقية التي تعالج قضايا هامة محلية كانت أم دولية.
- مراجعات الكتب المتميزة التي لم يمض على إصدارها أكثر من ثلاث سنوات.
- التعريف بأحدث الإبداعات والتطورات في تكنولوجيات المعلومات بكافة تفرعاتها.

المواصفات

- تقدم كافة المواد مطبوعة على ورق A4 بمسافة مزدوجة وعلى جهة واحدة، مع ترك هوامش 3.5 سم. أو على قرص ليزري cd
- تحمل الصفحة الأولى عنوان المادة، واسم صاحبها ثلاثياً وصفته.
- لايزيد عدد صفحات البحوث والدراسات عن 30 صفحة، ولا يزيد عدد صفحات المقالات والمراجعات والتحليلات والمواد الأخرى عن 10 صفحات . ويشمل عدد الصفحات تلك المحتوية على جداول و/ أو رسومات .
- يتقيد مقدمو البحوث والدراسات بالشكل المتعارف عليه فيما يتعلق بأساليب العرض وتقسيمات البحث أو الدراسة، والمصطلحات، والمراجع، والأشكال، والترقيم، والهوامش.....الخ .
- يلتزم المؤلف أو الكاتب أو معد الموضوع بتوفير الرسومات والصور والجداول التي يتطلبها العمل أو تضيف إليه سمات تفضيلية لإخراجه في شكل مميز.
- تقدم الأشكال والصور والجداول على أوراق منفصلة، وفي الشكل القابل للطبع النهائي، وترقم تسلسليا مع الإشارة إلى أماكنها في النص ، ويعطى لكل منها عنوان قصير مفيد.

ايضاحات عامة

- يراعى أن لا تكون المادة المقدمة للنشر قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر إلى جهة أخرى.
- للمجلة حق الاعتذار عن قبول أي من المواد المقدمة للنشر لديها وذلك خلال ثلاثين يوما من استلامها لها.
- للمجلة الحق في اختزال أو تعديل أو إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها.
- تصرف لمعد المادة المنشورة مكافأة رمزية. ويمنح صاحبها ثلاث نسخ مجانية من العدد الذي نشرت به .

تعبر المواد المنشورة عن آراء أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

اهتمامات هذه المجلة

تهتم المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات بكل ما له علاقة بالمعلوماتية، وبقضايا الإحصاء المتنوعة والمتعددة، وتكنولوجيات المعلومات والحواسيب ووسائط الاتصالات، وبأهمية التوثيق وصلته بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية...الخ.

المراسلات

توجه كافة المراسلات باسم رئيس التحرير .

ص . ب - طرابلس-ليبيا 2313

مبرق 22042

هاتف 3619903

بريد مصور 4442513

4442514

3603145

بريد إلكتروني majalla@nidaly.org

أحداث مهمة

يقام بطرابلس خلال الفترة من 17 - 20 . 7 . 2006
المعرض السنوي الثاني للاتصالات وتقنية المعلومات
" تقنية 2006 "

ويقام هذا المعرض تحت تنظيم ورعاية الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ليكون الحدث الأساسي الأول في ليبيا في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

" تقنية 2006 " حدث خاص لأنه يوفر فرصة التقاء العارضين بقارة إفريقيا من خلال تزامن تنظيمه بانعقاد الدورة الثانية لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الإفريقي للاتصالات بطرابلس.

أهداف المعرض

- الاطلاع على التقنيات الحديثة ودعوة مختلف الدول والشركات والمؤسسات للتعريف بمنتجاتهم وخدماتهم في مجال الاتصالات والتقنية .
- تعريف المواطن بخدمات الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والشركات التابعة لها
- إقامة ندوات وورش عمل على هامش المعرض .
- إعطاء نبذة عن الخطط والمشاريع المستقبلية للشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والشركات التابعة لها .
- تحسين قاعدة بيانات الموردين للشركة وتقييم الشركات المشاركة وفتح باب التسجيل للشركات الجديدة .

نأمل أن نلتقي في "تقنية 2006"

وللمزيد من المعلومات زوروا موقع المعرض على الشبكة الدولية للمعلومات .

www.texpo.ly

مؤتمر المندوبين المفوضيين للإتحاد الإفريقى للاتصالات

تستضيف الجماهيرية العظمى خلال الفترة من 16-2006.7.17

إجتماعات مؤتمر المندوبين المفوضيين للاتحاد الافريقى للاتصالات بجدول أعمال حافل بالموضوعات ذات العلاقة بقضايا الاتصالات والمعلومات فى القارة الإفريقية.

ويأتى اهتمام الجماهيرية باستضافة هذا اللقاء الإفريقي الكبير فى إطار اهتماماتها بقضايا القارة الافريقية وتعزيز قدراتها لبناء إفريقيا من جديد

16-17 ناصر - 2006
طرابلس - ليبيا

www.atu-cpl06-tip.ly